۱۷

حاشیهٔ هندی جمعه لمولانا کازرونی رحمه الله تعالی

آیا صوفیه
٤٥٠٦

ملا جامی

عربی همچو طعامست درو نحو نمک
زانکه بی نحو کلام عربی ناید راست
فارسی را نبود حاجت شوری و نمک
که سراسر همه پالوده و قند و حلواست

قال بعض اهل العلم
قدر علمک قدر نحوک

ابو تراب نیک

در اشتیاق تو تا کی بخواب بینم گل
چو چشم باز کنم پاره جگر بینم

عرفی شیرازی

در مانده ام ز صحبت امید و بیم خویش
که نغمه سنج خویشم گاهی ندیم خویش

٤٥٠٦

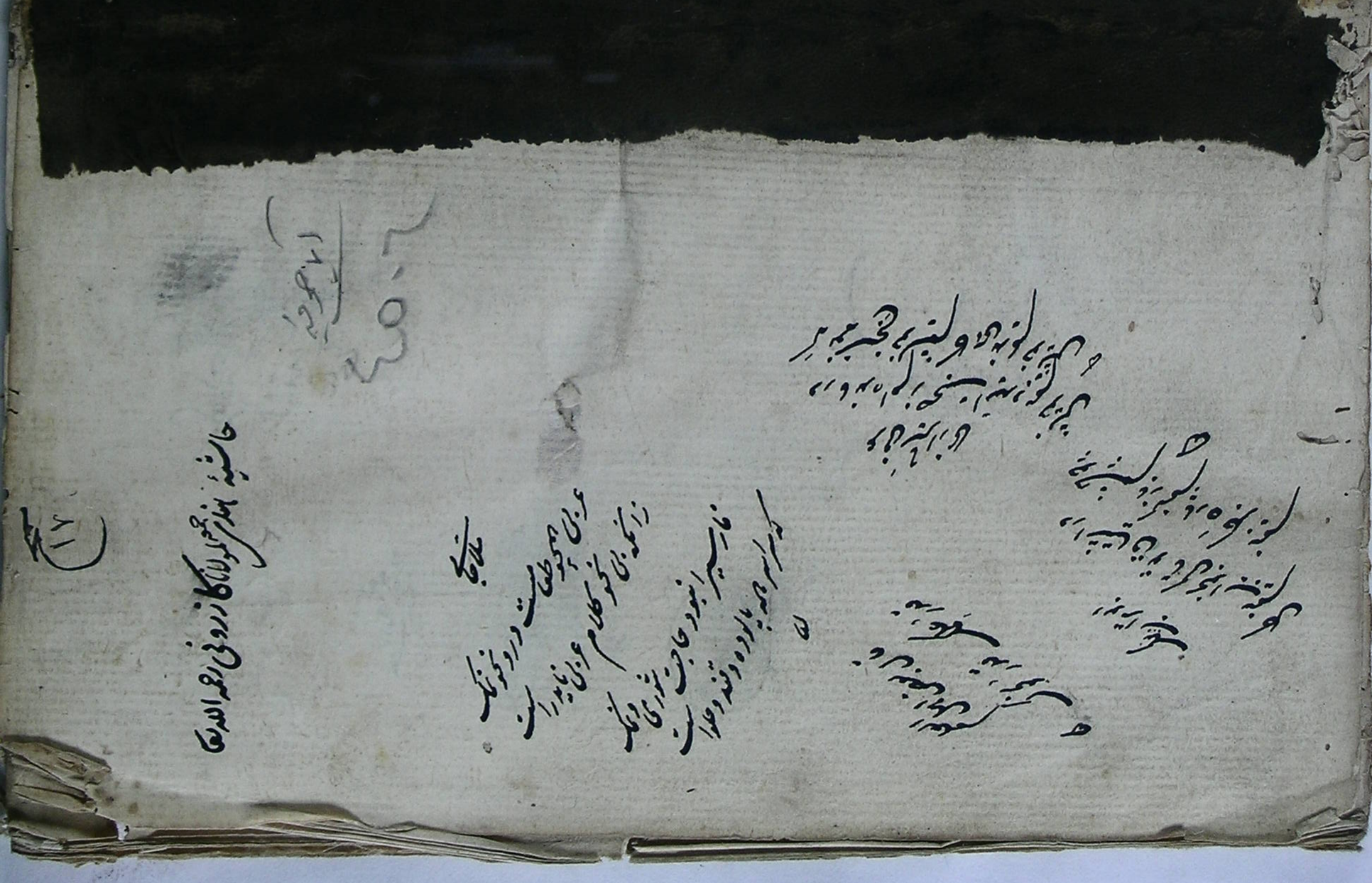

٤٥٠٦

من متملكات الفقير اليه تعالى
عبد القادر المدرس بمدرسة
عربية في بروسة المحمية
من

٤٥٠٦

وقف السلطان الاسعد الاعدل [illegible] قاآن الامجد الاكمل
الصارف همته العلية نحو الخيرات المعرب عن معاني الحسنات
السلطان بن السلطان السلطان ابو الفتوح والمغازي
محمود خان بن السلطان مصطفى خان [illegible] الله اطول الاعمار
مطول الآباد وجعل وقف خلافته العلية ابعد الآباد [illegible] الفقير اليه
سبحانه وتعالى مصطفى طاهر المصنف بحرمين
الشريفين المحترمين غفر له

الاطراد الاستلزام من جانب الوجود
والانفكاك الاستلزام من جانب العدم

ملك الفقير علي

ملك الفقير احمد [illegible]
المدرس [illegible]
علي [illegible]

٤٥٠٦

حسبي الله وكفى
وحده

[illegible] الملك الفقير
اليه [illegible]
بمدرسة [illegible]
عفي عنهما

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] شية منقوله قوم موكه نا سراج الملة والدين
الهند[illegible] على الكافية الكلمة قال رح
[illegible] ذكر انه [illegible] نهما موضوع علم النحو حيث
يبحث [illegible] احوالهما من الاعراب والبناء وما يتعلق
بهما [illegible] الكلام للجزئية ولرجوع الاعراب اليها
بالذات [illegible] الله لم يبداء بالحمد هضما للنفس بتخييل
ان كتابه اذا حيث انه كتاب به ليس ككتب السلف حتى يبداء
به على سنا وليس ذا الحمق يكون بترك الحمد اقطع وقال
رح اللام [illegible] والتاء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة
كلية [illegible] وما وان كانت جزئية فيما صدقت عليه والتعريف
باعتبار مفهومه وعلى هذا لا ينافي الاستغراق نص كما في كل فرد
وكما [illegible] يكن محل التعريف محل الا اذا عرف فانما يكون الحقيقة
[illegible] ان يقصد بيان الطرد لا التعريف قال رح قيل اللام
للعهد الذهني يوجب جهالة المحدود الا ان يعتبر التعيين باعتبار
العلم والاولى ان يحمل على الجنس والعهد الخارجي بارادة المذكورة

على السنة النحاة قال رح قيل تجريد التاء عن معنى الوحدة و
اثباتها للتحرز عن الوقوع على الثلث فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها
وفيه ان الاسم المفرد يصح تجريده عن معنى الوحدة كما قيل في ان
الانسان لفي خسر اما تجريد التاء عن معنى الوحدة فبعيد لا يوجد
في الاستعمال لكونه نصا في الوحدة قال رح والتاء للوحدة
والمجرد عنها جنس لجمع كما قيل بدليل قوله تع اليه يصعد
الكلم الطيب وتصغيره على كليم وبقوله احدى كلما وقيل جمع
حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلام ما ولبعض
الكلم والاخر ممنوعان قوله لفظ قال رح احترز عن الدوال
الاربع وقال رحمه الله حقيقة او حكما كالمنوي في نحو ضرب
واضرب حيث يصدق عليه تعريف الكلمة اعتبارا او حكما
لا حقيقة اذ ليس هو من مقولة الحرف والصوت اصلا وانما وضع
له لفظ وانما عبر عنه باستعارة لفظ الملفوظ من نحو هو
وانت واجرى فيه احكام اللفظ فكان لفظا حكما بهذا الاعتبار
والمحذوف لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لتضمن
مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق الماهية لا يستدعي الوجود
فالمحذوف لا ينافي وقال رحمه الله اللفظ في اللغة الرمي [illegible] اكلت

التمرة ولقطت نواها اي رميتها وفي الاصطلاح صوت يعتمد
على المخارج من حرف فصاعدا وقيل ما يتلفظ به الانسان من
حرف فصاعدا وقيل الحاصل من صوت يقصد به حصول
حرف فصاعدا وفي كل وجوه من النظر تامل يعرف وقال رح
ولم يقل لفظة لان الوحدة غير مراده والمطابقة غير لازمة لعدم
الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر **قوله** وضع قال رح الجملة صفة
ويحترز عن المهملات والاصوات والمهملات وما يدل بالعقل وقال رح
وترك قيد الدلالة لاندراجها في الوضع وما يقال تركه لئلا يخرج
الحرف قبل ضم الضميمة ففيه ان المراد الدلالة بالقوة فلا يخرج
وقال رح الله الوضع تعيين الوضع للمعنى اولا وقيل تعيين اللفظ
بازاء المعنى بنفسه وقيل تخصيص شيء بشيء متى اطلق المخصص
او احس به فهم المخصص له ويخرج من الاول المشترك باعتبار
المعنى الثاني والمنقولات الا ان يراد الاولية عنه الوضع ويخرج
الدوال الاربع فيراد تعريف النوع لا الجنس ومن الثاني يخرج الحرف
لاحتياجه الى الضميمة واجيب بان المحتاج الدلالة لا التعيين
ويدخل في الثالث المحرفات الا ان يمنع فيها التخصيص والمنقولات
الا ان يراد التخصيص الاول ويعرف بالوضع ويخرج منه الحرف حيث

بدل اللفظ

لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح
ويخرج من جميع التعريفات حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض
تركيب الالفاظ دون المعنى فيراد تعريف نوع **قوله** لمعنى قال
رح مفعول به باللام وفيه احتراز عن حروف الهجاء **قوله** مفرد قال
رح بالرفع صفة لفظ وبالجر صفة معنى وبالنصب حال من مضمر
وضع وقال هو ما لا ينقسم عليه لفظه بخلاف المركب كمعنى الرجل
وضرب وقال رح وقائمة ويضرب وبصري مركبات والا لزم
في حسبه توالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي حذاء ابدال
الواو في الوسط ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتانيث في
قائمة ولو لزم للزم في الرجل اجتماع التعريف والتنكير وليس فليس
قوله وهي قال رح اي الكلمة صادقة على هذه الاقسام والا
فالكلمة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف وقال رح اي
وهي منقسمة الى هذه الثلثة انقسام الكلي الى الجزئيات لا انقسام
الكل الى اجزاه **قوله** اسم قال رح الاسم من السمو بدليل امثلة
اشتقاقه من نحو سمي يسمي واسماء وسمي وقيل من الوسم لتناسبهما في
معنى كون كل منهما علامة للمسمى والامثلة محمولة على القلب

وفعل قال رح سمي فعلا لتضمنه الفعل وهو المصدر قوله
وحرف قال رح في اللغة الطرف سمي به لانه يكون في طرف
من الاسم والفعل قوله لانها اي الكلمة قال رح اللام يتعلق
بمفهوم الكلام حيث يفهم دعوى الحصر بالسكوت في معرض البيان
اي انحصرت على الثلثة لكونها كذا وقال رح اي لان حالها اما
دلالة او عدم دلالة او لانها اما ذات دلالة او لانها اما دلالتها
على كذا ثابتة فيكون قوله رح اما ان تدل مبتداء محذوف
الخبر والجملة خبر ان ويمكن ان يأول المصدر باسم الفاعل اي لانها
اما دالة فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة قال رح وصفا
فلا يرد ما خرج عن الاستقلال من الاسماء كالموصولات ونحوها
وقال رح دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم عن العلم به العلم بمعناه
وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه اطلاقه او تخيله او احساسه
هذا تعريف بالعلامة والاثر والا فالفهم الذي هو صفة السامع
او صفة المعنى كيف يعرف به الدلالة هي صفة اللفظ ويمكن ان
يقال انه تعريف الصفة الشيء بصفة الشيئية اصطلاحا ولا مشاحة
فيه قوله معنى قال رح انه مفعول به لتدل وجره تقديري
كعصا قوله في قال رح بمعنى الباء اي بنفسها لانه بضم ضميمة قوله

٤

نفسها الكلمة وقال رح حاصل في نفس الكلمة اي مدلولها بخلاف
الحرف فانه يدل على معنى حاصل في غيره اي مدلول بغيره كاللام يدل
على تعريف تضمنه الاسم ولم دالة على نفي تضمنه الفعل وعلى هذا
نفس وقال رح صفة معنى او ظرف يدل وقال رح اي معنى حاصل
بنفسه اي بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم
او فعل بخلاف الحرف قوله او قال رح عطف على يدل وقال رح
اي لا يدل على معنى في نفسه وقال رح الجملة مستانفة لانه قال اما
ان يكون كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني
الحرف والاول كذا قوله والثاني الحرف قال خبره وقال قدمه في
الدليل وان كان اخره في الدعوى لانه في اللغة الطرف فذكره مرة
في طرف ومرة في طرف او الشروع في البيان من القريب اولى ولعدم
التقسيم فيه ولانه عدمي والعدم مقدم وقال رح فان قيل العدم لا يكون
مقوما للماهية قيل هذا تعريف رسمي لا ماهية مع ان العدم
المضاف الى الوجود وقد يعرف به قالوا العمى عدم البصر عما من شانه
البصر والموت عدم الحيوة عما من شانه الحيوة قوله والاول قال
مبتداء وقال اي ما يدل على معنى في نفسه قوله اما ان يقترن
قال رح خبره محذوف مضاف منه او من المبتداء او مبتداء محذوف

الخبر او تاويله بالصفة وقال ح وضعا فلا يرد على عكسه
نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا فما يخرج عن الاقتران في
الاستعمال ولا على طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب
الان او امس او غدا وما اقترن بالعوض **فور** باحد قال ح
لا يشترط التفسير ههنا كما في الماضي او غيره معين كما في المضارع
وقال ح المضارع مقترن باحدها عند الواضع او يقال ما
اقترن بزمان ما بين يصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة
لوجود الواحد في الاثنين لكنه لا يصدق عليه انه اقترن
باحدها فقط والمراد الاقتران لا يفيد فقط فلا يخرج المضارع
وقال ح فلا يرد لفظ الماضي والمستقبل لان المراد بالاقتران
الاقتران بالصيغة وليست فيهما صيغة اقتران ولانه ان اريد
بهما الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن وانما اقترن معنى
معناهما وان اريد بهما الزمان فمعناهما الزمان لا شيء اخر
يقترن به وفيه ما فيه **فور** الازمنة قال ح وتقييد الاقتران
باحد الازمنة الثلثة يمنع خروج نحو الصباح والعبوق
والسرى والساوس في حد الاسم ودخوله في حد الفعل **فور**
الثلثة قال ح لا يقترن باحد الازمنة الثلثة في حد الفعل **فور**

الثاني قال ح مبتداء وقال الجملة مستانفة وقال ح لا يقترن
باحد الازمنة الثلثة وقال ح الدليل عقلي والمقدمات
اصطلاحية تقسيمه فلا يرد ما قيل من ان الفعل لا يحكم بالحصر
لاحتمال القسم الاول وكل من القسم الثاني القسم وقال ح الدليل
من اقتران الشرطيات ووجه الحصر هذه قسمة دائرة بين
النفي والاثبات فيوجب الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين
او اجتماعهما لاختصاص كل صورة من الاقتران بقسم فلم يبق
للزائد الا شمول العدم فيلزمه ارتفاع النقيضين او شمول
الوجود فيلزم اجتماعهما **فور** وقد علم قال ح والواو اعتراضية
او عاطفة على محذوف اي قد تبين وقد علم بذلك وقال ح
للحصر والتقريب وقال ح جرى العادة باستعمال العلم
في الكليات والمعرفة في الجزئيات وقال ح معترضة لمدح
الدليل المذكور ترغيبا للطالب او نزه الظن من اظن ان
هذا حصر بدون تعريف الاقسام او لتنبيه من لا يكتفي
بالاشارة ولله در المصنف اشار الى المحدود في ضمن الدليل ثم
بينه بقوله وقد علم ثم صرح من بعد بناء على اختلاف مراتب
الطبايع **فور** بذلك قال ح اي بدليل الاساد وقال ح

الباء للاستعانة وقال رح وضع المظهر وهو ذلك موضع
المضمر لزيادة التمكن في الذهن واختار ذلك دون هذا للتعظيم
كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب **قوله** حد قال رح مفعول ما لم
يسم فاعله وقال رح اريد بالحد المعرف للشيء الجامع والمانع وقال
رح لانه قال الثاني الحرف والمراد بالثاني ما لا يدل على معنى في نفسه
وهو حد الحرف ثم قال الثاني الاسم والمراد بالثاني ما دل على معنى
في نفسه ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة وهو حد الفعل **قوله**
كل قال رح مضاف اليه قوله ولقد قال مضاف وقال رح في نفسي
حرف الاضافة ههنا نوع صعوبة اذ اللام تقتضي المغايرة ومن
تقتضي صحة الحمل وفي تقتضي الظرفية الا ان يقال كل لاحاطة
جزئيات كلي اضيف هو اليه ومفهوم قوله كل واحد منها كلي يصدق
على الاسم والفعل والحرف واضافة الجزئين الى الكلي بمعنى اللام لكن
يمتنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد ونحو ذلك
والا يلزم فك كل من الاضافة وذلك لا يجوز والمعنى وقد علم
حد جزئيات لهذا الكلي **قوله** منها قال رح صفة واحدة وقال رح
اي من الانواع الثلثة المذكورة **قوله** الكلام قال رح لو قال
الكلام ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر لكن ما

ما ذكر اصوب وافصح واوضح وقال رح لم يعطفه على قوله الكلمة
لفظ مع وجود الجامع والتناسب لعدم قصد الربط وعزة
كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب وقال
رح قيل زيد قايم بهيئة المجموعية متضمن زيد قايم بهيئتهما الافرادية
فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن **قوله** ما تضمن قال رح كلام المص
يشير الى ان نحو ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام لانه متضمن لكلمتين
بالاسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما بالاخرى يشير الى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات
خارجة وقال رح لو قال الكلام ما فيه الاسناد لكان اخصر لكنه
يتوهم صدقه على الحرف ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزئه
وقال رح اثر تضمن على تركب لانه اخصر لاستغنائه عن صلة من
ولصدقه على نحو اضرب حقيقة دون تركب وفيه ان المصطلح
عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون التضمن والاولى
التلفظ بالمصطلح وايضا ان قوله تركب اخصر لصحة الاكتفاء عن
قوله كلمتين راسا بان تقول ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن
وايضا ان جعل اضرب متضمنا لكلمتين حقيقة محل التامل
وقال رح وفيه انه يصح ان يقول ما تضمن الاسناد من دون

الكلمتين والباء راسًا والاسناد لا يكون بدون كلمتين وهو
اخصر لكنه يتوهم ح صدقه على الحرية قوله كلمتين قال رح يشمل
التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها
وقال ولا يرد عليه نحو زيد ابوه قايم فما تضمن اكثر من كلمتين
لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين
لوجودهما فيها قوله بالاسناد قال رح الباء للاستعانة او
السببية او الالصاق او المصاحبة وقال رح متعلق تضمن
او صفة مصدر محذوف اي تضمنا ملتبسا او صفة كلمتين
ملتبسين وقال رح الاسناد اعم من الاخبار فاختار ليتناول
الالتباس ايضا وقال رح احتراز عما وراء التركيب الاسنادي
وقال رح الاسناد هو الحكم المفيد باحد جزئي المركب
على الاخر وقيل النسبة المفيدة فايدة تامة قوله ولا يتاتى
قال رح اي ولا يحصل قوله ذلك اي الكلام او ما تضمن
كلمتين بالاسناد او التضمن المذكور او الاسناد وعلى
الاولين يشكل الطرفية ويجاب بان الكلام كلي والكلي يصلح
مظروفا للجزئي وقال رح لم يقدم المسند اليه كما تقدم الزمخشري
قايلا وذلك لا يتاتى اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر

لان

٧

لان السامع خالي الذهن فلا يحتاج الى التقوى وقال رح
فان قيل ما باله صرح في تقسيم الكلام الحصر ولم يصرح في الكلمة قيل
التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقي الى ستة فاحتاج الى الحصر
قوله الا في اسمين قال في تركيب الا في هذين التركيبين
لامتناع الاسناد في غيرهما وقال رح قدم المركب من اسمين لاستحقاقه
التقدم كما مر في بعض النسخ قوله او فعل واسم ووجهه ان المركب
من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدم في الذكر وقال لعدم
جريان الاسناد في غيرهما من التركيب وقال رح نحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم ونحو ان تكرمني اكرمك
وان كان مركبا من الجملتين لكن المعتبرين في الكلام هي الثانية
والشرط قيد قوله الاسم لم يعطف على ما سبق لعدم قصد الربط
كما مر قوله ما دل على معنى قال كلمة وقال موصولة او موصوفة
وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار وقال رح الماضي
الواقع في الحد يراد به الاستمرار قال رح فان قيل ان اريد بالدلالة
دلالة المطابقة دخل الفعل لان مدلوله المطابقي غير مقترن والا
وفي قوله دخل الفعل نظر فليتامل محمد سلمه الله
لزم اقتران الزمان بالزمان وان اريد بها دلالة التضمن خرج
الاسماء البسط قيل ما دل عليه الفعل مطابقة غير مقترن باحد

المعتبر بدل

الازمنة الثلثة اذا قران الكل بالجزء سيتلزم اقران الشئ بنفسه
والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق في نفسه
قال رح متعلق بدل او صفة معنى وقال رح بنفسه وقال اي
بنفس الكلمة لا باعتبار صفيمة وقال احتراز عن الحرف فانه ليس
في نفسه معنى بل هو علامة لحصول معنى في لفظ آخر وقال
اي يدل في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل في غيره لا في
ذاته وقال الضمير عائد الى اللفظ والمعنى وفي على الاخير بمعنى
الباء على الاول يحتمل الوجهين وقال الضمير عائد الى ما اي كلمة
دلت على معنى حاصل في نفسها ومعنى حصول المعنى في الكلمة
كونه مدلولها وليس بتكرار اذ الكلمة قد تدل على معنى هو مدلول
لها وقد تدل على معنى وهو مدلول غيرها اذ الحرف تدل على
معنى هو مدلول لفظ آخر تضمنا او التزاما او مطابقة كاللام
كاللام في الرجل يدل على معنى يدل عليه الاسم الواقع بعدها تضمنا
باعتبار وضعه التركيبي ولم يدل على المعنى الذي تضمنه الفعل
باعتبار الوضع التركيبي وكذا في خرجت من البصرة يدل على ابتداء
تضمنه البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على الوجه التركيبي
ولم يدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة والهاء

مدر
الوضع

والياء

والياء والكاف والتاء في اياه واياي واياك وانت تدل على ما
يدل عليه الضمير من الصفات التي تضمنها والتنوين يدل
على صفات تدل عليها اللفظ التزاما **قول** غير قال صفة معنى
او حال او جزء مبتدء محذوف والجملة حال او صفة وقال رح اي غير
مقترن جزءه باحد الازمنة الثلثة فلا يدخل الفعل لان جزءه
مقترن ولا يخرج الساقط لصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه
او السلب قد يكون عند عدم الموضوع **قول** مقترن قال وصفا
وقال رح احتراز عن الفعل وقال اقتران المعنى المطابقي بالزمان
في الفعل على وجه التباع **قول** باحد قال متعلق بمقترن وقال
معينا او لا فلا يرد المضارع **قول** الازمنة قال لا يشترط التعيين
قول الثلثة قال لصفة الازمنة وقال وضعا فلا يرد على عكسه
نحو اسم الفاعل واسماء الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس **قول**
ومن قال جزء **قول** خواصه قال الاسم وقال رح جمع خاصة
وهي كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط فقولا عرضيا
وقال لم يقل خصائصه اختيار اللفظ المصطلح عليه فيما هي
الباحثين عن الحد والخاصة وقال رح قدم العلامات اللفظية
لانها في الدلالة اظهر ثم قدم ما يدخل الاول وهو اللام واخر

ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين يتبع
الحركة وجودا فكذا ذكرا ثم قدم من المعنوية الاضافة لتضمنه
العلامة اللفظية ايضا وهو الجر او حرف الجر قوله دخول اللام قال
لافادتها التعريف المختص به وحمل على اللام المعرف باللام الزائدة
للتحسين وفيه قوله والجر قال بكونه اثر حرفها الجر وفيه وقال
لكونه علما للمضاف المختص به وفيه قال رح حطا للفرع عن
الاصل بمنع شيء مما هو اصل في الاعراب فيه وخص الجر لتوسطه
رتبة بوقته للاعتباري قال رح لانه لما حط اعراب الفرع بجعل ما هو
اصل في البناء اعرابا فيه وهو الجزم منع الجر لئلا يزيد اعرابه
على الثلثة قوله والتنوين قال رح التنوين الذي لم يخص بالقافية
وفيه احتراز عن تنوين الترنم والغالي قال لاختصاص كل من
الامكنية والعوضية عن المضاف اليه والفرق بين المعرفة
والنكرة ومقابلة نون الجمع به وقال وما هو عوض عن حرف
العلة في نحو جوار محمول عليه طردا للباب وقال رح لايجابه
الانقطاع عما بعده وايجاب الفعل الاتصال بالفاعل فيما مات
واقتصد الصفات الفاعل فرعي فلا يعتد به قوله والاضافة
قال رح اي كونه مضافا بتقدير حرف لاستلزامه معاقبة التنوين

اوما

او ما في حكمه وقد عرفت اختصاصها ولاختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتخفيف به في نحو الحسن الوجه محمول
عليه طردا للباب قوله والاسناد قال رح لان الفعل وضع لان
يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
قوله اليه قال اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار
الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من اليه المختصة
به عقلا فيفيد الحرف فاعرف وقال رح اختار هذه الخمسة لكونها
من المعظمات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص
اللام يتضمن انواع التعريفات واصناف اللام والميم وتضمن اختصاص
كونه مضافا ومضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص
والتخفيف بما ذكر ونحو ذلك والاسناد اليه واختصاص كونه
موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا ونحو ذلك واصناف المسند اليه
ما عرف مما يجري ان يوثرها بالذكر قوله وهو معرب خبره قال
تقسيم الكلي الى الجزئيات وقال رح الاعراب في اللغة الاظهار وازالة
الفساد والمعرب مظهر فيه اي محل اظهار المعاني ومزال فساده
قوله ومبني ماخوذ من البناء المقصود به القرار وعدم التغيير
قوله فالمعرب قال رح الفاء للتفسير قوله المركب الذي قال رح

اي الذي يركب مع عامله وفيه قال اي الذي يركب مع غيره
تركيبا اسناديا وفيه وقال كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج
به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الف وباو زيد وعمرو وقال
ولا يرد مبني الاصل حيث هو مركب غير مناسب اذ الشيء لا يشبه
نفسه لان المراد الاسم المركب ولانه خارج دلالة ولان كلا من
مبنيات الاصل يشبه صاحبه فلم يصدق عليه قوله لم يشبه
مبني الاصل س الذي قال كالفصل حيث خرج عنه ما ناسب
مبني الاصل وقال لم يناسب وقال ومناسبه اسم الفاعل الذي
بمعنى الماضي ومناسبه غير المنصرف الماضي والامر في الفرعيتين
ومناسبه سقيا سقاك الله ومناسبه غير مبني الا الحرف
ومناسبة المثل الكاف ومناسبة الاضافة حرف الاضافة
ومناسبة اخر اللام او من ومناسبة اي حرف الشرط والاستفهام
وتضمن المثنى والمجموع حرف العطف وغير ذلك مما لم يوجد
في منع الاعراب مناسبات غير معتبرة لضعف او معارضة
وفيه قوله مبني الاصل قال رح اي مبنيا هو اصل المبنيات
فالاضافة بيانية وليس معناه مبنيا اذ اصله في اصله ولا
مبني القانون ونحو ذلك فان في كل من ذلك وبناء لا يخفى

وقال

وقال وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وقال ويرد عكسه
نحو سقيا ولو استدل على عدم مناسبة باعرابه لكان دورا
وايضا المناسبة مجهولة واراده القوة لكون القوة والضعف
نسبتين لا يخرجها عن الجهالة معا فيه قوله وحكمه قال رح
اي حكم فيه وقال رح اي خاصته وقال رح اي اثره فيه
والاضافة للملابسة وحكم الشيء هو الاثر النايب بذلك
الشيء قوله ان يختلف قال بالقوة وقال ولا دور لو جعل
هذا الحكم حدا له لامكان معرفة الاختلاف بالاستعمال
كزيد او بالاستدلال بالواحد كحرجي او بالجمع كحبلى واضافته
الى العامل للمدارية وعدمها في هذين واللذان بناء على
الواحد والجمع لا على البناء معا فيه قوله اخره اي صفة
آخره قوله لاختلاف قال اللام للوقت نحو اقم الصلوة
لدلوك الشمس اي وقت وقال اللام للعلة اي لوجود العامل
قوله العامل قال اللام للجنس وقال احتراز عن اختلاف آخر
من في من الرجل ومن ابيك ومن زيد وفيه وقال احتراز
من اختلاف آخر غلامي بالياء وقال فان قيل جاءني زيد مثلا
اذا وقع في الاول ولم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل المراد

خ العوامل

صلاحيته ترتب اختلاف الاخر على حصول اختلاف العوامل
او يراد بالوجود حصول الاختلافين بالفعل ويحمل
على كون الخاصة مفارقة او يراد بالاختلاف الوجود
للملازمة والمشاكلة والعوامل الجنس فيكون المعنى اختلاف
صفة الاخر لوجود العوامل فلا يرد نحو لفظا او تقديرا
اي اختلافا ملفوظا او مقدرا وقال بتفصيل الاختلاف
الاجزاء ولا اختلاف في العوامل وقال سواء كانت العوامل
ملفوظة او مقدرة والحجة من باب الدليل قوله الاعراب
قال
الاعراب عند عيان عامله الاختلاف وعند غيرهم عين
الاختلاف ويقصد المصرحون بهم سوق الاعراب على
الرفع والنصب والجر اذ هي ما به الاختلاف ويقصد غيرهم
ان البناء ليس بواقع على الحركات بل الحركات ما بالبناء فكذا
الاعراب قوله ما اختلف قال اي حركة او حرف فلا يدخل
العامل والمقتضي للاسناد وقال فان قيل اختلاف اخر المعرب
لا تحقق الا بحركتين فالحركة الواحدة ينبغي ان لا تكون اعرابا
قيل المراد السبب القريب التام اي ما له نوع تاثير في المسبب
لا التاثير التام فيخرج العامل لانه سبب بعيد ويدخل الحركة الاولى

الاعراب صنف

لان الثانية لا توجب الاختلاف الا بعد تحقق الاول و
يمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما يتم به
علة الاختلاف فيصدق عليها انها مما يختلف به آخر
المعرب لان الاسم حين معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل
اختلف فيها آخره من السكون الى الحركة وان لم يكن في حال
الاعراب كما يقال اوضعت هذه المراة هذا الشاب قوله آخره
قال اي الاسم او المعرب وقال صفة آخره قوله به قال الضمير
عائد الى ما وقال اي الاختلاف وما به الاختلاف قوله لبيان
قال علة الاختلاف وقد خرج بها حركة نحو غلامي لانها مما
اختلف به اخر المعرب لان غلامي معرب على اختيار المصنف
لكنها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة وان جعلت العلة
خارجة عن الحد يخرج حركة نحو غلامي باعتبار الحقيقة
فانها ليست مما يجيء به من حيث انها آخر تختلف بها اخر
المعرب بل من حيث انها توافق الياء قوله على المعاني قال
الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله المعتورة اي المتعاقبة
صفة المعاني وفيه قوله المعتورة قال يقال اعتوروا الشيء
وتعاوروه اي تداولوه وعلى هذا يكون المعتورة على صيغة

اسم المفعول لان المعاني متداولة وان ثبت الرواية بكسر الواو
يحمل على المجاز العقلي نحو في عيشة راضية فيكون المعنى
على المعاني المعتورة مظهرها اياها فيحمل عليه قوله
عليه قال اي على ذلك المعرب او الاسم قوله وانواعه
قال اي انواع اعراب الاسم قوله رفع قال سمي رفعا لارتفاع
الشفة السفلى عند التلفظ به واقعة مرتبة من بين اخواته
قوله ونصب سمي نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما
عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة في الكلام من غير
ان يحتاج اليها الكلام قوله وجر قال بالاستقراء وقال
سمي الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم ولان الشفة
السفلى تنجر الى الاسفل عند التلفظ به قال ان المعاني
ثلثة فيكون انواع الاعراب الدال عليها ايضا ثلثة ليكون
الدال على حسب المدلول والا لزم الاشتراك والترادف
قوله فالرفع قال الفاء للتفسير وقال رح اي لخصلة
المنسوبة الى الفاعل وهي في المبتداء كونه مسندا اليه
وفي الخبر كونه خبرا ثانيا من الجملة وفي خبر باب ان كونه جزءا
ثانيا من الجملة واقعا كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية

للاسماء

للاسماء وانما لم يقتصر على كونه مخبرا كونه جزءا ثانيا من
الجملة لان المقتضي للاعراب يلزم ان يكون متقوما بالعامل
وكونه جزءا ثانيا غير متقوم بان يوجده قبل دخولها بخلاف
ما ذكرنا لحصوله بان كما ترى وكذا تقول في اسم ما ولا انها
كونه مسندا اليه واقعا بعد ناف ومقتضي للجملة كليس
وفي خبر لا التي لنفي الجنس انها كونه جزءا ثانيا بعد ما تقتضي
الاسماء فاعرف حقيقة او حكما قوله علم الفاعلية قال علامة
وقال لتناسب الرفع الفاعل في القوة وقال اي كونه
فاعلا قوله والنصب قال لتناسب المفعول في الضعف
قال رح اي الخصلة المنسوبة الى المفعول وهي في الفضلات
كونه فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا وفي خبر باب كان
وما ولا كونه واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع قوله علم قال علامة
قوله المفعولية قال رح اي كونه مفعولا حقيقة او حكما
قوله والجر قال رح لتناسب الجر المضاف اليه في التوسط
وقال ولو صورة كما في بحسبك درهم وضارب زيد وحسن
الوجه قوله علم الاضافة قال رح لم يقل علم الاضافية
لان الاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا

بانيان الياء والتاء ولانه ليس للجر المعنوية ملحقات
كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء المؤذنة بالالحاق قوله
والعامل قال المطلق ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا و
اسما على وجه مخصوص وهي انه ان اطلق لوجه
المخصوص ورد نحو يا زيد وغلامي وان اريد وجه مخصوص
من الاعراب لزم الدور على قول من اخذ العامل في حد
الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضي بالياء ذكر
اخر الكلمة ويخرج عامل الفعل واجيب ما اراده وجه
مخصوص مما اقتضاه او الشبه التام بالاسم وقال اي
عامل الاسم عامل بسببه يحصل المقتضي قوله ما به قال اي
للسببية او الاستعانة قال اذ السبب البعيد فلا يرد ان اسناد
لانه ليس بسبب بل شرط او لانه سبب قريب وفيه قال ره
قدم الجار والمجرور للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج اليه
في الحد قوله يقوم قال يحصل وقال كضرب في ضرب
زيد فانه يقوم به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيدا
فانه يقوم به مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانها
يقوم بها الاضافة في زيد وقال ره والفاعلية في حيزان

كونه جزء اثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية
للاسماء لا مجرد كونه جزء اثانيا وهو ما يقوم بان واخل بها
فلا يرد ما اورد والمفعولية في خبر كان وما ولا واسم ان
ولا النافية للجنس وفوعه بعد ما لا يتم بالمرفوع وهي
حاصلة بهذه العوامل اذ لو لم يدخل لما كانت واقعة بعد
ما لا يتم بالمرفوع وعلى هذا فقس وقال وعامل المبتدا عن
التجرد الاسنادية يقوم فاعلية وهو كونه مسندا اليه لانه
لو لم يكن مجردا تلعب به العوامل اللفظية فيستحق منه ما
يقتضيه لا الفاعلية اليه لو لم يكن التجرد والاسناد فقدم
فيها تحقيقه منه ظاهر قوله المعنى قال للفاعلية والمفعو
والاضافة قوله المقتضي قال اي كونه فاعلا او ملحقا به
وكونه مضافا اليه قوله للاعراب قال اما بالحركة او بالحروف
والاعراب بالحركة اما مسوق للحركات الثلث او لا الثاني اما
محمول الكسرة على الفتحة او على العكس والاعراب بالحروف
اما بالحروف الثلث او بحرفين والثاني اما مقدر بالواو او
بالالف فهذه ستة اقسام شرع في بيانها على الترتيب قوله
فالمفرد قال فاذا عرفت ذلك فمقول المفرد قال المفرد من كل وجه

احترز به عن غير المفرد من المثنى والمجموع وما في حكمها
فما الحق بها قال ولا يرد نحو كلا والاسماء الستة لانه لا يلزم
بالحكم على الجنس على الاهمال الحكم على كل فرد ولانها غير
داخلة في المفرد حيث اريد بالمفرد المفرد من كل وجه ولان
الاسماء الستة وكلا معربات بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك
في كل حالة لاستغراق يوجب اشتمال الافراد لا اشتمال
احوالها وفيه قال وقدم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته
قوله المنصرف قال صفة وقال احتراز عن غير المنصرف
قوله والجمع المكسر قال صفة الجمع وقال احتراز عن جمع السالم
بالالف والياء والواو والنون او بالياء والنون قوله المنصرف
قال صفة اخرى وقال احتراز عن غير المنصرف من الجموع
كمساجد ومصابيح وقال رح ولو قال فالمفرد والجمع المكسر
المنصرف لكان اخصر الانه لما كان مما يحتمل التغليب عدل عنه
عن الاطناب قوله بالضمة قال لفظا او تقديرا وقال لان
الاصل هو الاعراب بالحركة والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث
ولا تقتضي العدول عن الاصل وقال بالضمة والفتحة والكسرة
بالباء واقعة على نفس الحركات كما لا يشترط كونها اعرابية او بنائية

تخالف المجردة عن الباء فانها للقاب البناء قوله بمعاني
وقت رفع العامل او مرفوعا او تقديرا يعرب بالضمة رفعا
او بالضمة رفعه وقال ظرف او حال او مصدر نوع ان قدر
يعرب او من النسبة قوله والفتحة نصبا والكسرة جرا قال قوله
نصبا وجرا كقوله بمعا وقال من باب العطف على معمولي
عاملين مختلفين بتقديم المجرور نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو قوله جمع المونث قال مضاف اليه وقال اي جمع المونث
السالم وما على صيغته كسجادات وسفرجلات وكان
من باب حذف العطوف قال اي صيغة جمع المونث السالم
فلا يخرج كسجادات وسفرجلات من جموع المنكر وقال
لعم قال الجمع بالالف والتاء لكان اشمل وقال رح قدم جمع المونث
على غير المنصرف لانه اكثر خلافا للاصل من جمع المونث حيث
ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المونث وسيأتي
ذكرهما على ترتيب الاحتراز عنهما في قوله فالمفرد المنصرف
ولان غير المنصرف بمنزلة المتعدد لانه قد يكون مفردا وقد
يكون جمعا قوله السالم قال صفة قوله جمع المونث وقال صفة
ليس بأعرف من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام لتعي باب

ذي الصفة حكم ذي اللدم وقال احترازا عن جمع المونث
المكسر كجمر في جمع حمراء قوله بالضمة قال رضا وقال اي يجر
بالضمة وقال لانه فرع المنكر وقد حمل فيه على النصب
على الجر فحمل في الفرع لئلا يلزم مزية على الاصل والمزية
يكون اعرابه بالحركات متعذرة لعدم ما يصلح للاعراب
في آخره ولان للاعراب بالحرف في المجموع صار اصلا عندا
معتبرا فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها قوله والكسرة قال
جمادا ونصبا قوله غير المنصرف قال مضاف اليه قوله بالضمة
قال رضا قوله والفتحة قال لانه لما ترك جر لشبه الفعل
باعتبار الفرعيتين كما سنعرف حمل الجر على النصب لكان
المشاكلة منهما قوله ابوك قال الرابعة ههنا منقوصات
والخامس احوف والسادس مقرون بالواو وقال
المراد الاسماء الستة المكبرة الموحدة لا هذه الالفاظ والا
لكان من باب الحكم على الاصناف الجزئي فان قيل من اي نوع
هذه الارادة قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما
والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهرة مسماه بها كما عرف
في رب حاتم والكل فرعون موسى فيصح ان يا ولا ابوك واخوك
الى آخر مسماه وبالصفة التي اشتهرت بها ويمكن ان يقيد

مثل مضافا ويجعل ذلك وجه البسه وقال الاسماء الستة
الموحدة في اعرابها وجوه ههنا اعرابها بالحروف الثلث اذا كانت
في آخرها حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة
الى غير الياء واتما اعربت ح بالحروف لانها تشبه المثنى في
الدلالة على امرين وامكان العمل بالشبه لوجود ما يصلح
للاعراب في آخرها في هذه الحالة سماعا بخلاف حالة الافراد
والاضافة الى الياء لعدم ذلك فيهما وكذا في حالة التصغير
لان آخرها فيها حرف علة ما قبلها ساكن وهي في حكم
الحرف الصحيح ويصلح للاعراب في آخرهما في حالتي الافراد
والاضافة حيث لا يعود حرف العلة فيهما في الاضافة وسماعا
كذلك في سائر الاسماء المحذوفات الاعجاز فاعرف قوله
اخوك وحموك قال ح عصبة الزوج وقال ابو الزوج فاد
يضاف الا الى المراة قوله وهنوك وفوك فاعرف بالواو
ولامتا واصلها فوه قوله وذو مال قال الخفيف مقرون
واصله ذوو وقال اضاف ذو الى الظاهر دون الكاف لانه
لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة قوله مضافة قال في
جعلها خبر كانت المحذوفة نظر وقال حال من قوله ابوك لانه

مفعول مثل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من
مفهوم الكلام وقال حال من ضمير قوله بالواو والعبارة
محمولة على المتقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على
العامل المعنوي قوله الى غير ياء المتكلم قال متعلق مضافة
وقال احتراز عن نحو اخي وابي قوله بالواو وقال رفعا وقال
اي يصح اعرابها بالحروف الثلث وقال الامكان لا بالضرورة
فلا يرد ما قيل قوله والالف والياء قال نصبا وجرا قوله
المثنى قال مبتداء وقال لانه وجد في آخر كل منهما وصفا
حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجناهما عن الزوائد
بتخصيص كل منهما المعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف
الاعراب وقال اعراب المثنى والمجموع بالحرف لمناسبتها اياه
باعتبار الغرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلث فاعطي
الالف للتثنية لخفتها وكثرة التثنية او يوقف آخر ضميرهما
وهو هما والواو للجمع لثقلها وقلة الجمع او لان مخرجها
جمع الشفتين او لانها ضمير الجمع في الفعل او يوقف آخر هما
فاحدهما حالة الرفع فيهما لقوتها وبقي الحالتين في كل منهما
فاشركت الياء بالمضمومة وفرق بين المثنى والمجموع بحركة

ما قبلهما تفتح في التثنية لوقوف الالف وكسر في الجمع لوقوف
الياء ثم نديت النون عوضا عن حركة الواحد من حيث
انها حركة لا من حيث انها اعراب وعن سوينه فصار اعراب
المثنى بالالف رفعا والياء جرا ونصبا والجمع السالم بالواو
رفعا والياء نصبا وجرا قوله وكلا وكلتا عطف على المثنى وقال
وكذا كلتا ولم يذكر لكونه فرع كلا وفيه انه ذكره اثنين مع
الفرعية وقال لانه موحد اللفظ ومثنى المعنى فعاملنا
بالاعتبارين في الحالتين فاعربناه بالحروف باعتبار معنى
التثنية في حال الاضافة الى المظهر واعربناه بالحركة المقدرة
باعتبار توحد اللفظ في حال الاضافة الى المظهر ولم نعكس
لمناسبة بين المعنى في الخفاء وبينه وبين الاعراب بالحرف
في الغرعية ولانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيدا للمثنى
البتة فحمل على متبوعه قوله مضافا الى مضمر احتراز عما اذا
كان مضافا الى مظهر فان حكمه حكم عصا نحو جاءني كلا
الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين قوله
واثنان قال لشبهها بالمثنى لفظا لوجود الالف والياء ومعنى
للدلالة على شيئين قوله واثنان قال ونحوهما قوله

بالالف والياء جمع المذكر السالم قال اي جمع المذكر السالم
وما على صيغته من باب حذف المعطوف اي صيغة جمع
المذكر السالم فلا يرد نحو سنين وثبين وقلين من جمع
المونثات وقال احتراز عن المؤنث لو قال الجمع بالواو والياء
والنون لكان اشمل قوله او لو قال جمع ذو لا عن لفظه قوله
وعشرون واخواتها قال اي نظائره على وجه الاستعارة
بتشبيه النظاير بالاخوات وقال اي وامثال نحو عشرين
من نحو ثلثين الى تسعين وقال اي اعراب او لو وعشرين
واخواته بالحروف لشبه بالجمع معنى للدلالة عن الافراد
ولفظا لوجود ما يصلح للاعراب في الاخر او الحمل او لو على
واحده وهو ذو وفيه قال رح فان قيل قالوا لم يوجد
في العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة واو لو كذلك قيل الواو
في معرض التغيير ولم يعتد به او يقال الواو لما قام مقام
الضمة صارت كانها ضمة قوله بالواو والياء قال وقد مر
الدليل على ذلك قوله التقدير قال اي الاعراب التقديري
وقال يقسم اخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره وقال اي
تقدير الاعراب قوله فيما قال موصوفة او موصوفة اي في المعرب

الذي

الذي او في معرب يقدر تلفظ اعرابه على حذف مضافين
من ضمير تعذر وقال مصدر به حسبه اي التقدير كاين في وقت
تعذر تلفظ اعرابه قوله تعذر كعصا قال والمراد بمثل عصا
كل اسم مقصور وبغلامي كل معرب بالحركة مضاف الى الياء
وقال بدل من ما اي في مثل عصا او خبر مبتداء محذوف اي
تعذرا مثل تعذر تلفظ اعراب عصا قوله وغلامي مطلقا
قال في جميع الاحوال قال صفة لزمان محذوف او مصدر
محذوف لتعذر المحذوف مضافا الى عصا قال وقيل غلامي
ليس بمعرب ولا مبني لتوسط آخره بالامتزاج والاعراب
والبناء من صفات الاخر والجواب توسط الاخر لا يوجب
انتفاء الاعراب والبناء في اللفظ وان اوجب انتفاءهما
في الحرف المتوسط فالقول بكونه غير معرب ومبني غلط
وقال اما في عصا فللالف واما في غلامي فللزوم كسرة ما
قبل الياء فلو اعرب بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف بحركتين
مختلفتين او متماثلتين وهو قح ويمكن ان يجعل كسرته جزا كما جعل
الف التثنية وواو الجمع رفعا للزوم توارد المؤثرين اللفظيين
على اثر واحد وهما الياء والعامل بخلاف الالف والواو وقال

قيل غلامي مبني لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة واتصال
الضمير فيكون حرف العلة وفيه ان الاضافة تمنع البناء لانها
تنزله منزلة التنوين المنافي وفيه ان بعض المبنيات مضافة
كحيث واذا وفيه ان الاضافة فرضت مانعة لا رافعة وجه
ان اضافة المبني نازلة منزلة التنوين المقدرة وهي لا تنافي
البناء بخلاف اضافة المعرب لا يقال اضافة المعرب قد تكون
علة للبناء في نحو يوم ينفخ في الصور ويومئذ فكيف ينافيه
لانا نقول الاضافة لمنع تاثير على علة اخرى لا تاثيرها
اذا كانت داعية بنفسها لانها تقارن البناء ولا تمنع
وفيه ان اضافة غلامي كذلك وفيه ان الاضافة كما قالوا
اجراء العلم والحكم لا يضاف اليه وفيه قوله او عطف على تقدير
اي قوله استثقل قال اي معرب استثقل تلفظ اعرابه
وقال اي في معرب استثقل تلفظه قوله كقاض قال اي هو
مثل قاض وقال استثقالا مثل استثقال تلفظ اعراب
قاض قوله رفعا وجرا قال ظرف او حال وقال في حال
رفع العامل وجره وقال وفيه رفع العامل وجره وقال
يقدران لثقلهما على الياء بخلاف النصب حيث يظهر لخفته

يقال جاءني قاض ورايت قاضيا ومررت بقاض قوله ونحو
قال رفعه وجره على انه عطف على كقاض على انه خبر مبتداء
محذوف او صفة مصدر محذوف وقال جره عطف على
كقاض ويكون التقدير كنحو مسلمي وليس بتكرار لادة التشبيه
اذ التشبيه الاول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ
جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم قوله مسلمي
قال اصله مسلموي فابدلت الواو ياء وادغمت في الياء كمرمي
قوله رفعا قال ظرف او حال وقال اما نصبا وجرا فاعرابه
لفظي قوله واللفظي فيما عداه قال اي ما عدا تقدير
او استثقل قوله غير المنصرف قال كان قد ذكره قبل وقصد
الان تعريفه قال مبتداء وما نكرة موصوفة خبر وغير ان
ان لم يعرف بالاضافة فلا دخل من تخصيص لكنه يمتنع
في تعريف الخبر فلا يكون ما ح موصولة قوله ما فيه علتان
قال موصولة مبتداء مقدم الخبر او خبر ان قيل يعرف غير الاستشهاد
بمغايرة المضاف اليه وقال قيل عدل عن تعريف المتقدمين
لان الحكم بالاحتراز عن دخول الجر والتنوين متوقف على
منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور واجيب

بان عدم دخول الجر والتنوين امر معرف بالاستعمال فلا يرد
وقال ويرد على هذا القول هند وسلاسل ومسلمات
علما المونث فانها منصرفات مع علتين او واحدة في حكمها
واجيب بان المراد علتان معتبران وفيه ف علتان قال
فاعل فيه او مبتداء مقدم الخبر والجملة صلة او صفة وقال
الغرعيه وفيه وقال اي جزء علة او علتان ناقصتان
تمنع الصرف وفيه انه يلزم تعريف الشئ بما ساوه لاحد منع
الصرف في حد غير المنصرف من تسع قال التنكير في مقام العهد
اذ التسع معهودة معينة لكنه نكره للتفخيم ف او واحدة منها
قال اي من التسع ف يقوم مقامها قال العلتين ف
وهي قال قوله وهي خارج عن التنبيه ف عدل قال بحث
بسيط ف ووصف تانيث ومعرفة قال بالنون والف
لا يستقيم الوزن ف وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة
قال دفع على انه صفة النون بزيادة اللام او تبدل بحذف
موصوف اي والنون نون زائدة او خبر مبتداء محذوف
اي زائدة هي والجملة معترضة او صفة النون بزيادة اللام
او بحذف الموصوف قال نصبه على انه حال مؤكده او حال عن

النون اذ هي فاعل معنى لانه اذا قيل موانع الصرف كذا
وكذا والنون فكانه قيل منع الصرف كذا وكذا والنون
زائدة والقول بانه نصب على حكاية الحال فيه نظر ف
من قبلها الف قال من في الطرف ويكون معنى في وقال
فاعل من قبلها او مبتداء مقدم الخبر والجملة صفة
او حال ف وزنت فعل وهذا القول تقريب قال اي المقول
بانها تسع اي في القول المنظوم وقال اي تقريب الى الصواب
او الى الحفظ او تقريب لا تحقيق ف مثل قال امثلة
العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيت ف عمر
قال مثال للعدل ف وامرء قال مثال الوصف ف
وطلحة قال مثال التانيث بالتاء والمعرفة ف وزينب
قال مثال المعرفة ويصلح مثالا للتانيث المعنوي وقال
ذكر المثال النوعي التانيث لمظنة الاشتباه في اعتبار
التانيث في طلحة مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر في تانيث
الفعل حيث لا يقال قالت طلحة ف قال مثال العجمة والمعرفة
ف ومساجد قال مثال الجمع ف ومعديكرب قال مثال
التركيب ف وعمران قال مثال الالف والنون ف واحمد

قال مثال وزن الفعل قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين
فان قيل لم قدم الكسر على التنوين مع ان الكسر سقط تبعا للتنوين
وذلك انه يعود في حال الضرورة مع انه لا حاجة داعية
الى اعادة الكسرة اذا لوزن يستقيم بالتنوين وحده قيل
لانه اسلوب الترقي كقوله م لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا
احصاها وقال ما لم يدخل ما يقوي جهة الاسم من اللام
والاضافة وقال لانعقاد التشبيه للفرعتين الحاصلتين
من العلتين الحاصلتين بالفعل من حيث انه فرع الاسم بجهتين
لافتقان الى الفاعل واشتقاقه من المصدر فاغنيا مسده
منع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر ومنع علامة التمكن
وهي التنوين وقال لتقديم الكسرة تشبيه الجار منعها عند
مصدري لا سعي كما قيل وقال ولا تنوين الا لمانع منع كما
في الضرورة والتناسب وكما في مسلمات علما للمؤنث
كان منع التنوين يفوت المقابلة المقصودة في المنقول
عنه ومنع جر الحمد على النصب تعلقا ان النصب فيه
تابع لا متبوع ولو قيل بانصرافه فلا دور قوله ويجوز صرفه
قال اي ويجوز جريان حكم صرفه وهو تحقيق الجر والتنوين

فلا مخالفة والمراد بالجواز ههنا امكان العام فيتناول الضروري
والممكن الخاص وقال يمكن ان يكون معناه ويجوز صرف
هذا الحكم عنه والمراد بالصرف الاصطلاحي فلا مخالفة
وقال خالف المتقدمين في حد غير المنصرف وطعنهم عنها
حيث اطلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين
قوله للضرورة قال لان الضرورات تبيح المحظورات
وقال ان اضافتي فاطمة بعد احمد يدل على ان لا لزوم خليل
قوله او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا قال لان التناسب
مقصود لهم عندهم قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا
التانيث قال للفا المقصورة والممدودة وقال لان لزومها
تنزل منزلة الجمع والتانيث قوله فالعدل خروجه عن صيغته
الاصلية قال اي خروج مادة الاسم او خروج معناه وقال
العدل اذ كشاتن وباذكر دانيك والمراد ههنا معنى الاول
ولذا فسره بالخروج دون الاخراج وقال اي خروجا غير تقريبي
لا لمعنى وتخفيف فلا يرد التغييرات التصريفية باسرها قياسية
او شاذة وكذا الترخيم والتصغير ونحوهما وقال مصدر مجهول
ولذا فسره بالخروج دون الاخراج وقال لخروجه حوا انما يبحث

عنه في النحو بقرينة ان يتكلم نحوي فخرج التغييرات التصريفية
باسرها قياسية او شاذة لكن بقي الترخيم والتقدير ثم خرج
الترخيم بقوله خروج مادة الاسم عن صيغته الاصلية
لانه يعد المادة لان خروجها عن الصيغة وخرج التقدير
ونحوه لعدم دخول المقدر في الصيغة فلا يصدق عليه
خروجه عن الصيغة وقال ونحو يوم الجمعة في صمت
يوم الجمعة ليس بمعدول لعدم في داخله في السبب لجواز
الفصل بالحرف الزائد بخلاف لام التعريف ولا متضمن
لان معنى في يفهم بتقديرها لا بنفس قولنا يوم الجمعة
نحو لا رجل متضمن للحرف لا معدول واخر معدول لا متضمن
وامس معدول ومتضمن لدخول اللام في الهوية وبقاياه
مع التعريف بعد العدل فبين العدل والتضمن عموم وخصوص
من وجه كثلث وثلث قال معدولان من ثلثة ثلثة
لاستعمالهما بمعنى النكرة من غير تكرير في اللفظ وقال صفة
اخرى للمصدر المحذوف اي خروجا تحقيقيا كائنا لخروج
ثلث وقال اي لم يقل به لضرورة منع الصرف لا ميتع
الاخوات بل لدليل اخر قوله واخر وجمع قال جمع الاخرى

وهي تانيث اخر وهو افعل وكان في الاصل معنى جاء زيد
ورجل آخر اي رجل اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني
ثم نقل الى معنى غير وقال معدول من الاخر او اخر من بمعنى
الجماعة دون المفرد لانه اسم التفضيل وهو مما يلزم احد
الامور الثلثة الاضافة او اللام او من تقدير الاضافة توجب
التنوين او البناء واضافة اخرى مثلها نحن حينئذ وقيل
وايتام عدي وليس في آخر شئ من ذلك ومعنى كونه معدولا
من احد الاخرين والاضمير في اختلف آخر والاخر تنكيرا
او تعريفا البناء اصل المعنى ولم يبن كامس لان امس من
معرفة فكان متضمنا لمعنى اللام بخلاف آخر فانه نكرة وكذا
لا يكون متضمنا لمن لعدم بقائه والتفضيل حيث صار بمعنى
غيره وقال معدول عن جمع اوجمعاء او جمعاوات لانه جمع جمعاء
ان كانت صفة كان حقها ان يجمع على فعل كحمراء وحمر
وان كانت اسما كان حقها ان يجمع على فعالى او فعلوات
كصحراوات وصحارى لما جاء على فعل ثبت انه معدول عن
احدهما ذكرنا ويرد عليه جمع الجموع الشاذة كانبياء واقوس
اذ القياس انبياب واقواس ويجاب بانهما البسا على اوزان العدل

المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل قوله او تقديرا
كعمر وباب قطام في تميم قال اي خروجا مقدرا اي مفروضا
لضرورة منع الصرف او البناء قال ونحو حضار مما فيه
راء من فعال التي من اعلام الاعيان المونثة عند اهل
الحجاز واكثر تميم او للحمل على الاخوات كقطام وقال واهل
الحجاز يبنونه فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان
معدولا عندهم ايضا وقال قوله قطام معدول عن
فاطمة حملا على حضار وطمار من ذوات الراء من اعلام
الاعيان المونثة فانها مبنية معدولة لتحقيق البناء
عند تميم ايضا وفي حمله على تراك وتراك نظر لانه ان اعتبر
شبهه بها في الوزن يلزم العدل في نحو ذهاب وسحاب
وان اعتبر في العدل والوزن لزم الدور قوله الوصف
شرطه ان يكون في الاصل قال كونه دالا على ذات باعتبار
معنى هو المقصود ولو قيل كونه موضوعا لاغنى عن الشرط
المذكور وقال ولو حكما كثلث او تقديرا كاجمع او بناء على
قانون وضعي كادير في تصغير ادور قوله فلا تضره قال واذا
كان كذلك فلا تضره الغلبة الاسمية العارضة وقال لان

العارض

العارض لا يعارض الاصل قوله فلذلك صرف مررت
بنسوة اربع قال فالاشتراط كونه في الاصل ولعدم مضرة
الغلبة اياه وقال اربع في مررت بنسوة اربع وقال فان قيل
ما وجه اجتماع التي التعليل قبل الفاء للنتيجة واللام تدل
على اعتبار صرف اربع على المشار اليه بذلك وهذا
الانتشار اثر اشتراط المذكور فيصح فاء النتيجة ولام التعليل
قوله وامتنع قال عن الصرف قوله اسود قال في الاصل
وصف بمعنى ذي سواد وقال ولا عبرة لقبوله التاء حيث
يقال للحية الانثى اسودة لانه لا يقبلها باعتبار الاصل الذي
امتنع عن الصرف قوله وارقم قال في الاصل وصف بمعنى
ذي رقم سمة للحية قوله وادهم للقيد قال على سبيل
العلة العارضة وقال في الاصل وصف بمعنى ذي دهم
اي سواد قوله وضعف منع افعى للحية قال منع من منع افعى
قوله واجدل للصقر قال عطف على افعى وقال من جدل
بمعنى القوة قوله واخيل للطائر قال ذي خيلان قوله
التانيث بالتاء شرطه العلمية قال في منع الصرف وقال
خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول وقال اي علمية

المونث اي كون المونث علما وقيل ليلزم التانيث بالعلمية
التي هي وضع ثان ومانع عن التغيير كما عرفت فان قيل ما لهم
التزموا اللزوم في علة منع الصرف دون البناء مع كونه
اعلى منه في خلاف الاصل لقوة علة البناء حتى اثرت
منفردة بخلاف علل منع الصرف لضعفها حتى لا يوثر بغير
معاضدة قوله والمعنوي كذلك قال كالتانيث بالتاء
في اشتراط العلمية قوله وشرط تحتم تاثيره الزيادة على
الثلثة قال ثلثة احرف وقال يتعلق بالزيادة منابع الاضافات
ههنا غير ثقيل ولا يخل بالفصاحة كما في قوله ٢ مثل داب قوم
نوح وقال فان قيل ما قاله جعل احد الامور الثلثة شرط
تحتم تاثير التانيث المعنوي دون العلمية وان الخفة كما
تعارض العلمية ايضا ولو جعلها شرط تحتم منع الصرف لكان
اصوب قيل قوله او تحرك الاوسط قال اضافة المصدر الى
الفاعل قوله او العجمة قال ليخرج بثقل احد الامور الثلثة
عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
فيزاحم تاثيره والثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجمة
ثقيل على العرب فح يجوز صرفه وقال لانتفاء شرط التحتم

قوله وزينب قال لوجود الزيادة قوله وسقر وماه
وجور ممتنع قال اسما قريتين قوله فان سمي به قال بالمونث
المعنوي اذا لم يفتقر تانيثه الى تاويل ولم يكن منقولا
عن مذكر بخلاف تانيث الجمع نحو كلاب حيث انث بتاويل
الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر وبخلاف نحو رباب علم امراة
منقولا عن رباب بمعنى سحاب اذا جعل علم رجل اذا كان في
الاصل مذكر بمعنى سحاب قوله مذكر فشرطه الزيادة على
الثلثة قال ليكون الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قال
ولا يعتبر تحرك الاوسط الذي هو في حكم الحرف الرابع الذي
هو في حكم تاء التانيث لان اعتبار نايب المناب بعيد قوله
تقدم منصرف قال لعدم الزيادة وفوات التانيث لفظا
ومعنى وحكما وعقرب علما لرجل ممتنع قال لوجود الزيادة
الى في حكم تاء التانيث قوله شرطها ان تكون علمية
قال اي كونها منسوبة الى العلم وقال لانها لو كانت بالاضمار
او الابهام كان مبنيا منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب
والمنافي للازم مناف للملزوم وان كان باللام او الاضافة
كان موثرا في الصرف او في حكمه فلا يلايم ان يوثر في منع

الصرف فيلزم فساد الوضع فلم يبق الا العلمية قال
اي التعريف اذ العلة التعريف لا المعرفة لان فرعية التعريف
على التنكير اظهر من فرعية العلمية وجرى في قوله وما
فيه علمية موثرة على اصطلاح غيره قوله العجمة شرطها ان
تكون علمية في العجمية حقيقة كابرهيم او حكما بان جعل
علما بعد النقل قبل التصرف كقالون كان في العجمة جنسا
لكونه اسما للجنس ثم سمي به احد رواية قراءة نافع لجودة قراءته
قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علما في العجمية وقال
لئلا يخرج عن كونها عجمية متصرفات العرب بادخال اللام
والاضافة وغيرهما وقال والا يتصرف فيها مثل تصرفات
كلامهم من الاضافة وادخال اللام والتنوين وغيرها فيصير
كالاسماء العربية فلا يعتبر فيها ان وجدت العلمية بعد ذلك
بخلاف ما اذا كانت العلمية في العجمية فانها تمنع الصرف
كما نقلت الى العرب قبل التصرف للعجمة والعلمية قوله وتحرك
الاوسط قال على قوله ان يكون وقال لئلا يعارض الخفة
احد السببين وقال جعل تحرك الاوسط او الزيادة في العجمة
شرطا للتاثير وفي التانيث شرط تحتم لوجود الزيادة في

التانيث

التانيث تقديرا قوله او الزيادة على الثلثة فنوح منصرف
وشتر وابرهيم ممتنع قال وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك
نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح وفريد
منصرف وشتر وابرهيم ممتنع قوله الجمع شرطه صيغة
منتهى الجموع بغير هاء قال اضافة المصدر الى الفاعل وقال
ليكون صفة لازمة معنوية عن قبول التكسير والتصغير فيوثر
وهي صيغة مفاعيل ومفاعل والمراد الوزن العروض لا التصرف
وقال هي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ويجوز
ان يجمع جمع السلامة نحو صواحبات وقال ان كان على زنة
المفردات كفرازنة فانه على زنة كراهية وطواغية فيدخل
في قوة جمعه فتور قوله كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة
فمنصرف قال ليست للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف
لسبق كلام آخر الا ان يعتبر الاستيناف لتقدم سبق الاجمال
كما في بعض الشروح فيكون للاستيناف وقال مثال انتفاء
القيد الاخير وهو قوله بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة
منتهى الجموع نحو رجال وحمراء مثله هذا وكثرتها وقلة امثلة
ذلك وقال اي لفظ فرازنة وهو علم وهو ههنا للمشاكلة
تنويني ها بدرم

لا يقال لم يعتبر التاء لعرضها كانه في حكم
العدم لان التاء وان كانت عارضية لكن
لها تاثير في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل
على التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة
لعدم استعمال اشاعت فرازنة وفيه نسخ

وقال لم يقل فمنصرفة اذ المراد اللفظ واما مدايني فمفرد
محض فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة قيل يخرج مدايني
بدلالة قوله بغير هاء لان التاء وياء النسبة من واد واحد
وقيل المراد الجمع بجميع حروفه فيخرج مدايني وفيهما نظر
اذ ليس مدايني جمعا لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد
محض دايما وانما الجمع مداين وهو لفظ آخر فلا تعلق له
لوجود شرط الجمع وعدمه قوله وحضاجر علما للضبع
قال حال من ضمير في قوله غير منصرف والمعمول المضاف اليه
لا يتقدم على المضاف الا في غير فانه في حكم لا حيث يجوز
نحو انا زيدا غير ضارب كما يجوز انا زيد لا ضارب وقال
جواب ما يقال ان هذه الصيغة لا يوثر فيها الا الجمع
وقد امتنع حضاجر مع انتفاء لضرورة مفردا بالتسمية
والحكم للنفي بانتفاء العلمية المنحصرة بالقول لوجودها
اعتبارا لكونه منقولا عن الجمع وقال علم بالرفع بدل او خبر
مبتداء محذوف والجملة معترضة قوله غير منصرف لانه
منقول عن الجمع قال لانه في الاصل جمع حضجر وهو عظيم
البطن سمي به لعظم بطنها على المبالغة قوله وسراويل

اذا لم يصرف

وسراويل اذا لم يصرف قال جواب ما يقال ان سراويل مفرد
بمعنى سروالة ليس بجمع ولا منقولا عنه وهذا الوزن
لا يمنع الا بذلك وجه الجواب انه جمع حكما بالحمل على الموازن
او تقدير الفرض انه جمع سروالة استعمل نحو سروالة او تسمية
كل قطعة من السراويل سروالة قوله وهو الاكثر قال استعمالا
وقال اي عدم صرفه وقال اي مذهب اكثر النحاة فقيل جزاء
الشرط والشرطية خبر المبتداء قوله قيل اعجمي قال اي وهو
اعجمي والجملة بتاويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله
ضمير مفعول ما لم يسم فاعله قال لان الاعجمي دخيل والدخيل
الى حسبه عمل وقال لان الدخيل لا بد ان يلحق بنوع والوزن
بالالحاق اليق واحرى قوله وقيل عربي جمع سروالة تقديرا
قال قدر تقديرا وقال خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف وقال
مصدر لقيل اي قيل هذا القول تقديرا او فرضا او علة
اي قيل هو جمع لغرض ذلك وقال مصدر محذوف العامل
قوله فلا اشكال قوله واذا صرف فلا اشكال قال اي لا اشكال
فيه باعتبار انتفاء الجمعية ولا حاجة ح الى الحمل والتقدير
وقال ولو قال وان صرف مكان اذا صرف لكان اصوب

وقال فان قيل يشكل ح منع مصابيح وقناديل لموازنتها
مفردا وهو سراويل فكيف يبقى جنس الاشكال قيل معناه
لا اشكال فيه والاشكال المذكور في مصابيح وقناديل لا فيه
قوله — ونحو جوار رفعا وجرا مثل قاض قال اي كل جمع من المنقوص
على فواعل كجوار او واو تاكد وداع فهو في الرفع والجر كقاض
في اسكان الياء لثقلها عليها وحذفها للساكنين وتعويض
التنوين عنها لجبر النقصان وفي النصب كصوارب لخفته
وقال اصله فيهما جواري منونين بناء على ان الاصل في الاسم
الانصراف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت للساكنين و
جعلت التنوين عوضا فلم يسقط من غير المنصرف كتاء اخت
وبنت كانت للتانيث فجعلت بعد حذف اللام عوضا فطولت
في الخط ولا يصير في الوقف هاء قيل اصله في الرفع جواري
مرفوع غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا و
حذفت كما في يوم يدعو الداع وعوضت عنها التنوين فلزم
حذفها وفي حذفها في الجر نحو جواري ممنوعا فنزلت الفتحة
الواقعة في موضع الجر منزلة الجر الاستثقالي فاسكنت الياء

وحذفت

وحذفت وعوضت عنها التنوين وقيل عوض فيها التنوين عن
الحركة وحذفت الياء للساكنين وبعضهم يلقي الفتحة في الجر
نظرا الى صورة الفتحة متمسكا بقول الفرزدق ولو كان عبد الله
مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا والصواب موالي
لان القوة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جرا معنى والبيت
وارد على خلاف القياس او محمول على وجه آخر قوله التركيب
شرطه العلمية قال ليلزم التركيب او ليتحقق السبب الثاني
وان لا يكون باضافة قال لان التركيب الاضافي يخرج الاسم
الى حكم الانصراف فكيف يوثر في منعه قوله ولا اسناد
مثل بعلبك قال لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب
فلا يوجب منع الصرف الملزوم للاعراب المنافي له وقال
واشتراط عدم كون الثاني صوتا كسيبويه وعمرويه ظاهر لمنافاة
الاعراب للبناء فتركه اعتمادا على ظهوره وقال ولعل المص اختار
في خمسة عشر علما منع الصرف بتاثير التركيب كما هو قول بعضهم
ولذا لم يشترط عدم التضمن قوله الالف والنون ان كانا
في اسم فشرط العلمية قال يحتمل ان يكون الفاء جوابا اما المحذوف
قبل الالف والنون قال ليتحقق السبب الثاني او ليمتنع التاء

فيتحقق الشبه بالنبي التاتيث او لئلا يلزم الزيادة بالعلمية

قوله كعمران قال وهو مثل عمران قوله او صفة قال كلمة

او هذه محل تطرق قال عطف على قوله اسما وقال تردد بين الشرطين

باعتبار ما صدق عليه المشروط لا باعتبار ماهية حيث لا

يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين واجتمع في الكلي كلاهما

قوله فانتفاء فعلانة قال لئلا ينتفي شبهه بالنبي التاتيث

بدخول التاء الممنوعة قوله وقيل وجود فعلى قال لينتفي

فعلانة لوجود فعلى وفيه وليتحقق شبههما بالنبي التاتيث

باختلاف صيغتي المذكر والمونث قوله ومن ثم اختلف

في رحمن دون سكران ونحوه قال اي من اجل الاختلاف

في شرط تاثير الالف والنون اختلف في صرف رحمن حيث

صيرورته من اشرط وجود فعلى لعدم رحمى وصيغه من اشرط

انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة وقال اي ولم نختلف في نظائرها

بل اتفقوا على منع صرفه لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء

سكرانة ووجود سكرى وقال اي ولم نختلف في نظائر

بل اتفقوا في صرفه لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجود ندمانة

وعدم ندمى قوله ودخل الفعل قال لاضافة ههنا من قبيل

لان ماهية الالف والنون يشمل الاسم والصفة معا لتحققهما فقط منه

اضافة العام الى الخاص عيني اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص

والا لا يفيده قوله شرطه ان يختص به كثم وضرب قال

اي شرطه في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل

او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله ليتحقق جهة الفرعية

قوله او يكون في اوله زيادة قال وهي احدى امور حروف

اتيني وقال اي عمر زيدا او على حقيقة وقال لم يذكر العلمه لان

العلمه المعتبرة هي المسمى على السبب قوله كزيادة غير قابل للتاء

ومن ثم امتنع احمر قال لوجود الزيادة المذكورة مع عدم

قبوله التاء قال للزوم وجود المشروط عند وجود الشرط قال

في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر قوله وانصرف نعيل

قال للزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لا سيما عند من جعل

عدم الشرط موجبا لعدم المشروط وقال لقبول التاء لمجيء يعمله

ويقال حمل يعمل مطبوع السرو ناقة يعملة مطبوعة السرو قال

فان قيل اول احمر هي الزيادة فيتحد الظرف والمظروف قيل

بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح مظروفا للاخص او يراد

اول حروف الاصول ويقال معناه في اوله صفة الزيادة و

قال بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله تخلف من اسود

وهو التخصيص لان الفعل يختص بالفعل والصفة بالذوات فتأمل منه

للحية فانه ممنوع مع قبوله التاء لمجيء اسودة للحية الانثى
حيث لا يقبلها باعتبار الوصف الاصلي بل باعتبار الغلبة
العارضة وقال وزن الفعل غالب في الفعل علة معتبرة
منبه على الدليل وهو وجود زيادة الفعل في اوله غير قابل للتاء
وبيان العلة افعل في الاسم انواع افعل الصفة وافعل التفضيل
وافعل الاسم فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل
الصفة يعارضه افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ موضوعة
يعارضها ما جاء من باب الافعال من نحو الح واسعو
من ابتداء الفعل غير مبني على الثلاثي فبقي افعل المضارع
من باب الافعال مما له ثلاثيا سالما عن المعارض فنبه
عليه في الفعل **قوله** وما فيه علمية قال جعل العلمية التي
جعلها من قبيل شرط التعريف موثرة ولم يقل ما فيه تعريف
موثر بناء على قول غيره او على التسامح **قوله** موثرة اذا نكر
صرف لما تبين من انها لا تجامع موثرة الا ما هي شرط فيه
قال خبر والجملة صلة وقال اي في ذلك السبب قال لا تجامع غير
ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فانها تجامعهما
مع انها ليست بشرط فيها وقال ليست استثناء مما بقي بعد

مسموعة

الاستثناء

الاستثناء الاول وقال مستثنى مفرغ مفعول تجامع **قوله**
وهما متضادان قال اي العدل ووزن الفعل وقال
لاختلاف اوزانهما **قوله** فلا يكون معها الا احدهما قال
في تقرير هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد
سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع وان قيل فلا يوجد
سبب منهما كان استثناء الكل من الكل لان قوله احدهما لم يرد
به احد معنى فهو ايضا بمعنى احد منهما فيكون حاصل المعنى
لا يوجد منهما الا سبب منهما وفيه انه يمكن ان يقدر بقرينة
ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه الا احدهما
فيستقيم المعنى واللفظ وفيه **قوله** فاذا نكر بقي بلا سبب
وفيه والاولى تقييد لا يوجد
او على سبب واحد قال فيما هي شرط فيه حيث يتقدم المشروط
عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب وقال فيما هي ليست بشرط فيه
من العدل ووزن الفعل **قوله** وخالف سيبويه الاخفش
فان قيل الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاده فنسبة المخالفة
قصد الى نحو الاستاد غير ملائمة برتبته وفيه ان نسبتها قصد
الى التلميذ ابعد من الملاءمة ولو كانت القصد اظهار الحق
لا تاتي بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى

اي في نظره ايضا نظر اما الاول فلان سببا غير ما
هي شرط فيه لا يكون الا العدل ووزن الفعل
فيكون لا يوجد سبب منهما الا سبب
منهما فيلزم المحذور واما الثاني فلان
هذا المفهوم عام وان كان منحصرا فيهما
فلا يلزم المحذور وهذا الكل من الكل
وايضا يلزم خلاف الواقع مع انه
لا يوجد بدون احدهما

الاستاد والتلميذ جميعا في عيان الفقهاء قال ابو حنيفة كذا
خلد فالابي يوسف معنى خالف ابو حنيفة خلدا ابا يوسف
فوهم وقال ابو يوسف كذا خلد فالابي حنيفة فلد وجه
الى ما ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش **قوله**
في مثل احمر علما قال حال من معنى المماثلة اي مماثل احمر حال كونه
علما او تمييز على نحو التمرة مثلها زبدا اي في علم مثل احمر وقال
لا يعلق بقوله خالف لفساد المعنى **قوله** اذا نكر صرف اعتبارا
للصفة قال قوله اعتبارا ان كان سيبويه فاعلا فقوله اعتبارا
مفعولا له وغيرا وحال بحذف المضاف اي حال كونه ذا اعتبار
للصفة او خلافه زمان لان المصدر قد يجعل حالا او مفعولا
مطلق بكون الاعتبار نوعا من المخالفة او بحذف مضاف
اي خالف مخالفة اعتبار للصفة وان كان سيبويه مفعولا
يجوز ما ذكرنا من الوجوه الاكونه مفعولا له لعدم وقال
للصفة الاصلية وقال مفعول به بقوله اعتبارا واللام
لتقوية العمل وقال والاخفش لم يعتبر لان الساقط بالعلمية
التي هي وضع كان ساقطا عن درجة الاعتبار ويجاب بان
الساقط لمانع بعد زواله كالمانع **قوله** بعد التنكير قال

ظرف اعتبارا **قوله** ولا يلزمه قال سيبويه وقال جواب
اشكال يرد على سيبويه في المسئلة المذكورة وتقريره ان
يقال انه لو اعتبر مع الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا
فيلزمه ان يعتبر في حال العلمية لاصالة التابع فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب بانه لا يلزم
سيبويه باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلي
لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين من الوصف والعلمية
في حكم واحد وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد
بخلاف اعتبار الوصف والعلمية في منع الصرف فانه ايضا
اعتبار الضدين في حكم واحد وهو منع الصرف لكنه واحد
وحدة نوعية لا فردية **قوله** باب حاتم قال كل علم كان في
الاصل وصفا مع بقاء علميته **قوله** لما يلزم قال يتعلق
بنفي الفعل لا بالفعل المنفي ولا يتوجه النفي الى القيد ونفي
اصل الفعل مثبتا فيفيد المعنى **قوله** من اعتبارا قال بيان ما
وقال وهذا ممتنع لانا اذا اعتبرنا كل ضد مؤثرا لما لزم تواردا
المؤثرين على اثر واحد حتى اعتبر جرى الزم اعتبار الضدين
قوله متضادين قال الوصف والعلمية ووجه تضادهما

ان العلم للخصوص والوصف للعموم وكون الوصف زائلا
والعلمية متحققة ينافي الاجتماع دون التضاد **قوله**
في حكم واحد قال وهو منع الصرف وقال وحدة فردية
لا نوعية وقال فان قيل جاء اعتبار متضادين في حكم واحد
كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادين في حصول الاختلاف
وتحمل الضدين بغير العالم ونحو ذلك قيل اعتبار الضدين
وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية
الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين لحصول الاختلاف
الاخر وتحمل الضدين بغير العالم ونحو ذلك اذ لا رد للعقل
فلا يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد عند وجود
التاثير الطبيعي اعتبارهما فيه بدون التاثير الطبيعي بمحض
الجعل والاعتبار [illegible] يقال التغير والاختلاف وان كان كل
منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن لحكمين معنى لكونه
عبارة عن تحقق حالة زوال حالة اخرى **قوله** وجميع الباب
باللام قال اللام للعهد اي باب غير المنصرف الباء للسببية
وقال يتعلق بقوله يجر وقال اي بلام التعريف **قوله** والاضافة
يجر بالكسر قال الجملة خبر المبتدا وقال لكونهما من معظم خواص الاسم

بدل العالم

بدل عن

يقويان

يقويان جهة الاسمية ويبعدان عن شبه الفعل
فيضعف تاثير شبهه وقال بالكسر اي بصورة الكسر اذ الكسر
من القاب البناء فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف
او تجوز وقال لان الجر يسقط تبعا للتنوين الساقط لشبه
الفعل وههنا لم يسقط لشبه الفعل بل باللام او الاضافة
فلم يتبعه الجر وقال القيد مناط الفائدة اذ غير المنصرف
بغير اللام والاضافة منجر لكن بصورة الفتحة وبعد اللام
والاضافة يجر بصورة الكسرة **قوله** المرفوعات قال
تقسيم للمعرب باعتبار اقسام الاعراب وقال يمكن ان يكون
قوله المرفوعات خبر مبتداء محذوف التقدير هذا ذكر المرفوعات
وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة وقال المرفوعات جمع
المرفوع دون المرفوعة لان افراده الاسماء والجمع بالالف
والتاء كما يكون للمونث يكون لصفات غير العقلاء ايضا
نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات **قوله** هو قال
وهو ضمير الفصل وما اشتمل خبره ويذكر هو وافراده باعتبار
الخبر او بتاويل كل واحد او بعوده الى المرفوع المذكور معنى
لدلالة المرفوعات عليه **قوله** ما قال اسم او معرب **قوله**

مبحث المرفوعات

ويجوز ان يكون راجعا الى المرفوعات ولا يلزم منه التعريف للافراد لان الالف واللام اذا دخلا على يكون المراد به الحقيقة

اشتمل قال فعل ضميره فاعله والجملة صلة قوله على علم
الفاعلية قال علامة وهو الرفع والواو والالف وقال
حركة او حرفا لفظا او تقديرا وقال ولم يقل علم الرفع ليتناول
الحرف ايضا ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة
والجهالة وليشير الى اصالة الفاعلية في باب الرفع وقال
والاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني
هؤلاء مرفوعا ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثم معرب
لكان مرفوعا قوله فمنه قال اي مما اشتمل وقال اي المرفوعات
وتذكيره وتوحيده بما عرف من التاء وبلات في هو ما
اشتمل قوله الفاعل قال مبتداء مقدم الخبر وقال قدمه
لانه اصل المرفوعات لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل
الجملتين ولان عامله قوي بخلاف المبتداء ولا انتشاره
في باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده ولان
رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتداء وقيل اصل المرفوعات
المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب
واحد بخلاف الفاعل الواحد فان حكمه واحد ليس الا وهو

والياء نسبية او مصدرية
اي الخصلت المنسوبة
الى الفاعل او كونه فاعلا حقيقة
او حكما ح ح ح

وفيه وفيه ح ح

لان رفع الفاعل ينسخ في نحو
ما جاءني من احد وكفى بالله وفيه
لان المراد نسخ الرفع من حيث المعنى
دون الصورة كما في مفعولي علمت
وذلك في المبتداء دون الفاعل

ما قال

٢١

ما قال اسم غير تابع قوله اسند اليه قال بلا تبعية وقال ولا
يدخل في قوله الحد تابع للفاعل بدلا او غيرهما لان المراد في
حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة غير
التابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد ذلك قوله
الفعل او شبهه قال وانما قال او شبهه ليتناول نحو زيد قايم
ابوه قوله وقدم عليه قال اي الفعل اي على ذلك الاسم
وقال عطف على قوله اسند او اشتمل او حال بتقدير قد وقد
يقال احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه
الفعل لكنه موخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير
دونه قيل بل اسند اليه ايضا والاسناد متكرر كما عرف في
المصباح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم
دون الاحتراز فعلى هذا تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد
على جهة قيامه قال واقعا على جهة كونه حاصلا به وقال
حصوله او صدوره عنه وقال احتراز عن نحو زيد في زيد
ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه موخر عنه فان قيل الفعل
فيه مسند الى الضمير دونه قوله ضرب زيد وزيد مضروب
غلامه وقال لم يقل على قيامه او قايما به لئلا يخرج نحو مات زيد

مثل قام زيد والاصل ان يلي الفعل قال لانه كجزء منه
ولو قال الاولى ان يلي لكان اخصر واوضح واحسن لمراعات
الاشتقاق قوله فلذلك قال اي فلاجل ان الاصل في
الفاعل ان يلي الفعل قوله جاز قال اي جاز هذا التركيب
ضرب ضرب غلامه زيد قال لتقدم معاد الضمير وهو زيد
حكما لتقدم الفاعل رتبة قوله وامتنع ضرب غلامه زيدا
قال للزوم الاضمار قبل الذكر لتاخر المعاد وهو المفعول
لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه قال خلاف
الاخفش وابن جني فانهما جوزا تمسكا بقوله جزى ربه عني
عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل قال ولم يعتبر
التفسير زيدا في تنازع الفعلين لان ذلك يختص به بالعمدة
والضمير المضاف اليه غير عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول في الاول
اذا اعمل الثاني عند تنازع العاملين مع كون الاسم الظاهر
مفسرا وما قيل ان الاضمار قبل الذكر في التنازع للضرورة
ولا ضرورة ههنا ففيه نظر لشدة اقتضاء المفعول به كاقتضاء
الفاعل قوله واذا انتفى قال شرط قوله الاعراب قال فاعل
قوله فيهما قال اي في الفاعل والمفعول قوله لفظا قال غير

قوله والقرينة قال حالية او مقالية وقال كان يكفيه
ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القراين الا ان يقال
الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا تسمى قرينة قوله
او كان مضمرا متصلا قال لامتناع الفصل مع الاتصال سواء
كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت
الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك قوله او وقع مفعوله
قال فقط بخلاف ما اذا وقع بعد الا او معناها وقال لانه لو
اخر لانقلب الحصر وقال اما في انتفاء الاعراب فيهما والقرينة
فللتحرز عن الالتباس واما في كون الفاعل ضميرا متصلا
فلمنافاة الفصل واما في وقوع المفعول بعد الا او معناها
فلئلا ينقلب الحصر المقصود وقال فان قيل قد اعتبر لزوم التباس
ههنا ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذي نحو موسى
ضرب عيسى اذا حسن وجهان وكذا في نحو اقايم زيد وغير ذلك
مما اختير فيه الوجهان او الوجوه قيل قوله قوله بعد الا قال
نحو ما ضرب زيد الا عمروا قوله او معناها قال نحو انما ضرب
زيد عمروا وجب تقديمه قال جزاء الشرط قال الفاعل على
المفعول قوله واذا اتصل به ضمير مفعول قال شرط وقال

وهنا ان اتصل ضمير المفعول بصفة الفاعل او صفة [illegible]
ولو قيل بتقديم الفاعل على المفعول جاز في الثاني دون الاول لجواز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف
دون الاول نحو قوله تعالى انه لقسم لو تعلمون عظيم حيث وقع عظيم صفة القسم والوزن يومئذ الحق
فان الحق صفة الوزن مع انه فصل بالاجنبي وذا جائز بخلاف الموصول نسخ من النسخة

بالفاعل وقال فاعل اتصل وقال نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم
ربه بكلمات وقال كلاهما نحو ما ضرب الا عمرو ازيد فانه جائز
سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمرو على الفاعلية
بقرينة او قصد استثناء امرين عن امرين وقيل لا يجوز الثاني
لضعف الحرف ولا الاول للزوم الالتباس بالثاني قوله
او وقع بعد الا قال نحو ما ضرب عمرو الا زيد وقال اي مجرد
الفاعل وقيل لا حاجة الى التقييد قوله او معناها نحو انما
ضرب عمرو ازيد قوله او اتصل به المفعول قال مفعول قوله وهو
قال الفاعل قوله غير متصل قال ضربني زيد وقال احتراز عن
نحو ضربتك قوله وجب تاخيره قال اي تاخير الفاعل عن
المفعول وقال واما في اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم
الاضمار قبل الذكر واما في وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب
الحصر المعنى واما في المفعول فلامتناع الفصل مع الاتصال
قوله وقد يحذف قال للتقليل قوله الفعل قال اللام للعهد
اي الفعل الرافع للفاعل قوله لقيام قرينة قال وقت قيام
قرينة اذ قيام القرينة شرط لا علة وقال دالة على الحذف وتعيين
المحذوف قوله جوازا قال اي حذفا جائزا قوله في مثل زيد

كما هو الخ لفظ المصنف صح

قال ظرف

٢٢

قال ظرف جوازا وقال بدل من القول والرفع محلي قوله
لمن قام قال مقول قال اي قام زيد بقرينة السؤال وقال فان
قيل لم لم يجعل من باب تقدير الخبر فيكون الجملة اسمية فيطابق
السؤال وهو من قام لانه جملة اسمية قيل لو قدر ذلك طابق
السؤال قوة ولا طابق معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل
من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد قوتي الحكم بتكرار الاسناد
فلا يطابق السؤال او يقال تقدير الخبر يوجب حذف الجملة و
تقدير الفعل يوجب حذف شرطها والتقليل في الحذف اولى
قوله ولبيك قال مرثية يزيد بن نهشل وقال واو الكافة لعطف
المثال على المثال لا واو السبب قوله يزيد قال مفعول ما لم يسم
فاعله لقوله لبيك قوله ضارع قال عاجز وقال لانه ظهير الضا
رعين ومعين الضعفاء ومعطي السائلين قوله لخصومة
قال اللام للوقت وقال اللام للعلة ان اريد خصومته وغيره اياه
وفيه قوله ومختبط قال السائل من غير وسيلة قوله مما قال متعلق
لبيك او متعلق مختبط قوله مطيح قال الاطاحة الاهلاك قوله
الطوائح قال جمع المطيحات على غير القياس وهي الوقائع والحوادث
وقال اي يبكيه مختبط من اجل اهلاك المهلكات يريد او يبكيه

صورة

تحتبط من اجل اهلاك المهلكات ماله قوله ووجوبا اي
حذفا واجبا عطف على جوازا قوله في مثل اي مثل هذا الكلام
قوله وان احد من المشركين استجارك قال اي ان استجارك
احد من المشركين استجارك وقال الاستجار زنهار خواستن
وقال قوله في مثل اي في كل ما فسر فيه المحذوف فيجب منه
الحذف لئلا يلزم بين المفسر والمفسر فان قيل فيلزم كما في مفسر باي
وان وعطف البيان قيل ذلك يفسر المعنى وهذا يفسر المحذوف
وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمه ولم يصح ههنا لانه بالجمع لا يبقى
المفسر محذوفا فلا يكون هذا تفسيرا للمحذوف قوله وقد يحذفان
معا قال اي يحذف الفعل والفاعل قوله مثل نعم لمن قال قام زيد قال
المقول او مقوله اي ونظيره مثل قام اي زيد قال اي قام زيد بدلالة
نعم التي لتصديق الفعلين ما سبق عليه قوله واذا تنازع قال
اي اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا في القلب واما
بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوفي معموله من مضمر او محذوف
او مذكور وقال شرع في حكم آخر المفاعل وهو اضمار عند التنازع
وذكر ساير احكام التنازع استطرادا وقال قد يوجد التنازع في اكثر
من فعلين نحو ما جاء في الصلوة المأثورة كما صليت وسلمت وباركت

ورحمت وترحمت على ابرهيم قوله الفعلان قال فاعل تنازع قوله
ظاهرا قال مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب وقال قيد بالظاهر
لانهما اذا تنازعا مضمرا يلحق وبما يليه وليس فيه جواز اعمال كل منهما
وقال بيان لما قل ما يتحقق فيه التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين
قوله بعدهما صفة ظاهرا اي ظاهرا واقعا بعدهما وقال اذ المتقدم
والمتوسط يلحق بالاول فيستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون
فيه مجال نزاع ولا يكون من هذا الباب قوله فقد يكون قال
التنازع وقال جزاء والجزاء محذوف والتقدير واذا تنازع الفعلان
ظاهرا بعدهما جاز اعمال كل منهما او جزاء الشرط ثمه فان اعملت الثاني آه
قوله في الفاعلية قال واقعا وقال فاعلية الاسم الظاهر اي كونه
فاعلا قوله نحو ضربني واكرمني زيد قوله وفي المفعولية قال اي
مفعولية الاسم الظاهر اي كونه مفعولا قوله نحو ضربت واكرمت
زيدا قوله وفي الفاعلية قال فاعلية الاسم الظاهر ومفعوليته
بان يقتضي احد الفعلين فاعليته والآخر مفعوليته قوله والمفعولية
مختلفين قال خبر كان المحذوف اي ان كانا مختلفين عملا واحدهما
رافع والثاني ناصب نحو ضربني واكرمت زيدا وقال قوله مختلفين حال
من الفعلين المفهومين من الضمير في قد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية

والمفعولية بواسطة العطف اي فقد يكون تنازع الفعلين مختلفين
في الفاعلية والمفعولية والحال يصح ان يكون عامله معنويا مفهوما
من الكلام من حيث المعنى من اعمال الضمير فاعرف قوله ويختار البصريون
قال اي نحاة البصرة وقال الاختلاف في الاولوية دون الجواز وقال
عطف على الجواز المحذوف اي اذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما
يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون كذا قال لانه اقرب الطالبين
الى المص فهو على احده اقرب ولزوم الفعل على تقدير اعمال الاول
ولا مستفاضة الاستعمال على ذلك في القران وكلام الفصحاء منه
هاؤم اقرؤا كتابيه واتوني افرغ عليه قطرا قول الشاعر وكنتا مدماة
وكان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب قضى كل
ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها اذ لو اعمل الاول لقيل
اقرؤه وافرغه واستشعرته وفوفاه ومعنى هو الاختيار اضمار المفعول
في الثاني عند اعمال الاول وجوب ابراز الضمير في صفة حرب على
غير من هي له اذا لم يضمر على شريطة التفسير بخلاف ممطول فانه جرى
على غير من هو له الا ان ضميره اضمر بشريطة التفسير قوله اعمال الثاني
قال في تجويز اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا وقال لانه اسبق
الطالبين فهو اولى باعطاء المط ولان اعمال الثاني يوجب اضمارا قبل الذكر

قوله فان قال الفاء للتفسير قوله اعملت الثاني اضمرت قال جزاء
الشرط قوله الفاعل قال اذا اقتضى الفاعل قوله في الاول قال الفعل
الاول وقال لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار
بالذكر وامتناع الحذف كما ستعرف قوله على وفق الظاهر قال الاسم الواقع بعد
الفعلين وقال موافقة هو الظاهر يعود ذلك الضمير اليه وقال افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا قوله دون قال ظرف اضمرت قوله الحذف
قال اي حذف الفاعل وقال لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء
مسده قوله خلافا للكسائي وقال يظهر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني
الزيدان عنده وقال بخلاف القول بالاضمار دون الحذف والكسائي
فانه يقول بحذف الفاعل دون اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب
ان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله
احد بخلاف حذف الفاعل بدون شيء سد مسده فانه لم يوجد اصلا
وفيه جاز حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل
عند سيبويه وما قام وما قعد الا اياه ونحو ضربت واكرموا القوم ونحو
اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وفيه ان المصدر قاصر في العمل لا يجب
فيه وجود الفاعل فقوله اطعام من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء
كما في الجوامد لا من حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل

لان حذف نسيا منسيا والمحذوف في باب التنازع منسيا قوله
جاز قال اعمال الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل وقال جملة معترضة
لبيان قول الفراء والواو اعتراضية قوله خلافا للفراء قال بخلاف
القول بالجواز خلافا للفراء وقال فانه منع جواز ذلك للزوم احد
المحذورين الاضمار قبل الذكر وحذف العامل وقال وردي عنه
تشاكل الوافيين او اضمان بعد الظاهر كما في صورة تاخير النصب
نحو ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وعبارة
الملتقى غير مشهورة في عنه قوله وحذف المفعول قال تحرز عن
الاضمار قبل الذكر لو اضمر او الذكر لو ذكر وقال عطف على قوله اضمرت
الفاعل قال علم ضمير العماد يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو
ممتنع ورده فلا ساد قوله ان استغني قال شرط استغني عن الجزاء
لتقدم مابخ عنه قوله عنه قال مفعولا لم يسم فاعله قوله والا
اظهرت قال ان لم يستغن عنه قال جزاء الشرط اي اظهرت المفعول
وقال نحو حسبني مطلقا قوله وان قال عطف على الشرطية السابقة
وهي قوله فان اعملت الثاني قوله اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني
قال الفعل قوله والمفعول قال اضمرت المفعول قوله على المختار
قال القول وقال متعلق باضمار المفعول وقال لان اضمان ليس ضد الذكر

لتعلق

لتعلق الاسم الظاهر بالفعل فهو مقدم على ما يظهر في الفعل الثاني
حكما فلا يحذف مع ان امكان الظهار قوله الا ان يمنع مانع فتظهر
قال المفعول وقال في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار
وقال نحو حسبني وحسبتهما مطلقين الزيدان حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول
في حسبتهما واظهر الثاني وهو مطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المعاد وهو قوله
مطلقا قوله وقول قال صدارة معنى المقول قوله امرأ القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه قال اوله ولو انما اسعى لادنى
معيشة وقال اي ولو ثبت ان اسعى لادنى معيشة كفاني قليل
من المال ولم اطلب المجد المؤثل ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقال احرص
وقد يدرك المجد المؤثل امثال وقال ولا سبوغ ان يكون حالا
لان الحال قيد العامل فيبطل لزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة
بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقق السعي لادنى معيشة مع كفاية
قليل من المال مطلقا طلبا ولم يطلبه قوله ليس قال الجزء
منه قال من باب تنازع الفعلين قوله لفساد المعنى قال اضافة المصدر
الى الفاعل وقال ان كان ولم الطلب عطفا على كفاني ومنه باعمال الاول

ان كان عطفا على مجموع الشرطية او اعتراضا حيث لا يكون ح
في حيز لو فلا يضر مسا فلا يفيد المعنى وقال على تقدير توجيههما
الى قليل من المال لاستلزام انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت
طلبه على وهبه لو اتى بجعل المسبب من شرط او جزائه وما عطف على
احدهما منفيا والمنفي من ذلك مسا قوله مفعول ما لم يسم قال
لم يذكر وقال لم يفصل عنه كما فصل المبتدا لشدة تعلقه بالفاعل
حتى سماه بعض النحاة فاعلا قوله فاعله كل قال ذكر كل لبيان الاطراد
قوله مفعول حذف قال صفة مفعول وقال ولا يرد نحو انبت
الربيع البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه لانه خرج عن كونه
مفعولا وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه قوله فاعله قال
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله حذف قوله واقيم هو قال اي ذلك
المفعول وقال تاكيد ضمير المستتر وانما اكد لئلا اسند الفعل الى قوله
مقامه قال الفاعل قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل
او يفعل قال اي ماض مجهول او مضارع مجهول وقال او صيغة
الفاعل الى صيغة المفعول قال ونحوهما مما هي للمفعول فيكون
من باب حذف المعطوف وقال اي الى الماضي المجهول والمضارع
فيتناول نحو افتعل واستفعل وغير ذلك وهذا من باب ذكر العلم

واراد

واراده الصفة المشهورة نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار عادل
قاهر قوله ولا يقع قال موقع الفاعل قوله المفعول الثاني قال صفة
المفعول وقال لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل
اليه لزم كون الشيء مسندا ومسندا اليه معا مع كون كلا الاسنادين
تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا لان احد الاسنادين وهو اسناد
المصدر غير تام قوله من باب مفعول علمت والثالث من باب
اعلمت قال اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا
وقال وكذا يابى مفاعليه عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف
اعلمت زيدا ذاهبه قوله والمفعول له قال بلا لام بخلاف نحو ضربت
للتاديب وقال لانه جواب لم ومطل السوال عن اللمية قبل تمام الحكم وفيه
يوجب امتناع ضرب للتاديب وفيه انا لا نسلم كونه بعد اظهار اللام
جواب لم وفيه وقال لان النصب فيما قصد علة مشعر بالعلية فلو اسند
اليه فات النصب والاشعار وفيه انه يلزم الجواز على هذا لو قام قرينة
والمنع المطلقين وايضا النصب في الظرف ومشعر بالظرفية ومع ذلك
يجوز الاسناد اليه قوله والمفعول معه كذلك قال اي كالمفعول
الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت في انهما لا يقعان موقع
الفاعل وقال لان الواو يمنع الاسناد وتركها يغير ماهية المفعول معه

قوله واذا وجد قال في الكلام قوله المفعول به قال مع غيره من
المفاعيل قوله تعين قال المفعول به قوله له قال لاسناد الفعل اليه
وقال اي البناء الفعل المجهول او كون اسناده اليه حقيقة والى
غيره من الملابسات مجازا ولا يصار الى غيره الحقيقة مع امكانها
ولا يترجح عليه المفعول المطلق والزمان بالجزئية ولا مكان بملازمته
لكل فعل لان الفعل المجهول غير مبني لذلك قوله تقول ضرب زيد
قال اقيم المفعول به مقام الفاعل قوله يوم الجمعة قال ظرف زمان
قوله امام الامير قال ظرف مكان قوله ضربا شديدا قال مفعول
مطلق للنوع باعتبار الصفة قال فان قيل قوله اذا وجد وقوله تعين
له وقوله تقول اهو مستقلة وقوله تعين زيد زمانا ماض فالكلام
غير منتظم قيل وقوله في داره قال مفعول به بواسطة حرف الجر على
اصطلاح الجمهور واما على اصطلاحه فهو مفعول فيه حيث
جعل تقديره في شرط النصب لا شرط المفعول فيه فيلزم تكرار نظر
ظرف المكان وترك نظر المفعول به بالواسطة قوله فتعين زيد
قال الماضي بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى ففزع من في السموات ومن
في الارض وقال تعليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا
فتعين زيد فكانه قيل مثاله كذا لانه تعين فيه زيد كما ترى قوله

وان لم

وان لم يكن فالجميع سواء قال مستوية وقال اي جميع المفاعيل
وقال لو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر وقال استواء الكل في عدم
بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا قوله والاول من باب اعطيت
اولى قال في قيامه مقام الفاعل وقال لانه مكنى وعاط اي اخذ
فهو انسب بالفاعل واليق بالقيام مقامه وقال ويجب عند
اللبس نحو اعطي زيد عمروا وقال اي الفعل المتعدي الى مفعولين
ثانيهما غير الاول قوله من الثاني قال المفعول قوله ومنها قال
اي من المرفوعات وقال جمعهما في فصل واحد لكان التلازم
بينهما على ما هو الاصل واشتراكهما في العامل المعنوي قوله
المبتداء قال مقدم الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل قوله
والخبر فالمبتداء هو قال ضمير الفصل قوله الاسم خبره قال لفظا
او تقديرا قوله المجرد قال اي لم يوجد فيه عامل لفظي احتراز
عن الاسم الذي فيه عامل لفظي او قال التجريد يقتضي سبق
الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فم
البركة وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل قوله
امتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلية اما وهذا من هذا القبيل
فان قيل التجريد سلب الوجود معنى وسلب الكل توجب سلب العموم

لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض
لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون لشمول العدم يكون بالاقتران
ايضا قيل التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل
عموم السلب لا سلب العموم او يقال سلمنا انه بمعنى السلب البسيط فيفيد
سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم والاقتران فتعين احدهما
وهو شمول العدم بالقرينة قوله عن العوامل اللفظية قال متعلق
المجرد وقال اي ماهية العوامل اللفظي وقال المنسوبة الى اللفظ
نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئي الى الكلي وقال فسر العلامة
جار الله الزمخشري في المفصل العوامل اللفظية ما كان وان
وعلمت حيث قصد بيان ما هو المشترك بالمبتداء والخبر قايلا الاسمان
المجردان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشترك بينهما التجرد عن
العوامل التي مثل انها ان يدخل عليهما وهي الابواب الثلثة وفروعها
ليس الا والمص عرف المبتداء وحده فبالحري ان يطلق فاعرف فلا
يرد عليه نحو حسبك درهم لان الزايد غير مقيد به وقال فان قيل
ما له اي يضمر الفصل في حد المبتداء والخبر دون حد الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام
لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضها ليكون صورة

التصريح

التصريح دالة على صورة الاكتفاء وقيل صرح بالحصر ههنا ردا
على من زعم ان اسم الفعل مبتداء وفيه ما فيه قوله مسندا اليه
قال احتراز عن خبر المبتداء والقسم الثاني من المبتداء فانه خارج من
هذا القسم قوله اليه قال مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا وهو
حال معتمد على ذي الحال قوله او الصفة الواقعة قال كلمة او
لتقسيم المحدود حيث تتناول صدق الحد وهو قوله الاسم قوله كلا
القسمين وقال مانعة الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك
فلا ينافي التعريف قوله بعد حرف النفي او الف الاستفهام
قال ليحصل الاعتماد وقال وهل كالالف وقيل لا وذكر الالف
للاصالة والتقييد وقال ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول في نحو
القايم ابوه زيد لان هذا القسم من المبتداء ضروري لعدم وجه
آخر مصار اليه ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصلة باعراب اللام
الموصولة كاعراب ما بعد الا بمعنى غير باعرابها قوله رافعة لظاهر
قال حال من ضمير الواقعة وقال ضمير مستتر فلا يرد اقايم هما وقال
احتراز عن نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان رافع لضمير عايد الى
الزيدين ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته قوله مثل زيد
قايم قال مثال القسم الاول من المبتداء قوله وما قايمان الزيدان

قال مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاسم قوله فان طابقت
قال الصفة المذكورة قوله مفردا قال اسما مفردا واقعا بعدهما
وقال احتراز عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا
نحو اقائمون الزيدون فانهما ح ضمير ليس الا قال فان قيل هذا
القسم من المبتداء ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه آخر فلما
جاز وجه انتفت الضرورة قيل اذا جعل الاسم الظاهر فاعلا فلا
وجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء فتحقق الضرورة قوله
جاز الامران قال لاستقرائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق
الذهن الى احدهما بخلاف نحو قام زيد حيث لا يجوز الا الفاعلية
لخلوها عن المخالفة الاصل واستلزام حمله على المبتداء تاخر
المبتداء عن الخبر فلا يسبق الذهن اليه الى ما هو الاصل فيلتبس
وهذا هو الفرق بين جميع صور الناس وجواز الوجهين قال
فان قيل اعتبر في منع تاخر المبتداء في نحو زيد قام لزوم الالتباس
بالفاعل ولم يخرج ح وجهان ولم يعتبر الالتباس ههنا وجواز الوجهين
فلا بد من بيان العرف قوله والخبر هو قال اسما او جملة وقال فسر الفصل
المجرد قال عن العوامل اللفظية احتراز عن القسم الاول من المبتداء
وقال اي الى المبتداء فلا يرد نحو يضرب في نحو زيد يضرب ابوه

وعلى هذا

وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا لجار والمجرور
مفعول ما لم يسم فاعله قوله المغاير قال احتراز عن القسم الثاني
من المبتداء وقال صفة اخرى قوله للصفة قال اي الذي
لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة
لظاهر هي الصفة الظاهر هي الصفة او خبر بعد خبر قوله المذكورة
واصل المبتداء قال اي الاول في المبتداء او يقتضي الدليل فيه قوله
التقديم قال لانه موصوف معنى ولانه عمدة البيان قوله ومن ثم
جاز قال هذا الكلام وقال اي لاجل ان الاصل في المبتداء التقديم
قوله في داره زيد قال مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا
المتقدم رتبة لكان اصالته متقدمة قوله وامتنع قال هذا الكلام
قوله صاحبها في الدار قال بعود الضمير الى الدار وهو في حيز
الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة
قوله وقد يكون المبتداء قال بيان التنكير عند بيان اصالة
التقديم غير ملايم فكان الاولى ان يذكر هنا واذا كان المبتداء مشتملا
على ما له صدر الكلام فما جوز فيه هذا الاصل او تخلفه وقال
في المبتداء اصلان التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح والآخر
بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم اصالة التعريف قوله

نكرة قال الخبر يكون وقال وح وجب تاخيره وتخلف هذا الاصل
في بعض الوجوه وذلك اذا كان الخبر مصححا له نحو في الدار رجل
ولعل ذكر التقديم بهذا التاليف وفيه قوله اذا تخصصت
النكرة لان التنكير المحض في الباب مخل بالغرض وهو الافهام
قال قل تنوعها قوله بوجه ما قال زايدة او صفة وقال
باي وجه كان قوله مثل ولعبد مومن خير من مشرك قال فانها
تخصص بالصفة قوله وارجل في الدار ام امراة قال فانه تخصص
بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين لان الاخبار بعد العلم
بمنزلة الصفات وقال لان ام المتصلة المقارنة للهمزة للسوال عن
التعيين بعد العلم باصل الحكم لاحد الجنسين قوله وما احد
خير منك قال فانه تخصص بصفة العموم وفيه وقال التمثيل
للمبتداء على مذهب بني تميم قوله وشر اهر ذا ناب قال اي شر
عظيم الهر الكلب لا شر فقير وقال تخصص بكونه فاعلا في المعنى
بارادة التقديم والتاخير على ابدال شر من الضمير وجعله بتقدير
اهر شر ذا ناب لتحصيل التخصيص وتقديم ما حقه التاخير
يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وقال المهر الكلب
بالنباح المعتادة قد يكون خيرا ان يكون الجاني حبيبا او تاجرا

او مخبر

او مخبر الخبر مسرور وقد يكون شرا بان يكون لصا او عدوا والمهر
نباح غير معتاد بتسليم يكون شرا لا خيرا فعلى هذا الاول يصلح
القصر بالنسبة الى الخبر حقيرا مرد ابا قوله وفي الدار رجل قال تخصص
بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين كونه حكما لانه اذا قيل في الدار علم
ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار فكانه متمحض بالصفة
قوله وسلام عليك قال تخصص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ المعنى
سلمت سلاما عليك ثم رفع لقصد الاستمرار والدوام وقال قالوا
معناه سلمت سلاما عليك واعترض عليه ان سلمت معناه قلت
سلاما عليك فلا يستقيم للزوم التسلسل والدور والتكرار والجواب
انا لا نم ان معناه سلمت قلت سلاما عليك بل معناه قلت سلمك
الله او قلت السلام لما كان مصدر سلمت كان معنى قولك سلام
عليك قولي سلام عليك واقع عليك فيلزم تكرار الخطاب قيل
معناه كذلك لكنه ليس بتكرار الخطاب بل هو تعيين الخطاب بالارادة
من اللفظ الصالح له وقدر صاحب اللباب سلمك الله معرضا
عن تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك
بعد استيفاء المفعول مرة قوله والخبر قد يكون جملة قال اشارة
الى الاصل في الخبر هو الافراد لكونه احد جزئي الكلام لان الحكم كما يقع

بالمفرد يقع بالجملة وقال يصح مثالا لوقوع الخبر جملة قوله مثل
زيد مبتداء ابوه مبتداء ثان فلم يصح قال الخبر المبتدا الثاني والجملة
الاسمية خبر المبتداء الاول قوله وزيد قام ابوه قال فاعله والجملة
الفعلية خبر المبتداء قوله فلا بد من عايد قال عطف على قوله
قد يكون جملة اي الخبر قد تكون جملة فيحتاج الى عايد للربط
وقال خبر لا وليس بمتعلق بدوا لا لكان مضارعا للمضاف على نحو
لا حافظا للقران عندك وقال لا بد من عايد ضميرا وغيره كاللام في
نعم الرجل ووضع المظهر موضع المضمر في نحو قوله الحاقة ما الحاقة
وكون الخبر تفسيرا للمبتداء في نحو قوله قل هو الله احد قوله
وقد يحذف قال العايد بقرينة وقال نحو البر الكر بستين التمر
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان
بايع البر والسمن لا يسعى غير ذلك قوله وما وقع ظرفا اي الخبر
الذي وقع ظرفا قوله فالاكثر انه قال اكثر النحاة وقال الفاء في خبر
المتضمن لمعنى الشرط لكونه موصولا بالفعل وقال خبر المبتداء الثاني
والجملة خبر المبتداء الاول مقدر بالجملة فان قيل ما معنى هذه
الباء وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف
قال اي مفروض ملتحق بجملة وقال والظرف مقدر بالجملة

لان اصل

لان اصل العمل للفعل فتقديره عاملا في الظرف اجرى ولانه اذا وقع
صلة بالجملة لا محالة فكذا اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه
مقام عامله فجعل فرع الاصل الذي هو اصل اولى من جعله فرعا
لفرعه وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل لان الاصل في الاخبار
الافراد ولان المقدر لو كان فعلا جاز نحو زيد في الدار للقول
وليس كذلك ولان المقدر حال عن الضمير لانتقاله الى الظروف
والقول بخلو الاسم عنه اهون من القول بخلو الفعل واذا كان
المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام قال فاعل الظرف او مبتداء
مقدم الخبر والجملة الاسمية صلة او صفة وقال وح يجب تقديمه
لئلا يبطل صدارته ولا يرد زيد من ابوه لتعذر من على جملته
نحو من ابوك قال فانه مشتمل على ما له صدر الكلام وهو
الاستفهام وقال مبتداء بمعنى اهذا ابوك ام ذاك او ازيد ابوك
ام عمرو وغيرهما او كانا معرفتين قال المبتداء والخبر وقال
وح لزم تقديمه لانه لو اخر لزم الالتباس وقال الا بقرينة نحو
قوله هو ما هو اساسا وابو حنيفة وابو يوسف او متساويين
قال نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد وقيل الاسم متعين للابتداء
والصفة للخبر وليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجموده

في الصحاح وبصحة وقوع الاسم خبر المسمى وقال تخصيصا
لكذا يرد الصفة مبتداء بمعنى الذات الذي اتصف هكذا قال
ولو قال اذا كانا متساويين يتناول التساوي في التعريف
والتخصيص فيستغني عنه ذكر كونهما معرفتين يكتسبا اشتراط
التساوي في التعريف فصرح بقوله او كانا معرفتين تحرزا
عن هذا الوهم مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر
فعلا عطف على قوله او كانا معرفتين قال اصطلاحيا وقال
مفردا وفيه وقال لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد نحو يقومان
الزيدان لان الخبر جملة صورة اذ لا فعل بخلاف نحو زيد قايم
فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذ الضمير المستكن اعتباري لا
لا صورتي ولذا جعل اين في اين زيد خبرا مفردا مع ان فيه
ضميرا مستكنا فاعرف له قال للمبتداء نحو زيد قام وجب
تقديمه قال جزاء الشرط قال اي تقديم المبتداء على الخبر للصدر
او اللبس وقال ولو اخر هنا لزم الالتباس بالفاعل واذا
تضمن الخبر المفرد قال اي الذي ليس بجملة وقال بخلاف اين ابوه
حيث لا يبطل صدارته لتصدره على جملة ماله قال صلة
كالاستفهام او غيره وقال موصول او موصوف مفعول تضمن

صدر الكلام قال فاعل الظرف او مبتداء مقدم الخبر والاسمية
صلة او صفة نحو اين زيد لو اخر بطل صدارته بخلاف
زيد اين ابوه حيث لا يبطل صدارته لتصدره على جملة
او كان تقديمه مصححا له قال للمبتداء المنكر ومخصصا له
مثل في الدار قال تخصص المبتداء بتقديمه ولو اخر بقي المبتداء
بلا مخصص رجل او لمتعلقه كان قال اي لمتعلقه الساد
مسده فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير المبتداء مثل
على التمرة مثلها زبدا قال ولو اخر لزم الاضمار قبل الذكر وقال
مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لمتعلق الجار والمجرور
يحصل او يحاصل الذي هو خبر او يقال الخبر هو على التمرة والتمرة
يتعلق به تعلق الجزء بالكل وقال زبدا تمييز عن التام بالاضافة
زال عن الموصوف اي جعل او حاصل على التمرة زبدا مثلها
او خبرا عن ان اللهم الا اذا يلتبس نحو قولك انك قايم حق
لمكان كذا وقال بان يقع ان مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد
مبتداء مثل عندي انك قايم قال اي عندي تقدم خبره
عليه لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وجب تقديمه
قال تقديم الخبر على المبتداء قال جزاء لقوله اذا تضمن مع ما

عطف عليه وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل فيكون
اثنين فصاعدا وقال وقد يجب التعدد نحو الخل حلو حامض
والابلق اسود وابيض واذا تضمن المبتداء معنى الشرط
قال وهو ملازمة الثاني الاول وقيل سببية الاول للثاني
ورد عليه وما بكم من نعمة فمن الله الا ان يراد السببية
للحكم والاخبار فيصح دخول الفاء في الخبر قال اي اذا قصد
السببية والملازمة والا وذلك قال اي المبتداء المتضمن
لمعنى الشرط الاسم الموصول قال اي وصل بفعل او ظرف
بفعل قال متعلق الموصوف وقال باحدهما اي باحد
المذكورين وقال ينبغي ان يقول الشيء وصفت به لان العائد
الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يفرد نحو زيد او عمرو
قايم ولا يقال قايمان وقال فان قيل تعريف الجزئي يقتضي
الحصر والمبتداء الداخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والمتضمن
لحرف الشرط كمن وما المبتداء الموصوف بمبتداء الموصول نحو
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم من هذا فكيف
يستقيم الحصر قيل الشرط يتضمن الفاء في القسمين الاول لحرف
الشرط اما الاول فظ لان اما حرف الشرط واما الثاني فلانه

يجري فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم
وجوازه وامتناعه في مكانهما وجعل مطابهما وجزم المضارع وغير
ذلك بخلاف المبتداء المتضمن بمعنى الشرط فانه لا يلزم في خبره الفاء
وان كان اسمية فلا يجعل الماضي بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه
كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين المذكورين
في هذا الباب ليس بسديد واما القسم الثالث ملحق بالموصول بفعل
او بظرف مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم قال ليس
الترديد بين الشرطين بل عطف عبارة على عبارة اي يقال
ياتيني او يقال في الدار مكان ياتيني وكل رجل ياتيني
او في الدار اي يقال في الدار فله درهم قال فان قيل باب كان وعلمت
ايضا مانعان دخول الفاء بالاتفاق فما وجه التخصيص بليت
ولعل قيل تخصيصهما لبيان الاتفاق من بين الحروف المستحقة
المشبهة لا مطلقا مانعان بالاتفاق النحويين وقال بطلان
صدارة الشرط بدخولهما وتغيير الجملة بهما من القطع لوجود الخبر
على تقدير وجود الشرط اي السلب والحق بعضهم ان بهما
قال بليت ولعل في منع الفاء والصحيح خلافه بدليل قوله تعالى

ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب
جهنم قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وفي
حمل الفاء على الزيادة او التعليل او حذف الخبر بعد لا يخفى
وتركها مع ان في بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين امنوا و
عملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار لا يوجب
كونها مانعة لان دخولها في المبتداء الذي تضمن معنى الشرط
في خبر الجواز لا في الخبر الوجوب وقال فان قيل كما اختلف في ان
اختلف في ان وكان ولكن فما وجه تخصيص ان ببيان الاختلاف
قيل لعل القول ما يمنع في ان مرجوح بدليل الاستعمال القراني
ففيها لا خلاف وفي غيرها الخلاف وهي في ان ان الحاقهما قول
البعض على خلاف الاكثر وفيه وقد يحذف المبتداء
لقيام قرينة قال لفظية او عقلية وقال وقد يجب حذفه
كما في المخصوص بالمدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل
عمرو بتقدير هو وفي الصفة المقطوعة رفعا نحو الحمد لله الحميد
اي هو الحميد وفي زيد الخبز اكله اي هو اكله ولم يذكر ذلك لقلته
لا لعدمه كما زعم البعض وعللوه بكون المبتداء ركنا وليس بسديد

لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف بموجب الا يرى ان الخبر ركن
وقد يجب حذفه جوازا قال حذفا جائزا كقول المستهل
الهلال والله قال نظره مثل مقول طالب الهلال اي رافع الصوت
عند رؤية الهلال وقال اي هذا الهلال بالقرينة الحالية
وقال وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود
نفس الهلال لا تعيينه بالاشارة وقال المستهل في اللغة رفع الصوت
عند رؤية الهلال وقال اتى بالقسم لئلا يتوهم نصب الهلال عند
الوقف والخبر جوازا قال وقد يحذف الخبر مثل خرجت
فاذا السبع قال الفاء عاطفة واذا للمفاجاة عند المبرد ظرف مكان
خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففي
ذلك المكان السبع ولا يرد عليه نحو فاذا السبع بالباب لاحتمال
ان يكون قوله بالباب بدلا وعند غيره ظرف زمان وهو لا يصلح
خبرا عن الجثة فيكون ظرفا بمعنى المفاجاة ويكون الخبر محذوفا
وهو موجود او حاصل ويكون المفاجاة المقدرة منزلة منزلة اللازم
لئلا ينقلب الظرف مفعولا به بتقدير فاجات زمان السبع ويمكن
ان يتعلق اذا بالخبر المقدر فاما من نحو واقف او حاضر فلا يكون
مستقرا حتى يلزم جزئية الزمان للجثة وفيه وجوبا قال

حذفا واجبا فيما التزم قال اي في تركيب التزم فيه وقال
مصدر حسه اي في وقت التزام غير الخبر في موضعه موضعه
غيره مثل لولا زيد لكان كذا قال اي لولا زيد موجود وقال وكل اسم بعد
لولا وكان خبره عاما يجب حذفه لسد جوابها مسده وقال
واذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه نحو ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد وقال الكوفيون هو من باب حذف
الفعل اي لولا وجد زيد لكان كذا لشبه لولا التخصيص بحذف
الشرط والاختصاص لولا بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها
ومثل ضربي زيدا قايما قال كل مبتداء كان مصدرا صورة
او تاويل مضافا الى الفاعل او المفعول او كلها وبعده مفردة
او جملة او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر يجب حذف
خبره لسد الحال مسده نحو ضربي زيدا قايما او قايمان وانت ضربت
زيدا قايما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما
وقال فيه مذاهب ذهب البصريون الى ان التقدير ضربي زيدا حاصل
اذا كان قايما يجعل قايما حالا او كان تامة واذا ظرفا مستقرا واقعا
خبر المبتداء الذي ليس بحثية وقال الكوفيون ضربي زيدا قايما
حاصل يجعل قايما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر

من غير سد شيء مسده ويقيد المبتداء المقصود عمومه بدلالة
الاستعمال وقيل تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قايما بحذف
مصدر مثله واقعا خبرا وقيل هو مبتداء لا خبر له وضعفها
ظاهر ومثل كل رجل وضيعته قال اي متقارنان
او يقترنان وقال كل مبتداء عطف عليه شيء بواو بمعنى مع
يجب حذف خبره لاعتبار الواو التي بمعنى مع عنه وسدها
مسده وقيل حذف الخبر في مثله غالب لا واجب لان الخبر المحذوف
من نحو يقترنان او متقارنان خبر المبتداءين فلا يسد المبتداء
الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتداء لا يكون سادا
مسد الخبر والجواب ان يقال المبتداء الثاني يسده مسد الخبر المحذوف
من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان
لا يسد مسده من حيث انه خبره ولا يشترط لوجوب حذف الخبر
سد شيء مسده من كل وجه او يقال يقدر الخبر مفردا وعطف
وضيعته على ضميره ويكون تقدير الكلام كل رجل متقارنان
هو وضيعته فيكون المعطوف متعلق الخبر فسده مسده
ومثل لعمرك لافعلن كذا قال كل مبتداء يكون مقسما به يجب حذف
خبره لسد الجواب مسده خبر ان قال مبتداء محذوف الخبر

بقرينة ما سبق الى منه خبر ان هو المسند ابتداء الكلام
او يقال هو مبتدا المسند خبره هو ضمير فصل فقال وقدم
خبر ان لان خبر لا فرعه واسم ما ولا فرع معمول الفعل الجامد
مع شذوذه في لا بخلاف خبر ان واخواتها قال هو عطف
على ان واخواتها كان ولكن وليت ولعل هو المسند قال احتراز
عن كل ما ليس بمسند بعد دخول هذه الحروف قال اي
احدى هذه الحروف وهي ان واخواتها وقال خرج غير خبر
ان واخواتها مثل ان زيدا قايم قال مسند بعد دخول ان
وامره كامر خبر اي بناءه وحكمه كامر خبر المبتدا قال اي حكم
خبر ان مثل حكم خبر المبتدا في اقسامه وشرايطه واحكامه
وقال حيث تفسر فان فيه جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر
المبتدا ولم يجز تقديم خبر ان لان في تقديمه صورت عمل المقصود به
الانحطاط عن عمل الفعل وهي تاخير المنصوب على المرفوع
الا في تقديمه قال لو قال الا في التقديم لكان اصوب الا
اذا كان ظرفا قال في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا وقال
فح يجوز ان يتقدم حيث يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في
غيره خبر لا التي قال صفة اي الكاينة لنفي الجنس وقال مبتدا

محذوف الخبر اي منه لا وقوله هو المسند استيناف وقوله هو فصل و
المسند خبره لنفي الجنس قال اي لنفي حكم الجنس اذ لا رجل قايم
مثلا لنفي القيام لا لنفي الرجل هو المسند قال خرج اسم لا وكل ما
ليس بمسند بعد دخولها قال بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد
فلا يرد نحو لا رجل حسنا في الدار وقال اي اسم لا فلا يرد نحو يضرب
في لا رجل يضرب ابوه مثل لا غلام رجل ظريف فيها قال اتى
بقوله فيها لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة عن كل غلام رجل ليكون مثالا
لنوعي خبرها الظرف وغيره وقال من باب تعدد الخبر لزوما على
نحو الابلق اسود وابيض للزوم الكذب بالتوحد او جوازا ان
قيل بانتفاء لزوم الكذب في الغلمان من حيث انهم غلمان بالمبالغة
والادعاء وقال عدل عن الثاني المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار
لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام
رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة فلا يحتمل ظريف
ان يكون صفة لقوله غلام رجل والمثال وان صلح محتملا ولا يصح
اذا رفع المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمالان فهو قبيح واذا لحظ
المقصود وقبح كذا في بعض الشروح فالاحتراز عن الاحتمال اولى
ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وقال اصلا او في اللفظ قايمين

بوجوب الحذف فيقولون لا اهل ولا مال بمعنى انتفى الاهل
والمال ويحملون ما روي خبرا مثل لا رجل قايم ولا كريم من الولد
مصبوح على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس قال مبتداء محذوف الخبر اي منه اسم ما ولا هو المسند
استيناف او خبر المسند اليه وهو فصل وقال صفة ما ولا
وقال في النفي والدخول على الاسمية قوله بليس قال متعلق
المشبهتين هو المسند اليه قال اي الذي اسند اليه خبره
فلا يرد ابوه في ما زيد ابوه قايم خرج بليس مسندا اليه
بعد ظرف المسند اليه خرج غير اسم ما ولا دخولهما قال غير
تابع على ما قرر فلا يرد نحو ما زيد اخوك قايما مثل ما زيد
قايما ولا رجل افضل منك قال اتى بالنكرة لان لا لا يعمل الا في النكرة
هو قال اي عمل ليس او اجراء حكم ليس او التشبيه بليس
في لا شاذ لقصور شبهها لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذا
وقال يقتصر على مورد السماع وقال نحو قوله من صد عن نيرانها
اي عن شدة الحرب والضمير للحرب في المصرع الاول وانا ابن قيس
لا براح المنصوبات قال لما فرغ من المرفوعات شرع في
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قال الخصلة

المنسوبة الى المفعول وقال وهو النصب والالف والياء
المطلق قال سمي مطلقا لان نصبه غير مقيد بالحرف
وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور حقيقة او حكما بمعناه
قال بمعنى المصدر وقال جميع الفاظ هذا الحدود واقع على
التسامح وقد يكون قال المفعول المطلق للتاكيد
قال حيث لا يزيد مدلوله على مفهوم الفعل والنوع قال
حيث دل على بعض انواعه والعدد قال حيث دل على العدد
نحو جلست جلوسا وقال ولا يرد كرهت كراهتي اذا قصد
كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا الا باعتبار الجمعية لكنه
يغني عن بعض القيود الاخر ايضا لخروجها باعتبار الجنسية
وجلسة قال للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى
ولا يجمع فكذا ما هو مفهومه وقال لانه دال على الماهية المعراة
عن التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد بخلاف
اخويه قال كالنوع والعدد وقال لاحتمال كل من النوع والعدد
التعدد وقد يكون قال اي المفعول المطلق بغير لفظه
قال اي بغير لفظ الفعل مادة كقعدت جلوسا او بابا كاسابا
وتبتل اليه تبتيلا وقال اي بغير مادة فيكون مثاله لا انبتكم

من الارض نباتا وقال فان قيل ان اريد بقوله بغير لفظه صيغته
يكون ضربت ضربا من هذه القبيل لا خلاف وان اريد مادة
لا يكون نحو انبتكم من الارض نباتا منه قيل يراد به المادة ولا
يجعل نحو انبتكم نباتا من هذا القبيل او يراد بغير لفظه مادة
او بابا فيندرج القسمان مثل قعدت جلوسا وقد يحذف
قال الفعل الناصب للمفعول المطلق الفعل لقيام حصول
قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم قال اي
قدمت قدوما خير مقدم وقال اسم تفضيل ومصدريته باعتبار
الموصوف او بالمضاف اليه لان حد اسم التفضيل له حكم ما اضيف
اليه بقرينة الحال ووجوبا قال عطف على قوله جوازا اي حذفا
واجبا سماعا قال حذفا سماعيا نحو سقيا قال اي سقاك الله
سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة قال اي خاب
خيبة وجدعا قال جدع جدعا وقال قطع الانف
وحمدا وشكرا وعجبا قال عجبت عجبا وقال لم يستعمل اظهار عامل
هذه المصادر في كلامهم وهذا معنى وجوب الحذف سماعا وقال
واستعمال الفعل فيما نقل من نحو حمدت حمدا فليس بصحيح وبعضهم
قيد وجوب الحذف في نحو حمدا له وشكرا له باستعماله مع اللام

وقياسا قال عطف على سماعا في مواضع منها ما وقع
مثبتا قال احتراز عن نحو ما زيد سيرا بعد نفي او معنى نفي
كما في انما داخل على اسم قال داخل كل واحد منهما وفيه وقال
بخلاف نحو ما سرت الا سيرا بريد لا يكون قال المصدر
خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وقال احتراز عن قوله ما سيري الا سير شديد
لان فيه ليس قرينة لانه عمل فيه ما النافية او وقع مكررا
قال اي وقع في موضع الخبر غير خبر فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا
وقال جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا قال اي تسير سيرا من مثال النكرة
والمعرفة وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا قال مثال معنى النفي
وزيد سيرا سيرا قال مثال ما وقع مكررا ومنها ما وقع
تفصيلا قال احتراز عما يكون تفصيلا لمضمون جملة دون اثره
نحو زيد يسافر سفر القريب او البعيد لاثر مضمون جملة
قال احتراز عما يكون تفصيلا لاثر مضمون مفرد نحو زيد يسافر
سفرا قريبا او بعيدا نحو لزيد سفر فاما يصح صحة او يغتنم اغتناما
ولزيد ضرب فاما يتادب تاديبا او يهلك هلاكا متقدمة
قال احتراز عن المتاخر نحو اما يتادب زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا

فاضربه واما تمنون بالشد منا او تفدون فداء فشدوا الوثاق
وقال التفصيل انما يكون للجملة المتقدمة فذكر قوله متقدمة
توضيح وفيه ميل فشدوا الوثاق فاما منا بعد قال بعد الشد
واما فداء قال تفدون ومنها ما وقع قال المصدر
وقال وجب الحذف فيه لسد الجملة السابقة مسد المحذوف
للتشبيه قال للدلالة على مشاركة امر لامر في معنى احتراز عن نحو
مررت به فاذا له زهد زهد الصلحاء او علم علم الفقهاء بعد
قال ظرف وقع جملة مشتملة على اسم قال احتراز عن نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار بمعناه قال المصدر
وصاحبه قال عطف على اسم اي وعلى صاحبه احتراز عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار مثل مررت به فاذا له
صوت صوت حمار قال مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
وهي قوله صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت
مشتملة على صاحب المصدر والمكنى عنه بالضمير في قوله له
وصراخ قال يصرخ صراخ الثكلى وقال اي فاذا له صراخ صراخ
الثكلى صراخ الثكلى قال امراة مات ولدها ومنها
قال اي ومن تلك المواضع ما وقع مضمون جملة لا محتمل قال

احتراز عما سياتي في الضابطة الاتية لها قال لتلك الجملة
غيره قال غير ذلك المضمون نحو قال لفلان علي خير وله
متعلق الخبر او على العكس علي الف درهم اعترافا لفلان
قال مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله له علي الف درهم لان
الاعتراف فلا يحتمل له سواه ويسمى له توكيدا لذاته ولنفسه
ومنها قال اي من تلك المواضع ما قال صلة او صفة
وقال موصوف او موصول وقع مضمون جملة لها محتمل
غيره مثل زيد قايم حقا قال اي حق حقا اي صدقا وقال مصدر
وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قايم ولها محتمل غيره لانها
تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى قال هذا المصدر
توكيدا لغيره قال لاجل احتمال غيره وقال للجملة لدفع غيره
وقال لما يغايره وضعا اذ الحكم يغاير المحتمل وان اتحدا مرادا
ومنها ما وقع قال موضع وقع المصدر فيه مثنى قال اي دالا
على التكرير والتكثير لبيك وسعديك قال الب لطاعتك
البابا بعد الباب وقال اي اسعدك الله اسعادا بعد اسعاد وقال
المصدر في هذا الباب سماعيا وان كان الحذف قياسا المفعول
هو ما قال اي اسم وقع ولم يذكر اكتفاء بما سبق وقع عليه

الفعل حقيقة او عبارة فلا يرد نحو خلق الله العالم وما ضربت
زيدًا وفيه وقال اي تعلق به الفعل حيث لا تعقل الا به فعل
قال المراد بالفعل اللغوي دون الاصطلاحي الفاعل قال
وقصد به هذه الحيثية فلا يرد عليه المفعول فيه وغيره مما يتوقف
عليه الفعل وقال لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدًا قال والزمان
لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه
وجود الفعل لا تعقل ماهيته وقد يتقدم على الفعل
وغيره من العوامل وقال خص الفعل بالذكر لاصالته وقال على عامل
الا المانع وقال لانه معمول قوي يتعلق بعامله فيتعلق به متقدما
ومتاخرا الا ان يمنع مانع تقدمه كوقوعه في خبر ان وقد
يحذف الفعل لقيام قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف
جوازا قال للتعليل حذفا جائزا نحو زيدا قال بتقدير
اضرب زيدًا بقرينة السوال لمن قال من اضرب ووجوبا
قال حذفا واجبا في اربعة مواضع قال وفي الحصر على
الاربعة نظر لتحقق الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح
او الذم او الترحم الاول قال الباب الاول سماعي

قال لم يستعمل اظهار فعله في كلامهم مثل امرءًا او نفسه
وانتهوا خيرا لكم قال اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم
وهو التوحيد وقال وقيل هو صفة مصدر محذوف اي
انتهاء خيرا لكم وقيل هو خير لكم يكون المحذوفة اي انتهوا يكن
الانتهاء خيرا لكم وفيها نظر لعدم اطراد الاول في نحو الله امرءا
قاصدا او كون حذف كان بلا حرف شرط شاذ اهلا
قال اتيت اهلا وسهلا قال اي اتيت سهلا من البلاد و
لا حزنا الثاني قال الباب الثاني المنادى وهو المطلوب
اقباله قال خرج ما ليس بمطلوب الاقبال وقال مفعول ما لم
يسم فاعله للمطلوب بحرف نايب قال متعلق بالمطلوب
وقال احتراز عن نحو اطلب اقبال زيد وانادي زيدًا وادعوك
ونحو ذلك مناب ادعو قال ظرف نايب وحذف في فيه
وان لم يكن من الجهات لكونه جاريا مجرى لفظ المكان لكونه دائم
فيه معنى الاستقراء لفظا او تقديرا قال تفصيل المنادى
او الحرف وقال يا الله لا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال
اللهم الا ان يحمل على التخيل كاسناد المسند وفيه انه يستلزم
تسمية الله بما يكون مطلوب الاقبال وقال ويرد على هذا الحد

نحو يا زيد لا تقبل فانه مبني عن الاقبال لا مطلوبه ونحو يا جبال
ويا سماء ويا ارض ويا لكماء ويا للدواني ونحو قول احد
المتعاقبين يا فلان مما لا يتصور طلب اقباله والجواب ان الاول
مطلوب الاقبال بسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه
فاختلف الجهتان او يقال هو مطلوب الاقبال حكما لكونه
مسول الاجابة كما قيل في الله واما البواقي فهي باب الاستعارة
بالكناية ومدارها استعارة تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائي
ويبنى قال المنادى وقال تقديم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما على ما قال الضم او الالف
او الواو ما يرفع به قال مفعول ما لم يسم فاعله وقال مسندا
الى به ولا ضمير فيه اذ المنادى لا يرفع بحال وعدد الضمير الى الاسم
بعيد ان كان مفردا قال احتراز عن المضاف والمضارع له
وقال اي مفردا كاملا ليس فيه اضافة ولا شبيه بالاضافة
معرفة قال صفة مفردا او خبر اخر لازم التعدد اذ الحكم
لا يتم باحدهما وقال الا اذا كان علما موصوفا بابن مضافا الى علم
فح يختار فتحه كما سيجي مثل يا زيد قال مثال المعرفة قبال

النداء ويا رجل قال مثال المعرفة بعد النداء يا زيدان
قال مثال المثنى على الالف ويا زيدون قال مثال الجمع
على الواو وقال ويجوز ح تنوينه عند الضرورة سلام الله يا
مطر علينا وليس عليك يا مطر السلام ويخفض بلام الاستغاثة
مثل يا لزيد قال انما اعرب بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة
في نحو يا لزيد لخروجه عن تاثير يشبه الحرف بقوة جهة
الاسم بدخول الجار لضرورته بعيدا عن مدار الشبه وهو ما
لخروجه عن الافراد بالتركيب مع اللام وفي كل نظر وقال واللام
يتعلق بادعوا المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد
الحذف لكنها لا يزاد الا في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد
سماعا وقال اي لام يدخل المنادى وقت الاستغاثة وقال كيا
للماء او التهديد كيا لبكر لا قبلك وفتحت لدخولها على الكاف
حكما ولذا بقيت على الكسر اللام الثانية نحو يا لزيد ويا لعمرو ويا
لله للمسلمين وقال وانما اختيرت من بين الحروف اذ المستغاث
مخصوص من بين امثاله للدعاء وكذا للتعجب المتعجب منه
مخصوص بالاختصار ويفتح لالحاق الفها قال لموافقة
الالف وقال ويضم ويكسر لواوها وياءها كيا سهسو في المسمى

مثله ويا مسكي في المسمى بمسك لدى اللبس كما في المندوب
مثل يا زيداه ولا لام قال ح اي حتى اذا دخلت الالف ولا يجتمعان
تحرزا عن التكرار والجمع بين العوضين وينصب ما سواهما
قال من النكرة والمضاف والمضارع له في تعلق ما هو من تمامه
به وقال اي المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة
ونحوها او الف الاستغاثة لا لئلا يرد المنادى المتعجب فيه والمهدد
مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا قال مثال للمضارع بالمضاف
وقال وفي اعتماد طالعا بحيث ذكرنا في كتابنا الموسوم بالارشاد
اذ لا وجه له سوى تقدير الموصوف وذلك يدرجه في باب يا رجلا
صالحا وذلك مما يمتنع تعرفه خلافا للكسائي ويا طالعا جبلا
معرفة بدليل تعرف صفته في نحو يا طالعا جبلا الطريف وقال ويا
حافظا لا تنسى ويا ساعر اليوم مثله والا يا نخلة من ذات عرق
وما تلبه وملبسين علما اذ كل ذلك مضارع للمضاف بخلاف
يا رجلا صالحا لامتناع تعرفه فلا بد من بيان الفرق وقد ذكرنا في
كتابنا المسمى بالمعاقبة ويا رجلا لغير معين قال مقولا لرجل
غير معين كما في قول الاعمى وتوابع المنادى المفرد قال
غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم

لان صفته

لان صفته لازمة الرفع كما سيجيء وقال احتراز عن توابع المنادى
المعرب فانها ان كانت ان كانت غير البدل والمعطوف وغير ذي اللام
فهي منصوبة لا غير وقال من كل وجه وهو احتراز عن المضاف
والمضارع له من التاكيد قال المعنوي واما التاكيد اللفظي
فحكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاز اعرابه نصبا ورفعا
نحو اني وامسطار سطران سطر القائل نصر نصرا وقال اطلق التاكيد
على غير الاغلب لان هذا الحكم في احد قسميه وهو التاكيد اللفظي
على غير الاغلب ولعل المختار عنده ذلك والصفة وعطف
البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول ياء عليه قال احتراز عن
المعطوف بالحرف غير ممتنع دخول ياء عليه لعدم اللام ونحو
يا زيد وعمرو من المعطوفات قال فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى
المستقل كما يجيء ترفع حملا على لفظه وقال المنادى وقال خبر
وتوابع المنادى وقال يشبه ضمه بالرفع في العروض الاطراد وقال
والرافع ياء لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر
اثرها في المنادى لمكان البناء ويظهر في التوابع لاحتياجه الى
المؤثر وينصب على محله النصب على المفعولية نحو
يا زيد العاقل والعاقل والتحليل قال هي بعد جواز الوجهين

في توابع المنادى لمبنى الاختلاف الواقع في اختيار احد الوجهين
في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول ياء عليه
في المعطوف قال اي المعطوف بالحرف الممتنع دخول ياء عليه
يختار الرفع قال اي يقول بالاولوية الرفع وقال لانه منادى مستقل
معنى فكانه باشرها فيختار فيه حركة هي اثرها وابو عمرو النصب
قال لان اللام لا تباشرها فيختار فيه ما هو اثرها وابو العباس
ان كان كالحسن فكالخليل قال في جواز نزع اللام وقيل في كونه
علما ذا لام ويدخل نحو الرجل على الاول دون الثاني ونحو النجم
يدخل على الثاني دون الاول وقال خبر مبتداء محذوف والجملة
جزاء الشرط والشرطية خبر المبتداء اعني قوله ابو العباس وقال
فهو كالخليل في اختيار الرفع لان اللام في العلم كما كانت في معرض
النزع لم يعتد بها او لان اللام في العلم لا معنى فلا يعتد بوجودها
فيختار الرفع بخلاف ما لم يكن كذلك فيختار النصب والا
فكابي عمرو وقال وان لم يكن المعطوف كالحسن فكابي عمرو وقال
فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب والمضافة تنصب
قال اضافة معنوية نحو يا زيد صاحب الفرس ويا سرد الحمة بخلاف
يا زيد حسن الوجه ونحو يا صاح يا ذا الضامر القيس لان الاضافة

اللفظية

اللفظية في حكم الانفصال وقال لانها لو باشرها حرف النداء
لا يكون الا منصوبة فكذا اذا كانت تابعة كما صرح به البعض الا
اذا اعتبرت مفردة كالمضاف اضافة لفظية والمضارع له كما صرح به
الاخرون والبدل قال يا زيد ازيدا ويا زيد اخا عمرو ويا زيدا
رجلا صالحا ويا زيدا طالعا جبلا والمعطوف قال نحو يا زيد
وعمرو ويا زيد واخاك عمرو ويا زيد ويا طالعا جبلا ويا زيد
ورجلا صالحا غير ما ذكر قال صفة المعطوف او بدل منه
وقال غير المعطوف الذي ذكر من قبل وقال اي غير الممتنع دخول ياء
عليه بان لم يكن ذا ال حكمه قال مبتداء ثان وقال اي حكم كل واحد
منها حكم المستقل قال اي المنادى المستقل وقال خبر المبتداء الثاني
والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول مطلقا اي سواء مفردين او
مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين او مختلفتين العلم
قال المنادى الذي هو العلم الموصوف بابن مضافا الى علم قال
احتراز عن نحو يا زيد اخينا ويا هذا بنت عمنا يختار فتحه قال المنادى
الذي هو العلم المذكور وقال ويجوز البناء على الضم وقال لموافقة
حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة الاستعمال العلم وطول الكلام
واذا نودي قال اي قصد نداؤه ونظيره نحو قوله تعالى واذا قرات

القران فاستعذ بالله اي اذا اردت قراءته وقال فان قيل الشرطية
لا يتم لان الشرطية نداء المعرف باللام اي معرف كان فظاهر انه
لا يترتب عليه هذا الجزئي قيل الكلام محمول على حذف او مجاز
فليتامل المعرف باللام قيل يا ايها الرجل قال بتوسط مع ها
التنبيه وقال تحرزا عن اجتماع التي التعريف صورة وقال اريد
به اللفظ فهو علم والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر بها نحو لكل
فرعون موسى ولا تهتم الليلة للمطي اي لكل جبار قاهر عادل
ولا راعي الليلة للمطي فيكون المعنى قيل كلام وسط اي وكلام
وسط فيه اسم الاشارة فلا يلزم ملزومية الكلي للجزئي
ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل قال بتوسط الاين بكر للتسويق
والتوجه باتيان منهم بعد تم وتاخر البيان والتزموا رفع الرجل
قال وان كان صفة وكان حقها جواز الوجهين كما مر لانه المقصود
وقال اي المقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض
غير المقصود فلا يثبت بدليله وذكر بحيث انه وذكر بحيث انه بيان
لمعنى في المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل وقال ناقلا لزم فيه
حركة هي اثر النداء تنبيها على كونه مقصودا بالنداء وتوابعه
لانها توابع المعرب قال اي لانها توابع معرب واحد بخلاف ان زيدا

قايم

قايم وعمرو واعجبني ضرب زيد ومدسن في نجد وعويرا تمايزا
وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمه باعتبار
تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد فلا يحتاج لدفع الايراد المذكور
الى زيادة قيد وقال اي معرب لا محل له سوى الرفع وقال وتوابع
المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه وقالوا يا الله خاصة
قال هذا من حيث المعنى استثناء من القاعدة المذكورة وقال
لامتناع التوسط لانا نستلزم التعدد وها للتنبيه والله تعالى
تعالى عن التعدد والتنبيه وهذا الاشارة الحسية والله تعالى
عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله ربي كان محمولا
على اي طرد اللباب وقال لانها صارت جزء الكلمة بالعلمية
وكانت في الاصل عوضا عن همزة اله فاضمحل فيه جهة التعريف
لوجهين فلم يعتبر بخلاف النجم والناس بعد العلمية وفيه انه يوجب
صحة ان يقال الناس بعد العلمية وفيه ان علميته لا يوجب
استعمال الاصل بخلاف يا الله ولك في مثل يا تيم تيم عدي
قال اي فيما كرر فيه المنادى قال الاضافة وقال تمامه لا ابا لكم
لا نيلينكم في سواه عمرو وقال ولا يجوز في الثاني الا النصب
لانه اما تابع مضاف الرفع قال على انه منادى مفرد معرفة

والنصب قال على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم
الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه الى عدي
المحذوف بقرينة المذكورة على نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد
والمضاف قال اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز
فيه الوجوه الاربعة الى ياء المتكلم يجوز فيه قال اي
في المضاف الى ياء المتكلم يا غلامي معا قال فاعل يجوز وقال
بسكون الياء وفتحها واصلها الفتح ككاف الخطاب والسكون
للتخفيف ويا غلام قال بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة
ويا غلاما قال بقلب الياء الفا والكسرة فتحة وقال بحذف
الياء وتعويض الالف عنها وبالهاء وقفا قال بقلب الياء
في الوقف بدر
وقال عطف على الظرفية بدر
الفا والكسرة فتحة على الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز
فيه كذا ويكون بالهاء حال كونه موقوفا او على تقدير محذوف
اي يجوز فيه كذا بغير الهاء وقفا او خبر مبتداء محذوف اي وهو
بالهاء وقفا ومتعلق فعل المحذوف اي يتوقف عليه بالهاء وقفا
وقالوا يا ابي قال كسائر ما اضيف الى الياء مع زيادة
وجوه اخر لكثرة استعمال ندائها ورد السماع على ذلك ويا
امي ويا ابت ويا امت فيما قال على حركة الياء وقف وقال بحذف الياء

وتعويض التاء وقال في ابت بتاء التانيث للمبالغة كالعلامة
كذا في تفسير الجار الياء وطولب لكونها عوضا عن الياء كتاء التانيث
واجب عن الواو لكنها توقف عليها بالهاء بخلاف يا ابت واجب
لان اصل هذه اصلي واصل تلك الزائدة فيفرقان وكسرا قال
على وفق طبيعة حركة الياء وقال وضما ايضا لاجرائها مجرى المفرد
ولم يذكره للقلة وبالالف قال عطف على المحذوف اي
بغير الالف وبالالف وقال فيقال يا ابتا بابدال الياء الفا تخفيفا
دون الياء فلا يقال يا ابتي تحرزا عن الجمع بين العوض والمعوض
عنه ويا ابن ام ويا ابن خالي على الوجوه بل ما جاء في غير المنادى
مثل باب غلامي قال في جميع وجوهه وقال بحذف الالف
والاكتفاء بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف
وقال فيقال يا ابن امي ويا ابن عمي ويا ابن ام ويا ابن عم ويا ابن اما
ويا ابن عما مع زيادة وجه شذ في المضاف الى ياء المتكلم وهو حذف
الالف والاكتفاء بالفتح فيقال يا ابن ام ويا ابن عم وقالوا يا ابن
عم وترخيم المنادى جائز قال ومن خصائص النداء الترخيم
وهذا شروع في بيانه وفي غيره ضرورة قال اي هو في غير
المنادى اثر ضرورة او يفعل ضرورة وقال ويفعل الترخيم في

غير المنادى لاجل الضرورة فيكون مفعولا له وقال ومنع رفع قوله
ضرورة ليس بصحيح لجوازه والا لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل
لان المضطر الشاعر والجواز صفة الترخيم والتقدير بفعل الترخيم
للاضطرار والمرخم والمضطر واحد وهو حذف قال اي الترخيم
وقال مصدر ترك فاعله ومفعوله في آخره تخفيفا قال لان قانون
تصريفي سماعي ولغوي وقال في التركيب فلا يرد حذف الاواخر نحو يد
ودم وغيرهما وشرطه ان لا يكون مضافا قال عدم كون الاسم
مضافا غير المنادى فلا مانع للترخيم في حراما وقال يا صاح في يا صاحبي
شاذ ولا مستغاثا قال لان المط فيه مد الصوت والحذف
ينافيه ولا جملة قال لان الجملة يحكى كما هي ويكون اما
علما قال لعدم اللبس فيه لشهرته بخلاف غير العلم زائدا على ثلثة
قال لئلا يلزم اخلال البنية وقال واجاز الكوفيون يا عم في يا عمرو وبعضهم
يا زي في يا زيد واما بتاء التانيث قال نحو يا ثيث علما او غير
علم وقال مح لما يشترط الزيادة والعلمية وقال لان الاخلال ح لو كان
لكان من قبل الواضع لان تاء التانيث ليست بداخلة في البنية فكما يشترط
الزيادة والعلمية على الثلثة لعدم اللبس حيث بقي ما قبل التاء على الفتح يدل
على الترخيم بخلاف التاء وان لم يكن علما فان كان في قال الاسم

الذي

الذي اريد ترخيمه وقال تفسير للكمية المحذوفة زيادتان في
حكم الواحدة قال صفة زيادتان وقال في الزيادة وقعة واحدة
بمعنى واحد كاسماء ومروان فيقال فيهما يا اسم ويا مرو وقال
فان الالف والهمزة في آخره زيادتان في حكم الواحدة وكذا الالف
والنون في مروانة وقال وزنه فعلاء في الاصل واسماء من الوسامة
قلبت الواو همزة كانا واحدة او حرف صحيح قبله مدة وقال
حرف علة زائدة حركة ما قبلها يوافقها وقال او كان في آخر
الاسم الذي اريد ترخيمه حرف صحيح قبله مدة وقال بين القسمين
عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم الاول دون الثاني
كبصري وربما يصدق الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان
كاسماء ومروان فلذا لم يكتف باحدهما وهو اكثر من اربعة
احرف قال لئلا يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين حذفتا
قال حرفان جزاء الشرط وقال نحو منصور وعمار وادريس بخلاف
سعيد وثمود وعماد وان كان مركبا حذف الاسم الاخير قال
جزاء الشرط وقال كبعلبك وخمسة عشر قال نزوله منزلة تاء التانيث
في كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة جزء فيقال في بعلبك يا بعل
وفي خمسة عشر يا خمسة وان كان غير ذلك فحرف واحد قال

فيقال في يا حارث يا حار فالمحذوف منه حرف واحد وقال
الى هنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا وهو في
حكم الثابت على الاكثر فيقال قال اذا كان كذلك فيقال
عطف على الاسمية السابقة ماولة بالفعل كانه قيل يجعل المحذوف
ثابتا فيقال يا حار قال حار بكسر الراء وقال مفعول ما لم يسم فاعله
ويا ثمو في يا ثمود ويا كرو قال بواو بعد ضمة ولو جعل المحذوف
منسيا والواو اخر الوجب قلبها ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة وقال
بواو مفتوحة بعد فتحة ولا يقلب الفا لوقوع الساكن بعدها وهو
الالف المحذوف الذي هو في حكم الثابت ولو لم يكن في حكم الثابت
ويقال يا كرا لارتفاع المانع وقد يجعل اسما براسه قال ما يبقى
بعد الحذف قال وكانه لم يحذف عنه شيء فيكون له في بيانه واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا
قال بالضم على انه اسم براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت
ياء وكسرت ما قبلها كادل وقال يا كروان لانه لما قيل كروا اسما براسه
ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت لتحركها
وانفتاح ما قبلها الفا وقد يستعمل صيغة النداء في المندوب
وهو المتفجع عليه بيا او وا قال الياء للالتصاق اي المتفجع الملتصق

بيا او وا وفي جعلها للسببية او الاستعانة نظر وقال صفة المتفجع
عليه وقال الباء داخلة في المختص اختص بوا قال اي انفرد
بوا اي لا يدخل غيره وحكمه قال اي حكم اعرابه وبنائه مثل حكم
الاعراب المنادى وبنائه في الاعراب والبناء حكم المنادى قال
اي كحكم المنادى وقال تمييز اي حكم المندوب من حيث الاعراب
والبناء وقال فان كان المنادى مفردا معرفة يضم وان كان مضافا
او مضارعا له ينصب ولا يقع نكرة ولا يندب الا المعروف ولك
زيادة الالف قال اي جاز او جائز لك وقال اضافة المصدر الى المفعول
وقال مبتداء فاعل جاز المقدر في آخره فان خفت اللبس قلت
قال اي لبس ذلك اللفظ بغيره واغلامكيه قال في واغلامك
اذ لو زدت الالف لزم لبس خطاب المونث بخطاب المذكر فزيدت
الياء على وفق حركة الكاف واغلامكموه قال في واغلامكم
لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لالتبس خطاب الجمع بخطاب
التثنية وقال على وفق حركة الكاف ولك الهاء في الوقف
قال مبتداء او فاعل جاز المقدر وقال اي هاء السكت لسان حرف
المد وهي الالف وقال ظرف لقوله ولك او ظرف جاز المقدر
ولا يندب الا المعروف قال ليعذر في ندبته والتفجع عليه
بمعرفته

فلا يقال وارجله واسمع قال عطف على ولا تنيب دون

قوله فلا يقال والا لزم ان يكون نتيجة مما سبق وليس كذلك

مثل وازيد الطويل يده قال بالحاق الالف بالصفة مع كونها غير منصرفة

وغير ممتنع به لجواز الفصل بغير الظرف بينهما في السعة وانه لقسم

لو تعلمون عظيم بخلاف المضاف والمضاف اليه حيث جاز فيهما

والمرء الموسنيناه واعبد المطلبناه لشدة امتزاجهما حتى امتنع

الفصل بينهما في السعة قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم طارد

على الشذوذ خلافا لابي علي قال فانه اجاز الحاق الالف بالصفة

كمضاف اليه لان الاتحاد بينهما معنوي لا يقتصر في ذلك عن الامتزاج

بين المضاف والمضاف اليه لفظا ويجوز حذف حرف النداء قال

مضاف اليه وقال اضافة المصدر الى المفعول الا مع اسم الجنس

قال اي ما كان نكرة قبل النداء وقال الان نداء ه لم يكثر كثرة نداء العلم

فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى وقال

لان ما عوض به عن اللام في التعريف فلو حذف منه لزم حذف

النائب والمنوب واسم الاشارة قال لانه كاسم الجنس في الابهام

والاستغاث والمندوب قال لان المطلوب فيهما امتداد الصوت

والحذف ينافيه مثل يوسف اعرض عن هذا قال اي يا يوسف

اعرض بقرينة المقام وايها الرجل قال اي يا ايها الرجل

لان صوره انها تختص بالنداء وشذ اصبح ليل قال جوابا

سوالم رحيث حتف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير

العلم وجعل الموجع اسما برأسه وقال غلام اسيل اطرف كرا اطرف كرا

ان الغلامة في القرى وقال مثل بضرب لا مر الضعيف بالانقياد

اذ انقياد من هو اعلى وقد يحذف المنادى لقيام قرينة

جواز مثل الا يا اسجدوا قال بالوقف على يا واسداء اسجدوا

اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل وقال في

مخالف قراءة الا يسجدوا ينشد بدلا او يسجدوا على صيغة

المضارع لانه ليس من هذا القبيل الثالث ما اضمر عامله قال

مفعول ما لم يسم فاعله لقولك اضمر وقال من الابواب الاربعة اي

وجب حذف ناصب المفعول به فيها على شريطة التفسير

قال اي اضمارا واقعا على التفسير قال اي شرط هو تفسيره مما بعده

وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره قال

بسبب تعلق ضميره وقال الى ذلك الاسم او متعلقه قال متعلق

ذلك الاسم او متعلق ضميره لو سلط عليه قال اي لو قدر

انه عامل ومسلط على ذلك الاسم هو او مناسبه لضميه

قوله واقد حذف خاصا بالخوف

وقال الاقتضاء بانه خبر بعد قوله

واطرف كرا قال الكرملك بعد

غلامة وجب حذف حرف

النداء من اسم الجنس ج

قال لفظا اذ التسلط تقديرا ثابت ولو تقتضي انتفاء ما
دخلت عليه فلا بد من تقييد وقال احترز عن مثل زيدا ضربته
فانه اسم بعده فعل مشتغل عنه ولكنه لو سلط عليه لم ينصبه
لانه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله مثل زيدا ضربته وزيدا ضرب
غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه ينصب بفعل
يفسره قال واغا نصب لان ما بعده قرينة تدل على الفعل الناصب
له ولم يصح ان يكون منصوبا بما بعده لان الفعل لا يستقيم اعماله
اعمالين من جهة واحدة وهذا المفعول ان امكن تقديره مثل
الفعل المذكور كان اولى مثل زيدا ضربته وان لم يكن فمعناه مع
معموله الخاص وان لم يكن فمعناه مع معموله العام وان لم يكن
فالملائمة يفسره ما بعده قال من فعل او شبهه مشتغل عنه
بضميره او متعلقه اي ضربت قال في زيدا ضربته وانت
قال في زيدا ضربت غلامه وجاوزت ولا نسيت ويختار
الرفع بالابتداء قال اي في الاسم المذكور وقال اي كونه مبتداء
وقال بالتجرد عن العوامل اللفظية عند عدم قرينة خلافه
قال اي اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع او وجد وكان قرينة
الرفع اقوى وقال لانه اذا عدم قرائن خلافه فهو راجح حيث

أقوى

يوجب

٦٠

يوجب
السلامة عن الحذف خلافه قال خلاف الرفع وفيه وفيه
وقال خلافه اختيار الرفع من قرائن وجوبا النصب واختياره
ومساواة الرفع ووجوب الرفع وعند وجود اقوى
منها قال من قرينة خلافه كما مع عدم الطلب قال ولو قال
مع الحر لكان اخصر لكنه اشار لانتفاء المؤثر في اختيار النصب
وقال لانا لتضمنها معنى الابتداء لم يلها فعلا ولا يليها الفعل
الا الاسم وقال وذكر الطلب ليشمل الامر والنهي والاستفهام والتمني
والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فقط
الاطلاق نظرا الى غيرها لما كان مما تضمن الصدر فمتنع
تسليطها على ما قبلها فلا يكون من هذا الباب اصلا فاستغنى
عن التقييد وقال احترازا عن الطلب بخو اتيت القوم فاما زيدا
فاكرمته فان قرينة الرفع حينئذ ليست باقوى لمعارضة لزوم كون
الانشاء جزاء السلامة عن الحذف لكن الحذف اكثر من لزوم
كون الانشاء جزاء الكثرة قال وبخو لقيت القوم اما زيدا فاكرمته
فالعطف على الفعلية قرينة النصب واما التي ضمنت مع الابتداء
قرينة الرفع وقد رجحت هذه السلامة عن الحذف واذا
للمفاجاة قال بناء على سماع النصب بعدها والا فالقياس

بعدها وجوب الرفع للزوم الاسمية بعدها في غير هذا
الموضع وقال فذكر في بحث الظروف ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها
الاسمية ويفهم ههنا رجحانها لا لزومها وهذا يناقض قبل
المراد باللزوم فيه العلية واللزوم الاستعمال الاعتباري
المبني على الرجحان لا اللزوم الحقيقي فلا يناقض وقال نحو خرجت
فاذا زيد لقيته لان الاكثر بعد اذا المفاجاة وقوع الاسمية
وقد رجح السلامة عن الحذف فيرجح على قرينة اختيار النصب
وهو العطف على الفعلية ويختار النصب بالعطف على
جملة فعلية للتناسب قال وهو في كلامهم مقصود فهم عندهم
ورجح ذلك على ما يلزم من الحذف لان الحذف خلاف الاصل
وهو كثير غير مكروه بخلاف المخالفة بين الجمل المعطوف بعضها
على بعض وبعد حرف النفي قال ما زيدا ضربته وحرف
الاستفهام قال نحو ازيدا ضربته واذا الشرطية قال المنسوبة
الى الشرط وقال احتراز عن اذا المفاجاة نحو خرجت فزيدا رايته
وقال ساير ادوات الشرط يجب النصب بعدها لو دخلت على
مثل هذا الاسم وقال عند المبرد يجب النصب بعدها وقال
نحو اذا زيدا ضربته يضربك وحيث قال عطف على اذا

وقال نحو

وقال نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي الامر قال نحو زيدا
اضربه وقال عطف على قوله بعد وقال اي في وقت وقع الامر
والنهي بعده والنهي قال نحو زيدا لا تضربه اذ هي
مواقع الفعل قال هذه المواضع وقال اي ما بعد الاستفهام
والنفي اذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي مواقع الفعل
بالصفة فلا جزم بخيار النصب بتقدير الفعل وعند
خوف لبس المفسر بالصفة قال عطف على قوله في الامر وقال
اضافة المصدر الى المفعول وقال هو ايضا من القراين النصب
المختار وقال ما هو مفسر نصبا وقال فان قيل فينبغي ان يجب
النصب اذ التحرز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس ولذا
سماه خوف اللبس وقال الى مواضع وقوع الفعل لان النفي و
التردد الداعي الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون
الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم
رسوخها فيه بخلاف ادوات الشرط نحو انا كل شيء خلقناه
بقدر قال بالنصب بقدر ولو رفع على الابتداء وجعل قوله
خلقناه خبرا صف له بالصفة باحتمال كون قوله بقدر خبرا
وهو خلاف المقصود فيكون المعنى كل شيء وهو مخلوقنا كاين بقدر

وقوع

والمقصود كل شيء مخلوق لنا بقدر والاول غير مقصود وحيث
يكون قوله خلقناه ح قيدا على ما هو الظ في الصفة فيوهم كون
الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله كما هو مذهب المعتزلة في افعال
العباد بعض الاختيارية وبهذا حصل الجواب عما اورد في بعض الشرح
من ان حاصل المعنى واحد فلا حرج في الاحتمال ويستوي الامران
في مثل زيد قام وعمرو اكرمته قال اي عنده او في داره او نحو
ذلك والا لا يصح عطفها على الصغرى لعدم الضمير فهو ههنا
بعض التركيب وقال اي فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها ذلك
الاسم على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها فعلية فيصح
رفعها على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة
الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على
الصغرى وهي فعلية فان قيل السلامة من الحذف مرجحة للرفع
قيل هي معارضة ادات المعطوف عليه على تقدير النصب وفيه
نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهي ايضا قرينة غير مفصولة
عنها بشيء فلا يتفاوتان قربا وبعدا والاولى ان يقال ان قصد العطف
على الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان قصد النصب على الصغرى

اختير النصب بلا اعتبار معارض اذ الحذف الذي هو كسر الاستعمال
لا يعارض عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان
في الاختيا ويجب النصب بعد حرف الشرط قال صريحا او ضمنا
كما في متى وحيثما وانتما الا اذا لم يكن ذا سحاقه كاذا الشرطية وحيث
وقال غير اما وقال اذا الشرطية تستلزم الفعل وحرف التحضيض
قال وهي هلا والا ولوما لاختصاصها بالفعل نحو ان زيدا ضربته
قال مثال حرف الشرط والا زيدا ضربته قال مثال حرف التحضيض
وليس ازيد ذهب به منه فالرفع قال فيجب الرفع او واجب وقال
اي واذا كان كذلك فالرفع وقال اي مما اضمر عامله على شريطة التفسير
وقال لعدم كونه مما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب
به لا يكاد ينصب بحال وكذا مناسبه وكذلك كل شيء فعلوه
في الزبر قال اي في كتب الحفظ وقال المعنى كل شيء مفعولهم
كائن في الزبر وقال لانه لو سلط عليه قوله فعلوه فسد المعنى
حيث يصير المعنى فعلوا كل شيء في الزبر وهم لم يفعلوا فيها شيئا
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما قال مبتداء
او عطف على قوله كل شيء وقال جميع الشرائط فيه حاصلة لان
ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها نحو وربك فكبر الا ان القراء السبعة

لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقراء بالنصب الا شاذا يحمل النحاة
لاخراجه عن الضابطة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
ومن حيث ان الرفع في الطلب غير مختار فقال المبرد الفاء بمعنى الشرط فلا
يجوز تقدم ما في حيزها والكلام عند سيبويه جملتان اذ قوله الزانية
مبتداء وقوله الزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية
والزاني فيما سيتلى عليكم او خبر مبتداء محذوف على نحو اللباب
والمفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية والزاني فاجلدوا بيان
لحكمها وهو ابتداء الكلام والفاء عنده زائدة او للتفسير او جزء جملة
لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسلط فلا يدخل في الضابطة
الفاء بمعنى الشرط واللام بمعنى الذي فلا يمكن فيه تسليط لامتناع
تسليط ما بعد الفاء على ما قبلها فتبين فيه الرفع انه متضمن
بمعنى الشرط الفاء بمعنى الشرط قال خبر المبتداء الثاني والجملة
خبر المبتداء الاول عند المبرد قال ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه
ظرف مستقر وجملتان قال والكلام جملتان عند سيبويه
قال ظرف لمفهوم الكلام اي حكم بذلك عند سيبويه والا
قال اي وان لم يحمل على ما حمل المبرد وسيبويه او على القول بزيادة الفا
وعدم اتحاد الجملة فالمختار النصب وح يلزم اتفاق القراء على غير

المختار فلا بد وان يحمل على ما حمل فالمختار النصب قال اي ان
لم يكن ما ذكر مكان النصب مختارا لوجود الطلب الموجب لاختياره
لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فيلزم الحمل
على ما ذكر الرابع التحذير قال اي رابع الابواب الاربعة التي يجب
فيها حذف ناصب المفعول به التحذير وقال لبيان الحال او النصب
ان اريد النسبة الى الثلثة السابقة وقال اسم لنوع من انواع المفعول به
اصطلاحا وكان في الاصل مصدرا وقال انما وجب حذف العامل
في التحذير لعدم الفرصة في ذكره وهو معمول بتقدير اتق قال
ظرف مستقر وقع صفة لقوله معمول وقال وفي تقدير اتق سماجة
اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى تحسبه وقالوا بتقدير ابح
او بعده لكان اولى تحذير قال مصدر قد جعل حالا وهو ظرف
للتقدير اي قدر اتق وقت التحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر
المحذر منه مكررا مما بعده قال مصدر اي قدر ذلك المعمول
تحذيرا مما بعد ذكر المحذر منه من نوعيه مكررا والجملتان في محل
الصفة لقوله والرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع ان
السابقة وقال احتراز عن المعمول الذي بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما
بعده كاياك لقائل من اتقى فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله

او المحذر منه مكررا قال الضمير عايد الى الالف واللام وقال
احتراز عن قوله والطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب
لجواز ذكر فعله وقال الفعل بترك منزلة المصدر الحسي وعلى ان كون
النتيجة على لفظ المصدر المنصوب فلا اشكال وقال روي على لفظ
المصدر والماضي المجهول وفيهما نظر اذ التحذير من انواع المفعول به
والذكر ليس بمفعول به وليس فيهما امر يعطف عليه وايضا في عند المخالفة
في الزيادة على قدر صحة العطف يكون اذا جزاء بمعنى بل نحو انا مقيم
او امشي بمعنى بل فيفسد المعنى وقال سيبويه في قوله ولا قطع منهم
اثما وكفورا لانه لو قيل او لا قطع كفورا لتغير المعنى وكانت او بمعنى
بل وقال ان كانت الرواية على لفظ المصدر بالرفع كان المذكر بمعنى
المفعول وكان الاضافة من باب جرد قطيفة وكان عطفا على قوله
معمول وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد
وهو قوله تحذيرا مما بعده وقال الفعلية المشبه للمفعول عطف على
الظرفية المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتق والتقابل باعتبار
القيد نحو اياك والاسد قال نظر القسم الاول وقال احتراز عن قوله
الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقال
اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلك وقال

المحدود

لفظ الاسد في اياك خارج عن فينبغي ان يكون تحذيرا مما بعده و
ليس كذلك بل هو ايضا تحذير قلت هو تابع للتحذير والتوابع خارجة
عن المحدود بدليل ذكرها بعد فاعرف اياك وان تحذف قال
راسك والسيف وقال عمر رضي الله عنه اياك وان يحذف احدكم
الارنب والطريق الطريق قال مثال المحذر منه مكررا وقال
التكرار للتاكيد وقال الصبي الصبي والجدار الجدار والاسد الاسد
وتقول اياك قال اي بعد نفسك من الاسد ومن
ان تحذف قال الحذف اي بعد نفسك من ان تحذف اياك ان
تحذف قال والحذف للجر من ان وان كثير شايع وقال اي تلبسا
بتقدير من اي اياك من ان تحذف ولا تقول فان عطفت على
قوله او يقول المذكور اياك الاسد لامتناع تقدير من
قال في الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف وقال وقوله اياك
اياك المراد فانه الى الشر دعاء للشر قال قوله بتقدير اياك من المراد
شاذ او محمول على ضرورة الشعر او حذف فعل اياك اياك من
باب الاسد الاسد والتقدير اتق نفسك واترك المراد وهذا
قول سيبويه اجاز مجرى ان تماري وفيه انه يلزم جواز ذلك في
ساير المصادر لاشتراك القلة وليس بجايز اللهم الا ان يقال هذا وجه

ارتكاب الشذوذ لانه وجه قياسي المفعول قال مبتداء
محذوف الخبر او خبر محذوف المبتداء او مبتداء خبره ما فعل فيه
وهو فصل الاولين استينافا فيه قال فيه مفعول ما لم يسم
فاعله وضميره اللام الموصول في المفعول هو ما فعل قال اسم
ما فعل فيه اذ المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذي سماه شئ
فعل فيه فعل مذكور فيه قال مذكور قال ويدخل في الحد
نحو اغتنم الحيوم الذي صمت فان اليوم فعل فيه الصوم وهو مذكور
وان مسرط فعل قصد ذلك وذكره بهذه الحيثية او يراد فعل عامل
فيه لاستغني عن مذكور ايضا من زمان او مكان قال حقيقيين
او اعتباريين نحو سرت يوم الجمعة خلفك وجلست قدوم زيد
الشمس اي وقت قدوم زيد في مكان ظهور اثر الشمس اذ المصدر
قد جعل حسا وكذا المعنى مكانا على قوله وشرط نصبه قال
مضافا اليه تقدير في قال كلمة في اذ تلفظه يوجب الجر والجمهور
على ان تقديرها شرط المفعول ولذا ظهرت مفعولا بواسطة مفعول
فيه وظرف الزمان كلها يقبل ذلك قال مفعول يقبل وقال
اي النصب بتقدير في وقال لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح
انتصابه بلا واسطة كالمصدر المحدود منها محمول عليه لاشتراكها

في الزمانية المكان محمول عليه لاشتراكها في المكان ولم يحمل عليه المحدود
من المكان للاختلاف ذاتا وصفة ولم يحمل على المكان المبهم لانه فرع
فالحمل عليه كالاستعارة عن المستعير والسوال من المستعير العقر
ظرف المكان قال الاضافة بمعنى من وقال اي هذا الجنس وقال اضافة
كاضافة ظروف الزمان ان كان قال ظرف المكان وقال الشرطية
خبر المبتداء مبهما قيل مبهما قال النصب بتقدير في قال اي ان كان
من الجهات الست وما لحق بها على تفسيره والا قال وان لم يكن
مبهما فلا قال فلا يقبل بتقدير في قال فلا يقبل النصب بتقدير
في وفسر المبهم قال قيل المبهم هو النكرة ويرد عليه نحو خلفك
وامامك وقيل هو غير المحصور ويخرج عنه فرسخ ولا خلاف في
انتصابه على الظرفية وقيل هو ما له اسم باعتبار ما لم في مسماه و
يندرج فيه نحو عند ولدي فان اسم عند ولدي لا يطلق باعتبار
ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وقال الاكثرون من المتقدمين
هو الجهات الست وهو الذي يختاره المص هنا ويرد عليه عند
ولدي ولفظ مكان وما بعد دخلت فانها يقبل ذلك مع انها غير
الجهات فاجاب عن كل من ذلك بالحمل للابهام والكثرة بالجهات
الست قال ترك التاء في العدد لان الجهات مونثة وقال وهي امام

وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وحمل عليه عند ولدى
وشبههما قال نحو دون وسوى ولابهامهما قال عند ولدى
وكذا ما هو شبههما ولفظ مكان لكثرته قال اي لكثرة استعماله
دون ابهامه وقال حمل عليه لفظ مكان وقال وما معناه
اذا كان للفعل موافقا له في افادة بعض الاستقراء نحو جلست مجلسك
وقمت مقامك ووضعت مع فلان على الاصح الى غير ذلك
من ذوات المبهم مما يجري هذا المجرى وما بعد دخلت على
الاصح قال المذهب وقال حملا واقعا على القول الاصح وقال
كون مصدره على الدخول وكونه ضد الخروج الذي هو لازم البتة
برجحان لزومه وقيل هو متعد ما بعده مفعول به وقال
نحو دخلت الدار وسكنت الخان ودار المعرو وينصب
المفعول فيه بعامل مضمر قال جوازا بلا شرطية التفسير وقال
المفعول له قال مفعول ما لم يسم فاعله وقال مبتداء محذوف
الخبر او خبر محذوف المبتداء ويرد على الحد نحو كرهت التاديب
الذي ضربت لاجله وضربت واعجبني التاديب فانه قد فعل لاجله
فعل مذكور وهو الضرب وان قصد الحيثية او قيد بكونه عاملا لصاع
فيه المذكور هو ما فعل قال اسم ما فعل بدلالة ما سبق في

المفعول المطلق لاجله قال مفعول ما لم يسم فاعله وقال
موثرا كان او اثرا وقال والحق ان يقول ما فعل لاجله مضمون
عامله وفيه وفيه فعل قال اي حدث لا الفعل الاصطلاحي
مذكور قال حقيقة او حكما فلا يرد صورة كون الفعل
محذوفا وقال احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل
لا محالة ولكنه ليس بمذكور مثل ضربته تاديبا قال نظير العلة
العلة الغائية وقعدت عن الحرب جبنا قال نظير العلة المؤثرة
ولو ذكر في موضع قعدت عن الحرب جبنا حاربت شجاعة لكان
احسن خلافا للزجاج قال بخلاف هذا القول الزجاج خلافا
فانه عنده للزمان مصدر قال لا علة المصدر فيقام مقامه
في ضربته سوطا وقال نوعي بمعنى ادبته بالضرب تاديبا وجبنت
في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود
جبن الا مجازا وفيه نظر لان اضافة المسبب الى السبب ليست
مجازية وقال ورد بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في
حقيقة الا يرى الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر
بالمفعول به من حيث ان معنا جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت
ركوبه معنى ضربت ضربا او حدثت ضربا من غير ان يخرجا عن حقيقتهما

والا لزم للفعل من العلة لاحتياجه اليها ذاتا حين لا يتصور
الكتابة بلا قلم ولا الضرب من غير الا من سوط ونحوه وكذا
سائر الافعال المتعلقة بالات بخلاف العلة لتحقق ولذا جعل
المفعول له مستدعى الفعل لاستلزام فلا يلزم من اقامة ما هو
الزم من اقامتها وشرط نصبه تقدير اللام قال لانها اذا ظهرت
لزم الجر وانما يجوز حذفها قال اي بتقديرها وقال لان
اكثر علل الافعال كذلك فوجودها يكون ظاهرا في العلة دون ما
هو الغالب فيستغني عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شيء
منهما كذا ذكر المصنف في شرح المفصل وقال وضح المطهر وضع المضمر
وعبر عن الحذف بالتقدير للتنبيه على جريان الاصطلاح بالاطلاق
كالقطعين اذا كان مغلد لفاعل الفعل قال اي اتحد فاعله
وفاعل عامله وقال لانه بهذه الشرائط المفعول شبيه المصدر
فتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل
شيء منها وقال احترز بما كان عينا كجئتك للسمن وقال وشرط
بعضهم التنكير لمشابهته الحال والتمييز واغفر عوراء الكريم ادخاره
واعرض عن شتم اللئيم مكرما حجة عليه المعلل ومقارنة
قال اي الفعل المذكور في الوجود قال اي اتحد ما فيهما

وقال احترازا عما لم يكن مقارنا في الوجود نحو اكرمتك اليوم لمجيء
بذلك امس لوعدي المفعول معه قال مفعول ما لم يسم
فاعله وقال مبتدأ محذوف الخبر اي منه المفعول معه بقرينة
ما سبق او خبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان المفعول معه او
مبتدأ خبره مذكور وهو ضمير فصل للابتداء هو المذكور
بعد الواو وقال احترازا عن سائر المفاعيل وقال التي بمعنى مع
لمصاحبة معمول قال اضافة المصدر الى المفعول وقال يتناول
نحو ضربت زيدا وعمرا اذا كانت الواو بمعنى مع وهو معطوف
على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه لكنه لم يقصد فيه هذه
الحيثية ولم يقل فاعل يتناول نحو قولك جيئك والضحاك
سيف فهند لفظا او معنى قال سواء كان الفعل لفظيا
او معنويا وقال نحو استوى الماء والخشبة وقال نحو مالك
وزيدا اي بما يصلح فان كان الفاء للتفسير قال تامة او
ناقصة الفعل لفظا اي بما ملفوظا قال التي قصد مصاحبة
المفعول معه معموله وقال غيرا وجزا وحال وجاز العطف
قال اي وقد جاز العطف حملا على حملة قال الوجهان قال
جواب الشرط وقال جاز ان العطف وكونه مفعولا معه اذا لم يتبع

عن واحد منهما مثل جئت انا وزيدًا قال نظيره ثابت
في مثل وقال النصب على انه مفعول معه والرفع على العطف
لجواز امكان التاكيد والا تعين قال وان لم يجز العطف
قال تعين على انه مفعول النصب قال حيث لا وجه سواه
مثل جئت وزيدا قال امتنع العطف فيه لعدم التاكيد
المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وان
كان قال تامة اي وجد الفعل معنى قال الحال او تمييز معنويا
وجاز العطف قال عطف على كان تعين العطف
قال وقيل احتراز وقال بان لم يمنع منه مانع وقال جزاء الشرط
وقال حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه
آخر وهو العطف وقال بان لم يمنع منه مانع وقال لتعذر النصب
مثل ما لزيد قال اي شيء حصل لزيد وعمرو والا تعين
النصب قال اي شيء حصل لك قال امتنع فيهما العطف لان الكاف
ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة
الجار وما شانك وعمرو قال ولم يجز عطفه على الشأن
ايضا لانه خلاف المعنى اذ المعنى ح ما شانك ونفس عمرو والسائل
عن شانهما لا عن شأن احدهما ونفس الاخر لان المعنى ما تصنع

قال دليل على كون المثال من باب العامل المعنوي الحال
ما يبين هيئة الفاعل قال فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات
وقال احتراز عما لم يبين وقال احتراز عن التمييز لانه يبين الذات
او المفعول به قال مانعة الخلو دون الجمع لفظا او معنى
قال اي حال صدور الفعل عنه او وقوعه عليه فلا يرد الصفة
لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا والحال عن غيرهما لا يقع
الا بجعله في معناهما فلا يقال ضربت الضرب شديدًا الا بتاويل
احدث الضرب وقال فلو قلت زيد قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية
والمفعولية في زيد وقال والصفة في نحو جاءني زيد الراكب
وان كانت دالة على هيئة الفاعل لكن لا من حيث هو فاعل وقال
وانما يقع الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول
به لمصاحبته اياه في صدور الفعل عنه او وقوعه عليه لفظا وقال
ولو حكما نحو بل ملة ابرهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا
اذ المضاف اليه في مثله له حكم المضاف وقال وقد يقع الحال
عنهما نحو ضربت زيدًا راكبين ولقيته مصعدا منحدرا على الجمع
والتفريق وزيد في الدار قائما قال مثال الفاعل المعنوي وفيه
ان قائما حال من الضمير في الدار وهو فاعل لفظي وهذا زيد قائما

قال مثال المفعول المعنوي اذ المعنى اشير الى زيد قايما
وعاملها الفعل قال لانه الاصل في العمل وقال نحو ضربت زيدا
قايما الحال او شبهه نحو زيد ذاهب راكبا او معناه مثل حرف
النداء والتمني او الترجي والتنبيه مما فيه معنى الفعل نحو ما زيد قايما
ولبيك عندنا قايما ولعله في الدار وكانه اسد صانه قال نحو هذا
زيد قايما وشرطها ان يكون نكرة قال لئلا يلتبس بالصفة
في النصب وقال لان النكرة اصل والغرض يحصل بها فالتعريف
زايد على الغرض وقال لانه اذا كان نكرة بيانها بالوصف اولى
من بيان الحدث المنسوب اليه وصاحبها معرفة قال لان به
محكوم عليه في المعنى وكان اصله التعريف كالمبتداء غالبا
قال في غالب الاستعمال وقال يعرف صاحبها تعرفا غالبا او زمانا
غالبا وقال يتعلق بمفهوم قوله وصاحبها معرفة لا بتنكير الحال
لانه واجب لا غالب وارسلها العراك قال جواب سوال
حيث وقع المعرفة وهو العراك ووحده حالين وجوابه تاويلها
بالنكرة وقال اي يعترك العراك ومررت به وحده قال
منفردا او انفرادا او تفردا متاول قال بالنكرة وقال نحو جاوا
قصهم بقصصهم اي كسرين ومررت بهم الجماء الغفير اي سايري

وجه الارض لكثرتهم فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها
قال لتخصيص النكرة بتقديمها وفيه وقال لئلا يلتبس بالصفة
في النصب فان قيل فليجز الوجهان لكونه ذا حال او مبدلا منه عند
التقديم ولكونه حالا وتمييزا في طاب زيد فارسا قيل الحال عن النكرة
خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية
فيلزم التباس المتصور بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم
لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال فللتنكير واما كونه مبدلا
منه فلكونه في حكم النتيجة والتكرار مسوقان فلا يلزم اللبس
بخلاف الوجهين في طاب زيد فارسا لاستوايهما في كونهما على
الاصل ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف
قال حال من فاعل لا يتقدم ما فيه وقال حيث يتسع فيه ما لا
يتسع في غيره لكثرة دورانها في الكلام وقال خبر مبتداء محذوف
وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة وقال فانه يتقدم على
العامل المعنوي نحو اكل يوم لك ثوب ولا على المجرور قال
عطف على قوله على العامل المعنوي نحو اكل يوم لك ثوب ولا
زايدة لتاكيد النفي على نحو قوله ولا الضالين وقال لانه ان
تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبل الجار لزم وقوع

التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع ولا يرد نحو راكبا جاءني زيد
لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض
الالتباس بالمبتدا في الاصح فلا يقال مررت راكبة هندا
وقال ظرف لقوله ولا يتقدم على المجرور وقال خلافا لابن كيسان
فانه اجاز ذلك تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس والجواب
ان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة وكل ما دل على هيئة
قال مشتقا او لا صح ان يقع حالا مثل هذا بسرا طيب منه
رطبا وقال بسرا ورطبا وقعا حالين لدلالتهما على الهيئة البسرية
والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين والعامل فيهما اطيب ويقدم
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بذي الحدين
حالان يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه البسرية تعلقت بالمضاف
فيجب بالفعل ان يليه وهو هذا والرطبية تعلقت بالمفضل عليه
فيجب ان يليه وهو ضمير منه وقيل يتعلق بمعنى الاشارة ويلزم
تقييد الاشارة بحال البسرية وليس كذلك ويلزم ايضا تفضيل
الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهي الرطبية لان البسرية
لم يتعلق باسم التفضيل وتقديرا اذا كان بسرا لا يغني عن احد
هذين الوجهين فلا حاجة الى تقديره ويكون جملة خبرية

قال

قال احترازا عن الجملة الانشائية فانها لا تقع حالا ولا خبرا ولا صلة
ولا صفة وقال لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة
وقيد بالخبرية لان الانشائية لا يكون لها ثبوت في نفسها واثبات
الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه فالاسمية بالواو وبالضمير
او بالواو او بالضمير على ضعف قال يتعلق بقوله او بالضمير
وقال انما احتاجت الى واو لان الاسمية خارجة عن اصل الحال
وهو الانتقام وعدم التقرير قال اي بكلا الرابطين او باحدهما
لكن الاقتصار على الضمير وحده ضعيف بخلاف الواو وحده
نحو لقيته والجيش قادم واتيته والشمس طالعة طالعة وقال
وانما ضعف بالضمير وحده لانه رابط عام لا يدل على ارتباط
خاص بالحالية مع تحقيق ما يأباه وهو فوت ما هو الاصل
في الحال بخلاف الواو وحدها لانها دالة على ارتباط الحالية
والمضارع المثبت بالضمير وحده قال لانه كالمفرد وقال
نحو جاءني زيد يضرب غلامه عمرو وقال نحو قمت واصك وجهه
بتقدير وانا اصك وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما وقال
بلا ضعف وقل قد ترك الرابطين وقال اي سوى الاسمية والمضارع
المثبت ولا بد في الماضي قال اي الواقع حالا المثبت من قد

ظاهرة او مقدرة قال لان الماضي الواقع حالا ماض في زمان
العامل وقد يقع اختلاف والحال زمانا فالتزمت المقربة الى الحال
لتقربه الى زمان العامل فيتحد زمانها وقال اي لا يقع الماضي
الا ان يكون ذلك الماضي قريبا من العامل مقرونة بعلامة القرب
لفظا او تقديرا فلا يقال تاب الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقال
فلان اليوم كذا وقد قال رسول الله كذا لعدم القرب وعدم صحة
استعمال قد الا بتاويل ويجوز حذف العامل قال اضافة
المصدر الى المفعول وقال عامل الحال كقولك للمسافر راشدا
مهديا قال اذهب راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب في المؤكدة
مثل زيد ابوك عطوفا قال لا يرد نحو قائما في قوله تع
شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط ومدبرين
في قوله ولوا مدبرين لان ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية
وانما سمي حالا دائمة ومؤكدة لم يوجد فيهما شرط وجوب حذف العامل
على اختلاف التقديرين اي احقه قال صاحب المفتاح احق
التقديرات عندي ان يقدر عن عطوفا وشرطها قال اي
شرط وجوب حذف العامل ان يكون مفردة لمضمون جملة
اسمية قال قد عقدها من اسمين لا عمل لها التمييز ما يرفع الابهام

قال

قال من الملحقات بالمفعول التمييز المستقر عن ذات قال يتعلق
بقوله يرفع وقال احتراز عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية
يرفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر في وضعه بل انشاءه في
الاستعمال باعتبار تعدد الوضع المبني على عقلة الواضع ولا خلاف
وقال قوله التمييز مبتداء محذوف الخبر اي من المنصوبات التمييز
او خبر محذوف المبتداء اي هذا بيان التمييز وعلى هذين الوجهين
يكون قوله ما يرفع خبر مبتداء محذوف اي هو ما يرفع مذكورة قوله
قال نحو رطل زيتا وقال احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام
عن الهيئة لا عن الذات او مقدرة قال نحو طاب زيد نفسا
وقال باسه عن نسبة في جملة او شبهها او اضافة كما ستعرف
فالاول قال يرفعه وقال ما يرفعه الابهام المستقر
عن ذات مذكورة عن مفرد مقدار غالبا قال وهو
العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس وقال والمراد
به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف وقال ما يعرف به قدر الشيء
وقال رفعا غالبا او زمانا غالبا واما في العدد قال من
باب ظرفية الجزئي الكلي وقال صفة لقوله مفرد اي مفرد كائن
اما في العدد نحو عشرون درهما قال مثال العدد والتام

بنون يشبه نون الجمع وقال مثل بعشرين درهما دون احد عشر
درهما ليكون مثالا لامرين العدد والتام بالنون وقال تمييز
يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هي مفرد مقدار وهو
العد وسياتي قال بيان العدد وقال ذكر تمييز العدد
واما في غيره قال غير العدد وقال عطف على اما في العدد
رطل زيتا قال مثال المكيل والتام بالتنوين وقال المراد ما يكال
بالرطل لا الحسه المخصوصه وهو المبهم زيتا يرفع ابهامه ومنوان
سمنا قال تثنية منا وهو يرادف المن وقال ما يوزن بالمنوين
وهو مبهم سمنا يرفع ابهامه وعلى التمرة مثلها قال مثل التمرة
وقال مثال المقياس والتام بالاضافة وقال واجب التقديم لانه
يعاد الضمير في المبتداء زبدا قال تمييزا فيفرد ان كان
جنسا قال نحو عندي رطل زيتا وقال الجنس يقع على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه وقال ما يقع مجردا عن القليل والكثير
كالماء والزيت والتمر والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان
يقصد في جميع الاوقات قال مستثنى مفرغ وقال وقت قصد
الانواع قال فيقال رطل زيتين او زيوتا وقال فيثنى بقصد النوعين
ويجمع بقصد الانواع يجمع في غيره وقال الجنس وقال واكتفى

بذكر الجمع لانه لما جاز فالتثنية اولى وقال نحو عندي قنطار
اثوانا وقال نحو عندي ثوبا او ثوبين او اثوابا ثم ان كان
بتنوين او بنون التثنية لحصول الغرض بهذا وهو البيان مع
الخفة ترك النون والتنوين جازت الاضافة قال البيانية
وقال التزمت الاضافة في ثلثة رجال ومائة رجل واخواتها
طلبا للتخفيف ترك التنوين لكثرة استعمال العدد والا فلا
قال والا نقله وقال يجوز الاضافة وقل عشرو درهم وقال وان
لم يكن بتنوين او بنون التثنية وقال نحو سبو عمرا وبنون رجلا
يجوز فيه سبو عمرو وبنو عمرو رجل بالاضافة فلا يستقيم الشرطية
وقال فلا يرد نحو حسو وجه لانه تمييز التثنية لا غير المفرد وقال والا
فلا يلزم بقا نون شبه نون الجمع او حذف نون وضعت مع الكلمة
في نحو عشرين درهما واضافة المضاف نحو ملوه علا وعن غير
مقدار قال عطف على قوله عن مفرد مقدار غالبا وقال اي فما
ليس بكيل او وزن او عدد او مقياس مثل خاتم فضة حديدا
قال فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا
والخفض اكثر قال استعمالا وقال لحصول الغرض مع الخفة وقصوده
عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه

والثاني قال اي ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة
عن نسبة قال اي عن ذات نشات عن نسبة وهي المنسوب اليها
في الاصل في جملة قال حاصله او ما ضاهاها قال اي ما
شابهها وقال عطف على جملة وقال وهو اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض منفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد احسن ابا
مثل طاب زيد نفسا قال اي طابت نفس زيد و وزيد
طيب ابا وابوة ودارا وعلما قال تكثير الامثلة ليشير الى كثرة اصناف
التمييز حيث يكون اسما للمنتصب عنه او لمتعلقه حسا او عرضا
من الامور الاضافية او غيرها فالاب يحتمل ان يكون له ويحتمل
ان يكون لمتعلقه وهو غير اضافي في الابوة والدار والعلم
متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار غير الاضافي والعلم عرض
غير اضافي وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك في الاصل
ولله دره فارسا قال الدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير
للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا وقال اورد هذا المثال
صاحب المصنف مثالا لتمييز النسبة على اختلاف الوجهين في الضمير
فان كان الضمير مبهما كضمير ربه رجلا كان التمييز للمفرد كما ذهب اليه

صاحب المفصل وان كان معينا معلوما كان التمييز لنسبة كما ذهب
اليه المص ثم ان كان يصح جعله وقال يرد عليه طاب زيد
نفسا حيث لا يصح كونه لمتعلقه ويجاب بالمنع او بتقدير المعطوف
في الشرط اي ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه وفيه
نظر للزوم اتحاد الشرط والجزاء وفيه ما فيه بما انتصب
عنه قال اسما لما انتصب عنه وعبارة عنه وقال هو ما نسب الى عامله
وجعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه لكنه
لما كان سببا لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه
سمي منتصبا عنه مجازا جاز ان يكون قال التمييز وقال كونه
اسما له ولمتعلقه له قال اسما له عبارة عنه وقال قيل معناه
ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه افرادا وغير تمييز
جاز كونه لكل منهما تركيبا او تمييزا بالحمل على حذف المعطوف في
الشرط واختلاف الشرط والجزاء باعتبار الحيثية فلا يرد طاب
زيد نفسا وفيه انه على هذا يندرج في الشرطية الثانية وليس
كذلك اذ بقي المجموع كما يكون يبقى كل جزء يكون يبقى البعض
اي بعض كان وعلى تقدير انتفاء المجموع يبقى صلاحه لمتعلقه
لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه وقال نحو طاب زيد ابا قوله

ابا يصح ان يجعل اسما براسه ويترجم بقولنا خوش است زيد از ان
روكه او پدر است ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه ويترجم بقولنا
خوش است زيد از ان روكه او را پدر است وقال نحو طاب زيد
نفسا ايضا يجوز ان يجعل لما انتصب عنه ولمتعلقه اي طاب زيد
من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس
تعلقت به فكل موضع يصح جعله لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين
كونه وكونه لمتعلقه وكل موضع لم يصلح جعله لما انتصب عنه
تعين كونه لمتعلقه وهو مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو
حسن بديع ويحتمل الشارحون لتصحيح الشرطين بامور لا يخ
حكى كل من ذلك غير اشتباه قوله ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه
وقال وان لم يصح جعله لما انتصب عنه وقال فالتمييز اسم لمتعلق
ما انتصب عنه فيطابق فيهما قال اي في الصورتين
ما قصد قال في جميع الاوقات وقال اي ان كان المقصود الافراد
يوتى بالمفرد وان كان المقصود المثنى يوتى به وان كان المقصود الجمع يوتى
به وقال من الافراد والتثنية والجمع الا ان يكون جنسا
قال الا وقت كونه جنسا وقال فيفرد لما مر في طاب زيد علما وقال
يقع على الكثير والقليل الا ان يقصد الانواع قال الا وقت قصد

قصد الانواع وقال فيقال طاب زيد علمين او علوما وقال
الاستثناء ان مستغنى عنهما لانه ان قصد الجنس فالجنس وان
قصد النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل
تقدير مطابق لما قصد وان كانت صفة قال اسم الفاعل
او المفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل كانت قال تلك
الصفة له قال كانه وقال اي صفة له وطيف قال
للمنتصب عنه وقال لكونها عاملا لضمير وقال ومطابقة له
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وقال لان الصفة
تستدعي موصوفا والمذكور اولى بحمل الصفة عليه فاذا قيل
طاب زيد والدا كان الوالد هو زيدا ولا يحتمل ان يكون والده
بخلاف الاسم نحو ابا واحتملت الحال قال لاستقامة المعنى
على الحالية وقال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس
او حال كونه فارسا ولا يتقدم التمييز على عامله قال لامتناع
البيان قبل الاجمال وفيه ما فيه وقال اما معمولا لغير الفعل فلضعفه
واما معمولا لفعل فلكونه من حيث المعنى فاعل للفعل نحو طاب زيد
ابا اي طاب ابوة او لمطاوعه نحو وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت
عيونها والاصح قال واصح المذاهب ان لا يتقدم على الفعل

وقال ايضا مع قوته في العمل خلافا للمازني والمبرد قال
والفراء وقال تمسكا بقوله انهجر سلما بالفراق حبيبها وما كاد
نفسا بالفراق تطيب حيث تقدم بفاعل قوله تطيب والجواب
ان المروي في تطيب التاء وضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز
عن نسبة كاد اي ما كاد نفس الحبيب فلا تمسك فان كان المروي
التاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه ويكون التانيث
باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب وان
يجعل على اضمار الشان في كاد وحذف الخبر وتفسيره بالمذكور
على هذا يعود الضمير بطيب الى سلمى اي ما كاد الشان تطيب سلمى
نفسا بالفراق اي تطيب نفس سلمى المستثنى قال
من الملحقات المستثنى وقال لم يعرفه لكونه كالمشترك اصطلاحا
والمشترك يعرف بتعريف جامع وان امكن تعريفه وقال فان قيل
هذا ليس بتقسيم الكل على الاجزاء وذلك ظ ولا تقسيم الكلي الى الجزئيات
لانه ح يكون متواطيا لا مشتركا قيل يمكن ان يكون من الاخير بارادة
ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز ويمكن ان يكون
المراد به اللفظ فيكون من باب جمع المدلول على الدال وفيه
متصل ومنقطع قال ويسمى منفصلا ايضا فالمتصل المخرج

عن متعدد قال احتراز عن غير المخرج عن شيء وقال دخل فيه
افراد فاخرج تركيبا فلا يناقض لاختلاف الجهة وقال قوله من
متعدد مستدرك اذ الاخراج لا يكون الا من متعدد لكن ذكره
لبيان التفصيل لفظا قال نحو جاءني القوم الا زيدا او
تقديرا نحو ما جاءني الا زيد وقرات الا يوم الجمعة بالا و
اخواتها قال احتراز عما اخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو
جاءني القوم استثنى عنهم زيد او مستثنى عنهم زيد والمنقطع
المذكور بعدها غير مخرج قال احتراز عن المتصل وهو منصوب
قال الضمير عايد الى المستثنى بدون تعيين احد المعنيين وفيه وفيه
وقال الضمير عايد الى المستثنى بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع
على وجه عموم المجاز لا عموم المشترك وفي الكلام من المحسنات صنعة
الاستخدام ان اريد بالمستثنى المذكور اللفظ وكان حمل المتصل
والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال وان اريد عموم المجاز فلا
استخدام اذا كان بعد الا قال ضميره اسمه قال لاستحقاقه
النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضلة وشبه الخاص بالمفعول
معه للتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل في المواضع الثلثة
المذكورة اما في الاول فلفساد المعنى على تقدير تكرير العامل للزوم

للزوم الايجاب والمستثنى والمستثنى منه على تقدير تكرره
بخلاف غير الموجب لامكان تكرير اصل العامل مع ترك النفي
العارض وفيه ان لا توجب بعد الاثبات بالنفي كما قرات الا يوم
كذا وللزوم كون المستثنى منه في حكم النتيجة فيكون في حكم
التفريغ وهو ممتنع في الايجاب وفيه انه يوجب جواز الابدال
فيما يصح فيه التعريف في الايجاب كقرات ايام الاسبوع الا
يوم الجمعة وليس كذلك واما في الثاني فلامتناع التقديم في
البدل واما في الثالث فلعدم الاتحاد والملابسة فان قيل
بدل الغلط قيل هو غير واقع في كلام الفصحاء وفيه ان النحوي
يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان
يقال امتنع الابدال في الايجاب للزوم الايجاب في المستثنى بتكرير
العامل الموجب وفي المنفي للزوم الغلط في العامل والمعمول
جميعا فاعرف غير الصفة قال قيد واقعي لاحتراز الاجزائي
وفي كلام موجب قال احتراز عما وقع في كلام غير موجب
لانه ح واجب النصب بل يختار فيه البدل اي يعرب على حسب
العوامل على ما سيجيء وقال اي تام لئلا يرد نحو قرات الا يوم كذا
وقال نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني الا زيدا احد وما جاءني

زيد

زيد الا حمارا وقال اي ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام
او مقدما على المستثنى منه قال عطف على قوله بعد الا وقال في كلام
موجب او غيره وقال الضمير للام الموصولة وقال مفعول ما لم يسم
فاعله لقوله المستثنى او منقطعا قال الضمير على قوله مقدما
على الاكثر قال ظرف منصوب المحل على قوله اذا كان منقطعا
او خبر مبتداء محذوف وقال وقيل يجوز فيه الرفع على البدل
تمسكا بقوله وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس والجواب
انه فعل متصل على وجه الاستعارة فابدل او يقال تقديره
وليس فيها الا اليعافير على وجه التفريغ وحذف العامل
او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال نحو جاءني القوم خلا زيدا
وعدا زيدا وجاءني اخوك ما خلا زيدا وما عدا زيدا وجاءني
اخوك ليس زيدا وسيجيء اهلك لا يكون بشيرا وقال لكونهما
فعلين ماضيين عدا بنفسه وخلا بعد الاتصال بحذف من
والمستثنى بعدهما مفعول به وقال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز
الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وقال وقد اختير الجر بهما
وما عدا وما خلا وليس ولا يكون قال وكلمات الاستثناء محصورة
اصطلاحا لا عقلا وقال وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية

نحو جاءني القوم ما خلا زيدًا وما عدا عمروا اي وقت خلوتهم او خلو
مجيئهم من زيد وقت مجاورتهم او مجاورة مجيئهم عمروا قال
ولزم النصب بما خلا وما عدا لتعيين جعلهما بما المصدرية وروى
ابو العيناء من الاخفش الجر بهما بجعل ما مزيدة لا مصدرية وروي
ذلك عن الجرمي ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتبره حين
لم يقل في الاكثر ويجوز فيه النصب قال على الاستثناء
ويختار البدل قال حيث يكون غير فضلة بخلاف ما اذا كان منصوبا
فيما بعد الا قال في مستثنى متصل موخر ليخرج المنقطع والمقدم
على المستثنى منه وقال بدل من قوله فيه واما النحلة لم يقع فيها فهو
ظرف تنازع فيه عاملان فاعمل الثاني وحذف الظرف من الاول
فيكون معمولا ليختار البدل ويكون معمول يجوز محذوفا
في كلام غير موجب قال احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه
منصوب وجوبا كما مر وذكر المستثنى منه قال احتراز عما اذا لم
يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل نحو ما فعلوه
الا قليل بالرفع على البدل والا قليلا قال بالنصب على الاستثناء
ويعرب على حسب العوامل قال اي على حسب عوامله سواء كانت
عوامل المستثنى منه او لا فلا يرد ما مررت الا بزيد وفيه وقال اي

رفع

رفع اي ان كان العوامل رافعا نحو ما جاءني الا زيد وينصب
ان كان ناصبا نحو ما رايت الا زيدا ويجر ان كان جارا نحو ما مررت
الا بزيد وفي القسم الاخير نظر يعرف بالتامل وقال بخلاف ما مررت
باحد الا بزيد على تكرير العامل في البدل كقوله تع للذين استضعفوا
لمن امن منهم فانه وان اعرب بعامله لكن ليس فيه ذلك التبديل
يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه
بتبعيته اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب
ليفيد قال لانه لو كان في الموجب لكان الاستحالة وقال الجار والمجرور
قد يتعلق بمفهوم الكلام اي الشرط ذلك يفيد وقال فان قيل
اصل المعنى متحقق في الايجاب والنفي على العموم والخصوص ولكن
الاقتران في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظائف
النحو الا يرى انه نحو رايت بحرا من السمك ورايت الصفاء والارض
فوقها ونحو ذلك وانه لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز نحو جاءني
الا زيد كذلك فان قيل انما لا يستقيم المعنى عن عموم المستثنى منه
في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد وما خلق الا بشرا والنفي
والايجاب سيان في ذلك فيبقى ارادة الحكم على استقامة المعنى
لا على عدم الايجاب قيل لعله اعتبر الغالب في الايجاب عدم استقامة

المعنى على العموم وفي النفي عكسه وقال فان قيل لم لا يجوز نحو
جاءني الا زيد على وجه مبالغة الخلق نحو قوله احقب اهل الشرك
في انه سيحاول النطق الى لم يخلق وغير ذلك قيل ذلك لا نسلم
عدم الجواز على ذلك الاعتبار لاندراجه ح في صورة الاستقامة
نحو ما ضربني الا زيد قال حيث لا يفيد جاءني الا زيد بتقدير
جاءني كل احد الا زيد لامتناع ذلك ولا قرينة على الخاص
فان قيل فللتحرز عند قيام القرينة على الخاص كما يقال في قول
من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الا ابنك فلان قيل
لا نسلم ح عدم الجواز وفيه الا ان يستقيم المعنى قال مستثنى
من فعل يفهم من القصد في قوله غير الموجب اي لا يعرب على
حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة
المعنى قال يكون الحكم مما يصح ان يثبت في العام كالعزازة يصح
ان يثبت في جميع الانام نحو قرات الا يوم كذا قال يوم السبت
او يوم الاحد او نحو ذلك ومن ثم قال من اجل تقييد الاعراب
على حسب العوامل لعدم الايجاب واستقامة المعنى لم يجز ما زال
زيد الا عالما قال لانه استثناء من الموجب لان زال معناه النفي
ونفي النفي اثبات فيكون المعنى زيدا زيدا على جميع الصفات

الا على صفة العلم فلا يستقيم واذا تعذر البدل على
اللفظ فعلى الموضع قال فهو محمول على الموضع وقال
محل المستثنى منه وقال عملا على المختار بقدر الامكان
مثل ما جاءني من احد الا زيد قال بدل محمول على موضع
اسم لا وما زيد شيئا الا شيء قال بدل
محمول على موضع شيء وقال اذا التنكير للتحقير
وقال خبر لا يعبأ لان قال هذا لان من
لا يزاد بعد الاثبات قال والمستثنى من المنفي
اثبات فلو ابدل من لفظ احد لزم زيادة من في الاثبات
وما ولا لا يقدران قال لا يقومان عاملتين بعده قال
الاثبات وقال تمييز او حال او مفعول بان يتضمن الجعل
لانهما يسعى قال لاجل النفي لانه مدار محلهما على ليس ولي وقال
فلو ابدل من اللفظ لكان لا عاملة في البدل ولي لم يعمل في المبدل
المستثنى فيلزم عملهما في الاثبات وكذا ما عرفت فاعرف
وقد انتقض بالا قال لانهما بعد النفي يوجب الاثبات وقال اذ
هو علة حملها على ليس ان اوجز العلة على كلا التقديرين انتفاءه
انتفاء العلة المنحصرة وقال انتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم

بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا قال حيث ابطل منه
اللفظ لانها عملت للفعلية فلا اثر فيها قال اي في انتقاضه
عملها اي في عمل ليس لنقض معنى النفي قال اضافة المصدر
الى المفعول والعامل متروك لبقاء الامر العامل قال اي الامر
الذي عملت ليس لاجله هي لاجله قال لاجل ذلك الامر
ومن ثم ومن اجل ان ليس عملت للفعلية وانه لا اثر بعض معنى النفي
في انتقاض عملها وقال الاشارة الى المكان الاعتباري جاز
ليس زيد الا قائما قال بالنصب على انه خبر ليس مع كونه مثبتا
لا بخلاف ما زيد الا قائم حيث لا يجوز الا قائما لانتقاض عملها
بانتقاض النفي الموجب لاتحاد اسمه ملتبس وامتنع
ما زيد الا قائما ومخصوص قال المستثنى بالاضافة بعد غير وسوى
وسواء وبعد حاشا قال لكونه حرف الجر في الاكثر قال
في قول الكثر النحويين وقال وقد جاء بعدها النصب كما في الدعاء
المنقول اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان
واعراب غير فيه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل قال من وجوب
النصب في المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع
اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص

بخ جاء في القوم غير زيد وما جاء في القوم غير زيد احد وما
جاء في القوم غير حمار بالنصب وما جاء في القوم غير زيد بالرفع
والنصب على الاستثناء وما جاء في غير زيد على التقديم وقال
قيل لم يبن لكونه بمعنى الحرف قبل الاضافة المانعة للبناء وقال
لانه لما كان بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيجري اعراب المستثنى
واعراب آخر لاجل الاضافة وغيرها وجعل اعرابه ما حري ان يوث
ما بعد غير على قريب مما فصل عن حامه وغير صفة حملت
قال صفة او مساقة وقال الضمير للصفة او غيرها بتاويل
الكلمة او باعتبار حمله الصفة عليه على الا ان الكلمة الا
في الاستثناء قال حال او غير اظرف فعل حال كونها
واقعة في الاستثناء او من حيث انها واقعة في الاستثناء
وقال ظرف لمفهوم الكلام اي حملت على الا وساركت في الاستثناء
فالاستثناء محل الشركة وكان ظرفا كما حملت الا عليها قال
حملا مثل الا وقال مفعول عالم يسم فاعله حملت في الصفة
قال وشاركها في الصفة وقال حال الغير او ظرف اذا كانت
تابعت قال والصفة بعد جمع منكور بجمع منكور غير محصور
قال غير متحقق وعدم دخوله وقال احتراز عن العدد نحو لفلان

على مائة الا واحدا وقال احتراز عن الجمع المعرف حيث يراد به
العهد او الاستغراق فيعلم التناول فيما او عدم التناول فيما
لتعذر الاستثناء قال اذ المتصل يلزم دخوله جزما والمنقطع يلزم
عدم دخوله جزما والجمع المنكور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم
فيها بتناول المستثنى والا لعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين
من الاستثناء وفيه انه يمكن الاستثناء المنقطع اذا كان خلاف
الجنس نحو ما جاءني رجال الا حمار فالاولى ان يدار الحكم على
تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا منكورا غير محصور بتعذر
الاستثناء في المحصور ايضا نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد
فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء
لعدم تعيين دخوله في المائة وعدم دخول تعيينه فيها وقد لا يتعذر
في منكور غير محصور نحو ما جاءني رجال الا حمار الصحة
الاستثناء ففي الضابطة نظر طردا وعكسا مثل لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا قال ليخرجا وليخرجا عن هذا الانتظام
وضعف قال حمل الا في الصفة في غيره قال اي في غير الجمع المنكور
المذكور او غير هذا المحل لعدم تعذر الاستثناء وقال نحو كل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وفي البيت ضعفان آخران

توصيف المضاف

توصيف المضاف في كل اخ والاخبار قبل الوصف واعراب سوى و
سواء النصب على الظرف قال بناء على الظرفية على الاصح
خبر كان قال ومن الملحقات وقال مبتداء محذوف الخبر واخواتها
قال واحدى اخواتها وستعرفها في قسم الفعل هو قال فصل
او مبتداء المسند قال وليس الى اسم كان فلا يرد نحو يضرب
في كان يضرب ابوه فائدة مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان
الخبر مجموع الجملة وقال احتراز عن كل ما هو مسند اليه وقال غير
تابع بدليل ذكر التوابع بعد ذلك فلا يرد على الحد توابع الخبر
بعد دخولها قال كان واحدى اخواتها وقال احتراز عن خبر المبتداء
والمفعول الثاني من باب علمت ونحو ذلك مثل كان زيد قائما
وامره قال وحكم خبر كان وسائر كامر خبر المبتداء وقال في اقسامه
واحكامه وشرائطه وتقدم قال خبر كان واخواتها على اسمها
معرفة قال حال وقال لاقترانها بالقرينة وهي النصب وقال
ظاهره الاعراب وقال بخلاف نحو كان موسى عيسى للزوم اللبس
وقال نحو كان زيد المنطلق وقد يحذف عامله قال بقرينة
وقال عامل خبر كان في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
وان شرا فشر ويجوز في مثلها قال في مثل هذه الصورة

اربعة اوجه قال نصبهما بتقدير كان مع الاسم في الموضعين اي
اذا كان عملهم خيرا فيكون جزاوهم خيرا ورفعهما تقديره ح الخبر
في الاول وتقدير المبتداء في الثاني اي ان كان في عملهم خيرا جزاوهم
خيرا ونصب الاول ورفع الثاني وبالعكس اي ان كان عملهم خيرا
فجزاوهم خير وان كان عملهم خيرا فيكون جزاوهم خيرا ويجب
الحذف في نحو اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت قال منطلقا
انطلقت اي انطلقت لانطلاقك وقال هذه على تقدير فتح همزة
اما واما على كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت وقال
محذوف كان وعوض عنها ما وادغمت النون في الميم فوجب
الحذف والفصل الضمير وبقي الخبر على النصب اسم ان قال مبتداء
محذوف الخبر اي من الملحقات واخواتها اي احدى اخواتها
قال امثالها على الاستفادة المصرح بها هو المسند اليه
قال مفعول ما لم يسم فاعله وقال اي الذي اسند اليه خبرها فلا يرد
ابوه في نحو ان زيدا ابوه قائم وقال احتراز عما ليس بمسند اليه
بعد قال ظرف المسند اليه دخولها قال احتراز مما هو
مسند اليه بغير دخول ان واحدى اخواتها وقال غير تابع بدليل
ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو اخاك في ان زيدا اخاك في الدار

مثل ان

مثل ان زيدا قايم المنصوب قال مبتداء محذوف الخبر وقال
لم يقل اسم لا لانه على الاطلاق ليس من المنصوبات بلا التي
لنفي الجنس قال لنفي الحكم عن الجنس هو قال فصل او مبتداء
المسند اليه قال مفعول ما لم يسم فاعله وقال غير تابع فلا يرد نحو لا غلام
رجل بعد دخولها قال احتراز عن نحو المبتداء وساير اصناف
المسند اليه من غير دخول لا النافية للجنس يليها نكرة قال
احتراز عن المفصولة والمعرفة لوجوب الرفع والتكرير وقال حال من
الضمير في اليه او في دخولها وح يجب ابراز الضمير وان كان جاريا
على غير ما هو له لعدم اللبس نحو هند زيد يضربه بخلاف الصفة نحو
هند زيد ضاربه ضاربته مضافا قال احتراز عن النكرة المفردة
فانها مبنية او مشبها به قال في تعلقه بشيء من تمام معناه
مثل لا غلام رجل ظريف فيها قال المضاف وقال قد عرفت
في المرفوعات تحقيق فيها ولا عشرين درهما لك نظير المشبه بالمضاف
فان كان مفردا قال غير مضاف ولا مشبه به وقال ليس الضمير
عايدا الى المنصوب بلا حيث لا يستقيم الحمل وقال اسم لا والمطلق مذكور
بدلالة المقيد فهو مبني قال الجملة جزاء الشرط وقال البناء لتضمن من
وتعيين ما ينصب به للخفة ولموافقة حالة الاعراب نحو لا رجل ولا

ولا غلامين ولا ناصرين على ما قال من الفتحة والالف
ينصب به او على ما يقع النصب به والاول اصوب وان كان
وان كان معرفة او مفصولا قال عطف على قوله معرفة
سه قال الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفصولا وهي لا
وجب الرفع قال على الابتداء وقال اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية
للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل
والتكرير قال عطف على قوله الرفع وقال لمطابقة السوال
ومثل قضية قال جواب سوال وهو ان يقال ابو الحسن معرفة
معرفة لكونها علما ولا رفع فيه ولا تكرير فاجاب بانه متاول وقال
اي هذه قضية ولا مثل ابي الحسن لها او ولا حاكم لها ولا ابا
حسن لها قال لهذه القضية وقال ابا حسن كنية علي ع متاول
قال بصفة اشتهر العلم بها او بتقدير الفعل وفي مثل لا حول
ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما قال الاول فتح الاسمين وقال
على ان لا فيهما لنفي الجنس ونصب الثاني قال والثاني فتح الاول
على ان لا لنفي الجنس ونصب الثاني حملا على لفظه وقولا بان لا فيه
زايدة لتاكيد النفي ورفعه قال الثالث فتح الاول بلا النافية
للجنس ورفع الثاني حملا على محله وقولا بان لا فيه زايدة

فيهما
ورفعهما قال والرابع رفعهما عدم البناء والحمل على الابتداء بمطابقة
السوال ورفع الاول على ضعف قال على ان لا بمعنى ليس
وقال لان عملها بمعنى ليس ضعيف وفتح الثاني قال واما
السادس وهو رفع الثاني على ان لا بمعنى ليس وفتح الاول على
ان لا نافية للجنس فهو توهم لانه باعتبار الصورة عين الثالث
ولو اعتبر اختلاف لوجب ازدادت الوجوه على الستة واذا دخلت
الهمزة قال بخلاف ما اذا دخلت الجار نحو ادبيس بلا جرم ووحدته
بلا مال لم يتغير العمل قال حقيقيا كما في لا غلام رجل او تشبيها كما في
كما في لا رجل وقال اراد العمل اللغوي والا فليس في لا رجل لها عمل
اصطلاحي لمكان البناء وقال نحو الا رجلا خير الله تقديره الا ترونني
او على الضرورة وقال اي لم يتغير اثر المتبوع ولا في التابع ومعناه
الاستفهام قال الماء اشربه والعرض قال الا نزول بنا فيحسن وقال
وفيه ان لا في العرض تختص بالفعل كذا ذكره الاندلسي وفيه ان المص
لعل خارجه في ذلك والتمني قال الا ان سكر مشربا وقال ونحوهما
كالانكار والتقرير وغيرهما وقال واختار قول المازني والمبرد كما اختاره
الجرمي وخالفهما من ذلك سيبويه وجعل التمني مغير الحكم التابع حتى
مع حمله على المحل بجعل الاسم مفعول تمني معنى وقال ولا سبيل الى قمر فاشربها

ام لا سبيل الى نصر بن حجاج ونعت المبني قال اسم لا المعنى
الاول قال احتراز عن النعت الثاني فصاعدا نحو لا رجل ظريف شريف
في الدار مفردا قال احتراز عن المضاف والمضارع له لوجوب
اعرابهما اسمين للا فكذا ما تعين يليه قال من ضمير مبني وقيل عن
الضمير المرفوع في يليه وقال احتراز عن المفصول نحو لا رجل فيها
ظريف مبني ومعرب قال مبني حملا على الموصوف لمكان الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه وقال معرب يرفع وينصب وقال
حملا على المحل رفعا ونصبا قال حملا على اللفظ من حيث ان فتحه
يشبه الاعراب في العروض والاطراد كحركة المنادى مثل لا رجل
ظريف والا قال وان لم يكن كذلك بل كان غير اول او مضافا او مشبها
به او مفصولا فالاعراب واجب قال الفاء الجزائية وقال مبتدا
محذوف الخبر والجملة الشرط وقال نحو لا رجل ظريف كريم في الدار
ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خير منك في البلد ولا رجل
في الدار كريم وقال ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المستقل كياء زيد وعمرو لمظنة الفصل بلا المؤكدة
اذ المعطوف بلا النفي يراد فيه لا كسرا نحو لا حول ولا قوة ولا نفع فيه
لاجله ولضعف تاثير لا في تجوز الرفع في اسمها عند التكرير ويجب

عند التعريف

عند التعريف والفصل وبدون ذلك ايضا عند المبرد بخلاف ما
والعطف قال اي حمل المعطوف المنكر على اسم لا المبني على لفظه
وعلى محله جائز على اللفظ قال محمولا على اللفظ اي منصوبا
وعلى المحل جائز قال ومحمولا على المحل اي مرفوعا وقال اذا كان
المعطوف نكرة بخلاف لا غلام لك والفرس اذ رفعه واجب لعدم
تاثير لا في المعرفة مثل لا اب وابناء وابن قال بالنصب والرفع
وقال وساير التوابع لا نص عمم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
التوابع المنادى كذا ذكر الاندلسي ومثل لا اب له ولا غلام له
جائز قال ولا ناصري له وقال والكسر السابع لا اب له ولا غلامين له ولا
ناصرين على البناء لشبهها قال مفعول له اي اجيز لشبهها والجملة
معللة له قال مفعول به للتشبيه واللام زائدة لتقدمه عمل المصدر
بالمضاف قال صفة التشبيه لمشاركته قال متعلق بالتشبيه
له قال متعلق بقوله لمشاركته في اصل معناه قال وهو اختصاص
المضاف ومن قال قال ولاجل ان جوازه للتشبيه بالمضاف للمشاركة
في اصل معناه وهو الاختصاص لم يجز قال هذا التركيب
لا انا فيها قال لعدم معنى الاختصاص قال وافق سيبويه صاحب
المفصل في ذلك قائلا بانه مضاف اليه واللام زائدة لتاكيد الاضافة

ولا راحق وليس بمضاف لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا
وقال وهو لزوم الاستواء بين المعرفة والنكرة في المعنى وفيه لان
الاستواء يستلزم الاتحاد والممنوع هذا لا ذاك على ان امتناع الاتحاد
بين معنى المعرفة والنكرة ايضا ممنوع الا اذا كان من كل وجه وههنا
ممنوع خلافا لسيبويه ويحذف كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس
عليك خبر ما ولا قال مبتدا محذوف الخبر اي منه خبر ما ولا
المشبهتين بليس هو المسند ابتداء الكلام او مبتداء خبره قوله هو
بليس قال متعلق بالمشبهتين وقال في النفي والدخول على الاسمية
هو المسند قال احتراز عما هو مسند اليه وقال اي اسم ما ولا فلا يرد
نحو يضرب في زيد يضرب ابوه لكنه يقع قوله بعد دخولهما ح مستدركا
فالاول اعتبار الحيثية حيث لم يقصد في اسناد يضرب كونه بعد دخولهما
قال غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يرد نحو يضرب في ما زيد
رجلا يضرب بعد دخولهما قال اضافة المصدر الى الفاعل وقال
احتراز قال اضافة المصدر الى الفاعل وقال احتراز عما كان مسندا بغير
دخولهما كخبر المبتداء ونحوه وهي لغة حجازية قال اي انتصاب خبر ما ولا
باعتبار الخبر واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قايم او انتقض
النفي بالا قال نحو ما زيد الا قايم وقال الموجبة للاثبات بعد النفي وقال

نحو ما الدهر

ما الدهر الا محبوبا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا محمول
على التشبيه محبوبا او دوران محبوب بحذف الفعل او حذف المضاف
وعلى جعل المعذب مصدرا ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد الا
وقال وبطلان العمل اما في زيادة ان وتقدم الخبر فللفصل وتغير الترتيب
مع ضعفهما واما في الوقوع بعد الا فلان عملها بسبب المشابهة بليس
وهي مبني على النفي فينتفي بانتفائه او تقدم الخبر قال على الاسم
نحو ما قايم زيد بطل العمل قال فاعل بطل وقال اي عمل ما حصل
فيه شيء من ذلك وقال اي عمل ما ولا وفيه ان احد الشرط منقيد بما
ولا يترتب عليه حكم كليهما واذا عطف عليه قال على خبر ما ولا
بموجب قال بحرف يفيد ايجاب النفي كبل وهل ولكن وقال نحو
ما زيد قايما بل قاعدا فالرفع قال واجب والجملة جزاء الشرط
وقال لانتفاء النفي الموجب للتشبيه بليس المجرورات قال مبتداء
او خبر مبتداء محذوف هو قال فصل او مبتداء ما اشتمل على
علم المضاف اليه والمضاف اليه كل اسم قال حقيقة او حكما وقال ونحو
قوله يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ في الصور بتاويل المصدر
نسب اليه شيء قال اسما كان او فعلا بواسطة حرف الجر قال
اي حرف جر مما لا يلايم المحل وقال احتراز عما نسب اليه شيء لا بواسطة

حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة وقال
نحو غلام زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد لفظا قال حال
وفيه ان وقوع المصدر حالا لا يكون سماعيا قال خبر كان المحذوفة
اي ملفوظا كان الحرف او مقدرا او تقديرا قال اي بواسطة
تلفظ حرف جر قال ويشكل ذلك في نحو الحسن الوجه مما اضيف
الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه
لتقديرها وقال الحسن الوجه من باب الاضافة الى المشبهة بالمفعول
بدليل ان فاعله مضمر فلو كان من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد
الفاعل وعلى هذا يمكن تقدير من البيانية مرادا قال نحو غلام زيد
وخاتم فضة وقال احتراز عن نحو صمت يوم الجمعة قال الحرف غير
مراد وقال اي ظاهرا اثره اي مجرورا ما بعد وفيه انه يوجب الدور
لاخذ المضاف اليه في تعريف المجرور وفي تعريفه وفيه ان تعريف المجرور
بما ذكر لفظي فلا توقف ولا دور فالتقدير شرطه ان يكون
قال خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول المضاف اسما
مجردا وقال لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف نحو مررت بزيد وقال
وفي العبارة قلب اي مجردا هو عن تنوينه والمقلوب مقبول عند
السكاكي مطلقا تنوينه لاجله وقال وما يقوم مقامه وقال

مفعول ما لم يسم فاعله وقال لو تعدد ككم رجل وضاربك وخرج
بيت الله وقال فلا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين
لاجل اللام لا لاجل الاضافة وقال اي تنوينه او ما قام مقامه
حقيقة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن الوجه وضاربا زيد و
ضاربوا زيدا وحكما نحو الحسن الوجه حيث حذف ما اضيف اليه
فاعله الذي هو كالجزء منه والمضاف اليه قايم مقام التنوين فلما
حذف من فاعل المضاف فكانه حذف من المضاف لمكان الجزئية نحو
الضارب الرجل وان لم يكن مجردا بتنوينه لاجل الاضافة لكنه محمول
على الحسن الوجه فكان في حكمه وهي قال الاضافة بتقدير الجار
معنوية ولفظية قال منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون المعنى
فالمعنوية قال فعلامة المعنوية كون المضاف كذا او المعنوية
داب كون المضاف كذا والا لم يستقم الحمل ان يكون المضاف
غير صفة قال وكونه غير صفة مضافة الى معمولها اما ان يكون غير
صفة كغلام زيد او يكون صفة لكنها يكون مضافة الى غير معمولها
نحو مصارع مصر وكذا الاضافة في هذا ضارب زيد امس لان المضاف
اليه ليس بمعمول للمضاف قال احتراز عن نحو ضارب زيد مضافة
الى معمولها قال احتراز عن خروج نحو مصارع مصر وكريم البلد لانه

صفة مضافة الى غير معمولها نحو كل رجل اما بمعنى اللام فيما قال
موصولة او موصوفة وقال في مضاف اليه الذي عدا جنس المضاف
وظرفه عدا جنس المضاف وظرفه وقال وهو ما كان مباينا له او اخص
مطلقا ولم يكن ظرفا له او بمعنى من قال عطف على قوله بمعنى
اللام في جنس المضاف قال اي فيما هو اخص من المضاف
من وجه كخاتم فضة وقال ونحو كل رجل بمعنى اللام اي افراد هذا
الجنس وفي كل واحد اشكال وقال فالحاصل ان المضاف اليه اذا كان
جنس المضاف كانت بمعنى من وذلك بان يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون
وكذلك العكس بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان كان بينهما مباينة
او كان المضاف اعم مطلقا وح يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد
ويوم الاحد وعلم العدد واما اذا كان المضاف اخص مطلقا
فالاضافة ممتنعة او بمعنى في ظرفه قال في المضاف اليه
الذي هو ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وقتل كربلاء وهو قيل قال
كونها بمعنى في قليل قال والاولى ان يجعل الاضافة الى الظرف
ايضا بمعنى اللام كما في ساير اصناف الاضافة بادنى ملابسة
فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة

لانها

لانها الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء اي كوكب له اختصاص
بالمراة الخرقاء بملابسة انها تسرع في انتهى الاسباب البناء عند طلوعه
لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور في احيانها اي في
اوقاتها وقال وبقي يكون المضاف اليه حسنا للمضاف ان يكون
بينهما عموم وخصوص من وجه وهذا معنى قول بعض المحققين
وهو ان يصح اطلاقه على المضاف وغيره ايضا فعلى هذا القوم ويوم
الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعين زيد وطور سيناء
وسعيد كرز كلها بمعنى اللام بعضها لعدم صحة اطلاق المضاف
اليه على المضاف وبعضها لعدم صحة اطلاقه على غيره
مثل غلام زيد قال مثال الاضافة بمعنى اللام وضرب اليوم
قال مثال الاضافة بمعنى في وبقيد قال اي الاضافة المعنوية
تعريفا قال اي تعريف المضاف مع المعرفة اي المضاف اليه المعرفة
نحو غلام زيد قال لسراية على التعريف اليه عن المضاف ولمكان الاتصال
والامتزاج كسراية التانيث كسقطت في بعض انامله وقال بارادة
العهد فاذا قلت غلام زيد يراد به وصفا غلام له زيد خصوصية
بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او معهودا
بينك وبين مخاطبك ومجيئه لغير معين على خلاف وضع

الاضافة وقال فان قيل اضافة المعرفة يفيد للمضاف حصول
مرتبة المضاف اليه فخير ذو اللدم اذا اضيف الى العلم والضمير
في حكم فلم يكون صالحا قيل هذه فائدة ما بعد فلا تتغير بدون الاصل
وتخصيصا مع النكرة قال نحو غلام رجل وقال وفائدة الاضافة
مع النكرة التخصيص لا فادتها تعليل السوع لخروج ما يضاف الى
غير ذلك النكرة وقال الا في غير وشبهها فانها تفيد عمما في الابهام اللهم الا ان
يكون المضاف اليه حدا واحدا فقط ومثل شتر مخ بعرفة لعلم الابهام
والا في حسبك وسرعك وكفك ونحوها لكونه بمعنى الفعل والا في نحو
واحد امه وسيد اهله وعبد بطنه على راي سيبويه ولم يكرم ولم يسلم
والتعليل يعود الضمير المضاف اليه الى المضاف فوجب ان يكون نحو فلان
صدر بلده ورئيس صلته كذلك ولم يقل احد قال فان قيل الا فرق
بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو اليوم والصعق والفرزدق
وابن دالان وابن كراع لزوم تعريف المعرف مع اختلاف جهتي التعريف
وافادة زيادة المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فما انا هم جوزوا هذا دون
ذاك هل " وشرطها اي الاضافة المعنوية تجريد المضاف اليه
قال لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا لادنى وهو التخصيص
مع الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة كان تحصيل الحاصل

وقال

وقال اي احد رده من حقيقة بان كان ذا لام فحذف لامه او علما
فاول بالنكرة او حكما كما في غلام زيد سربل الملكي مرة الخصم صنيف
فم البركة وسحبان الذي صعر جسم البعوضة من التعريف قال
لم نقل من حروف التعريف ليتناول العلم ونحوه وقال لصعر حيث لا
يفيد تعريفا ولا تخصيصا لحصول التعريف به واورد بانه المرء
اصاصف في الاضافة الى المساوي فحمل عليه صورة الاضافة الى
الاعرف طردا للباب وما اجازه الكوفيون قال لجواب ما نقله
الكوفيون من لثلثة الا ثوابعه شبه من العدد ضعيف وقال
تمكنهم بالالحاق للمضاف والمضاف اليه فيما صدق عليه غير صحيح
لاستلزامه جواز الخاتم فضة الصم ولم يقل احد فاللفظية
ان يكون صفة قال فعلامة الاضافة اللفظية تجريد المضاف من
المبتداء او اللفظية داب كون المضاف صفة تجريد المضاف من
الجر حتى يستقيم الحمل وقال قياسا واستعمالا اما القياس فما ذكر
من لزوم تحصيل الحاصل واما الاستعمال فما ثبت من الفصحاء من
ترك اللدم نحو قوله لانك لم تذ عقدت يداما واحة صنعا وادرك
خمسة الاشبار وغير ذلك واما ما جاء في الحديث من قوله بالف دينار
فعلى البدل دون الاضافة وقال اخرا اذا لم يكن صفة كغلام زيد

مضافة الى معمولها قال احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير
معمولها نحو مصارع مصر وكريم العصر وقال متعلق بمضافة
مثل ضارب زيد قال اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه
قال اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا يفيد الا تخفيفا قال
ولا يفيد تعريفا ولا تخصيصا لكونها بتقدير الانفصال وقال مستثنى
مفرغ في اللفظ قال حقيقة او حكما قال فان قيل ما فائدة
قوله في اللفظ قيل فائدته الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق
التقابل صريحا وقال التخفيف بحذف التنوين المقدرة في حواج
بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما اذ المقدرة كالملفوظة
ومن ثم جاز قال هذا الكلام وقال اي ومن اجل ان الاضافة
اللفظية لا يفيد تعريفا وقال ولاجل ان الاضافة اللفظية لا يفيد
الا تخفيفا فان قيل تسلم اشارته الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام
مبني على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له
بعدم افادتها التخصيص قيل جاز مررت برجل حسن الوجه قال
لحصول المطابقة بنكارة الصفة والموصوف حيث لم يفد الاضافة
اللفظية ولو افادت التعريف لعدم المطابقة وامتنع بزيد حسن
الوجه قال لنكارة الصفة مع تعريف الموصوف ولو افادت الاضافة

اللفظية

اللفظية لجاز لحصول المطابقة وجاز الضاربا زيد قال لحصول
التخفيف بحذف نون التثنية وامتنع الضارب زيد قال اذ التنوين
حذفت لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف خلافا للفراء
قال بخلاف هذا القول خلافا للفراء ولو حمل على ضارب زيد كما حمل الضاربك
على ضاربك لم يبق لاشتراط افادة التخفيف فائدة في صورة ما وقال
فانه اجازه قولا بتقدم الاضافة على اللام واجيب بان الاضافة على
هذا يكون صانعة بناء وان كانت مقيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال
اللام وعدم بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما
عرضت الاضافة لاجله على ان القول بتاخر اللام المتقدم لفظا وحسا
مجرد الدعوى يخالف الظاهر وضعف الواهب المائة الهجان قال
صفة المائة او البدل البيض من النوق يستوي فيه الواحد والجمع
كالفلك وقال اي ضعيف هذا الكلام لكونه باعتبار العطف من باب
الضارب زيد والحسن الوجه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها
وان كان الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه
وقال اضافة اسم الفاعل الى المفعول اي الذي يهب المائة الهجان اي
ابيض من النوق وعبدها اي تلك المائة ولو نصب حملا على المحل
او على المفعول معه لم يضعف فان قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه

فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه قيل لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل
فيه ما يحتمل في المتبوع كما قدرت شاة وسخلتها وبازيد والحارث
ونحو ذلك احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون
امتناعه قال سي اي راعيتها على الاستعارة اذ الراعي قايم بخدمة
المواشي كالعبد او على الحقيقة والاضافة بادنى ملابسة ككوكب
الخرقاء وحد طرفك وانما جاز الضارب الرجل قال لا قول
بالاستغناء الاضافة على التخفيف وقال مفعول له للفعل المفهوم
انما جوزا حملا او لجاز بجعله مصدرا مجهولا والا لاتحد الفاعل
على الوجه المختار في الحسن الوجه والحسن الوجه برفع الوجه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول وقال جواب سوال وهو ان يقال
جاز الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التعريف باللام
دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه
لكنه انما جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه
بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل اذ الاصل
الحسن وجهه ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف
اليه معرفين باللام والضاربك قال جواب سوال آخر وهو ان
يقال جاز الضاربك عن الاضافة وان لم يفد تخفيفا وقال عطف

على قوله

على قوله الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك وشبهه حملا على
ضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف قال والكاف مجرور المحل
على الاضافة وقال دون قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل
على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه ح لا يحتاج
جوازه الى حمل حملا قال مفعول له كما مر وعلى ضاربك قال
متعلق حملا وقال لمشاركة حذف التنوين قبل الاضافة والكاف
مجرور المحل على الاضافة وقال واضافته يفيد التخفيف بحذف
التنوين المقدر اذ التنوين الساقط لاتصال المضمر ونحوه من غير
اللام والاضافة مقدرة فاذا غيرت الاضافة سقطت من التقدير
فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدرة كالملفوظ ولا يضاف
موصوف الى صفة قال اذ الموصوف اخص او مساويا والمضاف
لا يجوز ان يكون اخص او مساويا للزوم كونه مباينا او اعم فيتنافيان
ولا صفة الى موصوفها قال للزوم تقدم الصفة الى موصوفها
او تاخر المضاف على المضاف اليه وكلاهما ممتنع ومثل المسجد
الجامع قال جواب ما يقال ان الجامع والغربي والاولى والحمقاء صفات
قد اضيف اليها موصوفاتها وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متاول قال بحذف الموصوف من المضاف اليه اي مسجد

الوقت الجامع وجاب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة
الحية الحمقاء ومثل حمرد قطيفة قال جوابه ما يقال ان الجرد والاد خلاق
صفتان للقطيفة والثياب وقد اضيفتا اليها وقال الجرد حمامه كثاره
يعني كهانة والقطيفة كليم شب بوش ماروه واخلاق ثياب
متاول قال جمع خلق كهمه وقال يجعله من باب اضافة الاعم الى الاخص
للخصاوسا با من باب اضافة الصفة الى موصوفها وقال بان الاصل
قطيفة حمرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف فبقي الصفة صبهته
فاضيفتا الى ما كانت موصوفا للتخصص والبيان بتجريدها النظر عن كونه
موصوفا كما قيل والمومى اليه ان الطرسا ما للعادات بالطرح اقعدما
للصفة على الموصوف ولا يضاف اسم مماثل قال مفعول ما لم يسم
فاعله للمضاف اليه قال مفعوله به لقوله مماثل وقال الجارد والمجرد
مفعول ما لم يسم فاعله للمضاف وقال اي لما صير مضافا اليه
على تقدير الاضافة في العموم قال ظرف لقوله مماثل والخصوص
كليث واسد قال مثال المراد وبين من المعاني قال ونحو وله من لبوث
الاسد متاول معناه لبوث كاملة من بين اللبوث بحث انها اللبوث
بالنسبة الى سائر اللبوث كما يقال هؤلاء خواص واشراف الاشراف
لعدم الفائدة قال علة لما تضمنه لا يضاف اي صفت اضافته

لعدم

لعدم الفائدة ولا يفيد المعنى سوحه المعنى الى المفيد وبقاء اصل
الفعل موحا بخلاف كل الدراهم وعين الشئ قال ذلك الشئ
واللام للعهد فانه قال فان المضاف اليه مختص قال ولا مماثل
المضاف في العموم والخصوص وقولهم سعيد كرز قال جواب
ما يقال ان سعيدا مماثل كرز في المفهوم حيث انهما علمان لشخص
واحد وتقدير الجواب انه متاول ونحوه متاول قال باراده المسمى
بالاول واللفظ بالثاني اي سعيد المسمى باسم كرز واذا اضيف
الاسم الصحيح قال الي ليس في آخره حرف علة والصحيح في كلام النحاة
يقع هذا اذ يحترز عن اواخر الكلم او الملحق به قال بالصحيح وقال
وهو ما اخره واو او ياء قبله ساكن كدلو وظبي وانما كان ملحقا
بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يقبل عليها حركة لمعارضة
خفة السكون ثقل الحركة وكان حرف العلة بعد السكون مشابها لبعد السكون
في الوقوع بعد استراحة اللسان والاستقال عليها الحركة بعد السكون
يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر قال لموافقة
الياء وقال نحو غلامي وولدي وظبيي والياء مفتوحة قال
والجملة الاسمية حال او عطف قال الحال او العطف لا اسمية على نحو
لا مال لعالد هم المصروف صرفا لكن غرضها وهو منطلق وقال

اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لانه يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على حركة الفتح للخفة
او ساكنة فان كان آخره الفا قال اخي الاسم المضاف الى ياء
المتكلم وقال هي حكم الاسم الصحيح فاحفظ مذكر حكم المقصور والمنقوص
ثم قال لعدم الموجب للانقلاب وقال الالف نحو عصا
ورحى وهذا قال الاسم قبيلة بعلسا العرابسة باء قال
لمشاكلة الباء وقال حال كونها للعرابسة وقال والف النسبة علامة
فلا تقلب كغلامي وان كان ياء ادغمتا في فان كان آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم كعاصي وضاربي فتى واصبى وصاد
قال لاجتماع المثلين وان كان قال ساكنة كمسلمي والاصل
مسلموي وقال اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم قلبت ياءً
قال لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة كمرمي وادغمت
قال الياء في الياء وفتحت الياء للساكنين قال في الصور البيت
المنكودة وقال للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون فصح
تحرزا عن ذلك واما الاسماء الستة فاخي وابي قال اجراءها
مجرى العلة من آخر لسامحري الصحيح وقال فيقال في اضافة بعضها
الى ياء المتكلم اخي وابي ولا يعرف لتقديم الاخ على الاب في الذكر وجه

اللهم الا ان يقال قوله واجاز المبرد اخي وابي قال فقط وهو وقاية
جار الله وقال ليس بفصيح وقال باعادة المحذوف كسائر اسوا صا
وفيها والادغام بعد الابدال بالياء كمرمي وقال متمسكا بقوله وابي
مالك ذو المحار مدارها احتمال كونه جمع سلامة كما في قوله وقد
ساد الاسماء برفع النون وقال وروى ابن يعيش وابن مالك
عنه ادغمي الاربعة قوله وبقولها قال للعايب دون المخاطب
بقرينة فمي قوله حمي وهني قال في اضافة حم وهن قوله ويقال
في الاكثر وهي في عراة الفصيح قال بتعويض الميم عن الواو وقال صرح هنا
بلقط دون ولم يعطف على اخي وابي تحرزا عن نسبة الهن والحم
الى نفسه ولو قال ويقال لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى المخاطب
اقول مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الاسم
اللهم الا ان يحذف المضاف قوله فاذا اطلقت قيل اخ واب قال الكبيد
وفم وقال وجاء اخ دون اب قوله كذلك مطلقا وقال ويقال
في تثنيتهما ابان واخان وفي جمعهما ابون واخون وقال وجاء اخا
وابا كهما مطلقا ويقال في تثنيتهما ابوان واخوان واب واخ مشددين
وجاء ابك واخاك مع ابي بالحركة مضافين الى غير ياء اقول كذلك في الرضي
قوله وهن وفم قال وجاء اتباع الفاء الميم وحركات الاعراب

وقال وجاء مقصورا مع الملبس في الفاء مطلقا وقال وجاء
بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا قيل هو مبني على
الصورة وليس بلغة فيه قوله وفتح الفاء افصح منهما قال من ضمها
وكسرها قوله وجاءني مثل يد قال فيقال هذا اخو احمك ورايت
اخا احمك مررت باخي احمك قوله حماء قال وجاء مثل
وساء ايضا مطلقا فيقال حماء او حماك ورايت حماء او حماك
ومررت بحماء او حماك وقال ويقال هذا اخو احمك ورايت
حماء او حمك ومررت باخي احمك وقال فيقال هذه حموا وحموك
ورايت حما او حماك قوله وجاءني مثل يد مطلقا قال في
الافراد والاضافة ومررت بحوا او حوك قوله ودلو وعصا
مطلقا قال الافراد والاضافة وجاء فيه التصغير والقصر
وقال فيقال هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وهذا
هن ورايت هنا ومررت بهن وقال وجاءني بتشديد الواو
مطلقا قوله وذو اضيف الى مضمر قال لانه وضع وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس والصغير ليس باسم جنس وقال ونحو اللهم صل على
محمد وعلى ال محمد وسادات كما سلطلكن ايدينا القطع قوله
ولا تقطع قال عن الاضافة لوضعها لازمتها قوله التوابع قال التعريف

التوابع من الاسماء اذ البحث في قسم الاسم فلا يرد نحو ان وضرب
ضرب لعدم الاعراب قوله كل ثان قال كلمة كل لبيان الاطراد وقال
اي متاخر فلا يرد الصفة الثانية والثالثة فصاعدا قوله باعراب
سابقه قال الاضافة للجنس وقال الاضافة للعهد الذهني
وقال ولو محليا فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال وقال المراد ما
هو اعراب حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني بائع الخاتم ولا جل ظريفا
وقال على تقدير ان يكون له اعراب ولو رخصيا فلا يرد نحو ضرب
ضرب زيد وان زيدا قائم وزيد قائم قوله من جهة واحدة
قال اي مقتضي واحدة وقال احتراز من خبر المبتدا والمفعول الثاني
والحال ونحو ذلك مما هو ثان باعراب السابق لا من جهة واحدة
بل اعراب الثاني من جهة اخرى وقال وحدة فردية فلا يرد المفعول
الثاني من باب علمت واعطيت اذ جهة نصبها صحة نوعا
وهي المفعولية لاوجد الان مفعولية الثاني غير مفعولية الاول
وقال اي عمل واحد لانه يقع عمل العامل على المتبوع والتوابع اصالة
واحدة وقال فرفع عاقل في جاءني زيد عاقل من جهة فاعليته
موصوفيته لا من جهة فاعليته اخرى لاحوال وسائر التوابع فاعرف
قوله اللغة تابع قال احتراز عن غير التوابع وقال عدم النعت لكثرة

لكثرة جهات تبعيته قوله يدل على معنى في متبوعه قال احتراز
عن ساير التوابع وفيه وقال حقيقيا كان او سببيا فلا يرد نحو جاءني
رجل حسن غلامه وقال احتراز عن ساير التوابع سوى نحو قوله
جاءني القوم كلهم اجمعون فانه ذكر حيث يدل على الشمول والاجتماع
وقال وذكر بهذه الحيثية فلا يرد نحو جاءني زيد صديقك
على البدل او عطف البيان ونحو اعجبني زيد علمه ونحو ذلك
قوله مطلقا قال في جعله احترازا عن الحال نظر لخروجه بقوله
تابع وقال اي غير مقيد بحال النسبة وفيه احتراز عن التاكيد نحو
جاءني القوم كلهم اجمعون فانه يدل على متبوعه وهو الشمول
والاجتماع ولكن مقيدا بحال النسبة فاحفظ فهذا مما سمح به خاطري
قوله وفايدته قال النعت تخصيص او توضيح قال نحو يا زيد
التاجر عندنا وقال نحو جاءني رجل عالم فانه يفيد التخصيص
حيث خرج الرجل الجاهل وقد يكون بمجرد الثناء والتعظيم نحو
بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وقد يكون النعت للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام ووقت
من الاوقات قوله او التاكيد مثل نفخة واحدة قال للتاكيد
اذ الوحدة يفهم من التاء في نفخة قال او الكشف نحو الجسم الطويل

العريض العميق كذا والفرق بين النعت المؤكد والكاشف المؤكد
يؤكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشف
يكشف عام المسمى كالامثال المذكورة ولم يذكر الكاشف قال بالمؤكدة
قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره اذا قال قيد لكونه
غير مشتق قوله كان وضعه كعرض المعنى للدلالة على المعنى قوله
عموما قال صفة مصدر اي وضعا عاما وقال دلالة عامة وقال
اي في جميع الاستعمالات قوله كتميمي وذي مال او خصوصا
قال اي دلالة خاصة وقال وضعا خاصا وقال اي في بعض الاستعمالات
قوله مثل مررت برجل اي رجل قال اي رجل كامل وقال فاي
انما يقع صفة للنكرة في موضع المدح قوله وبهذا الرجل قال
فان اسم الجنس انما يقع صفة للمبهم قوله وبزيد هذا قال فان اسم
الاشارة لا يقع الا صفة للعلم او للمضاف الى العلم او الى المضمر
او الى صلة قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية قال لان الدلالة
على المعنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة
وقال اما الانشائية فلا يقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا
لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته
في نفسه قوله ويلزم الضمير ويوصف بحال الموصوف قال بحال قائمة

بدر
الحال

بالموصوف نحو مررت برجل حسن والحسن حاله وقال الجاربردي
مفعول ما لم يسم فاعله قوله ويجاء منه نحو مررت برجل حسن
غلامه فالاول قال الرضي يتبع تمام الموصوف قوله يتبعه
في الاعراب قال يعني رفعا ونصبا وجرا وقال يوجد منها في كل تركيب
اربعة وقال كما كان الاتحاد بينهما فيما صدقا عليه وقيامه
بالموصوف قوله بالتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتانيث يتبعه قال الرضي يتبع الثاني يجاء منه تعلق الموصوف
قوله في الخمسة الاول قال الجمع الاول وقال ويوجد منها في كل
تركيب اثنان قوله وفي البواقي كالفعل قال المشبه به وقال الرضي في
الاحوال وقال من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وقال نحو مررت برجل قائمة جاريته وبامراة قائم غلامها وبرجلين
قائم ابوهما وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته قام غلامها
وقام ابوهما وذهب غلامهم وقال في اعتبار الفاعل في التذكير والتانيث
والتعيين والافراد وبهم حسن قام وحسن قاعد غلمانه قال ولا دخل كونه
في باقي الامور المذكورة كالفعل وقال كما يحسن يقعد غلمانه قوله
وضعفا قاعدون قال كضعف يقعدون وقال لانه كالفعل والفعل
اذا قدم على الاسم لا ثنى ولا يجمع وقال والعالم عيني يجاء كونه من باب

٩٤

اكلوني البراغيث قوله ويجوز نحو عدا زيد غلمانه قال العلم جمع بازيد
على الفعل وقال اذ جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع قوله
والمضمر لا يوصف قال لان الضمير المتكلم والمخاطب اوضح المعارف
واعرفها فتوضيحها تحصيل الحاصل وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى
الوصف الموضح والوصف المادح والذام وغيرها طردا للباب
قوله ولا يوصف به قال لان الموصوف اخص او مساو ولا شيء اعرف
منه ولا مساو له حتى يوصف وقال اذ المضمر عرا عن الموصوفية
للمعرفة وغيره وهو في التعريف فلا يقع موصوفا له قوله والموصوف
اخص او مساو الوصف قال لئلا يلزم كون الاصل الاعم من الفرع واي
اعرابي اجمل تعريفا وبحوجاءني زيد صديقك ضربت بزيد
هذا والرجل الذي كذا ممنوع منه على الوصف لاحتمال البدلية و
حمل الذي على ذي اللام للموافقة في الصورة وقال ولو اريد
الاخص او المساوي على اصطلاح اهل المنطق تناول الكلام الموصوف
المعرفة والمنكر لكنه يرد قولهم حيوان ناطق فان الموصوف هو الحيوان
ليس باخص ولا مساو الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا
بعد التوصيف بالناطق وبعد التوصيف بالناطق مساو للناطق
وبعد التوصيف بالابيض في قولهم حيوان ابيض اخص من الابيض

وح يكون هذا الكلام بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن
هذا الحكم اصلا لكنه يشكل ابتناء ما بني عليه اللهم الا ان يقال
قوله ومن ثم قال اي لاجل ان شرط الموصوف ان يكون اخص او مساويا
ولم يوصف ذو اللام اي ما فيه لام التعريف وقال مفعول
ما لم يسم فاعله الا بمثله قال اي المعرف باللام نحو جاءني
الرجل العالم وقال اي بذي اللام ولو صورة فلا يرد نحو قل ان الموت
الذي تفرون منه لكونه في حكم المعرف باللام وان كان تعريفه
بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة ولكونها مع الصلة
بمعنى اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب او بالمضاف الى مثله
نحو جاءني الرجل صاحب الفرس قال اي المعرف باللام ولو بواسطة
نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس وقال وزعم بعضهم انه يوصف
بجميع المضافات واجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد وامثاله
وعلى ما ذكره المص محمول على البدل وانما التزم قال جواب ما
يقال لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذوي اللام في الرتبة
فالاسم التزم فيه ذو اللام دون المضاف الى ذي وقال جواب ما يقال
ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذي اللام لكونه اعرف من ذي اللام
فينبغي على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف اخص او

مساويا له ان لا يفترقا جوازا وامتناعا كما في وصف ذي اللام وتقدير
الجواب انه التزم وصفه بذي اللام لابهامه المقتضي لبيان الجنس وذلك
لا يتصور لمثله ولا بمضاف المكتسب ذلك من المضاف اليه اذ لو اكتسب
المبهم الظهور منه كان الاستعارة من المستعير والسؤال من
السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل عن هذا الباب قوله وصف
باب هذا بذي اللام للابهام قال الذي والتي والمحمولين على ذي
اللام للصورة او لكونها مع الصلة بمعنى ذي اللام قوله ومن ثم
ضعف مررت بهذا الابيض وان كان الصفة ذا اللام من حيث
ان البياض عام لا يختص بجنس فلا يكون فيه بيان الجنس قوله
وحسن مررت بهذا العالم قال لان العلم مختص بالانسان فتبين
انه انسان وتبين الجنس قوله العطف تابع مقصود قال احتراز
عن غير البدل من التوابع لا غير مقصوده بل متبوعا بها قوله بالنسبة
قال اي باصل النسبة فلا يلزم قصده بكيفيتها من السلب والايجاب
فلا يرد المعطوف بلا قوله الى متبوعه قال في تركيب واحد وقال احتراز
عن البدل لانه مقصود دونه وقال والمعطوف عليه بل مقصودا ابتداء
والمعطوف انتهاء بتبدل الراي وكلاهما مقصودان بهذا الطريق
فالاضراب لا يجامع القصد وهو الفرق بينه وبين البدل الغلط

وصف باب هذا

العطف

لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا لابتنائه على سبق اللسان
قوله بتوسط قال ببيان حكم بعد تمام الحد قوله بينه وبين متبوعه
قال متبوع الحد قوله احد الحروف العشرة وسياتي ذكرها قال ببيان
الحروف العشرة في قسم الحرف قوله مثل قام زيد عمرو واذا عطف
على الضمير المرفوع المتصل اكد قال ولا ضمير في استقلال التاكيد وعطف
البيان مع جزئية المتبوع لمعارضة الاحتياط في عدم القصد
اياه اولا في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لانه متبوعه
ولان كان متبوعا لكنه محتاط في حكم النتيجة فيتعارض فيهذه الجهة
جهة المتبوعية ولا يستقيم احتياطه جزئيته مع استقلال تابعه
وفي العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودان وقال والتاكيد
وعطف البيان وان كانا مستقلين لفظا لكنهما غير مستقلين حكما
لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيتبعان الضمير المتصل الذي هو كالجزء
لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف حيث هو
مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما كالبدل لانه هو مقصود له
كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود بحيث انتفى حكم النتيجة وهو متبوع
لفظا لا معنى فاحتيج في احتياط هذا النوع عن متبوعه واستقلال تابعه
مع جزئيته بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ

احتياطه عن التابع فاعرف منفصل نحو ضربت انا وزيد قال
ليكون عطفا على المتصل من هذا الوجه قوله وانما جاز
تاكيد الجزء والبدل منه وبيانه دون العطف عليه للافتراق
بينه وبينهما في القصد والمعاده وعدمهما وانما لم يجز تاكيد
المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم القصد
والمعاده لخوف اللبس بالفاعل لانهما يليان الفعل كثيرا بخلاف
كل واجمع قوله الا ان يقع قال في جميع الاوقات الا وقت وقوع
فصل قوله فصلا فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيدا قال فانه
عطف على وزيد على التاء في ضربت بمكان الفصل قوله واذا
عطف على الضمر قال مفعول ما لم يسم فاعله قوله المجرور عند
الكافة نحو مررت بك وبزيد قال والمعطوف هو المجرور
العامل مكررا وجر بالاول والثاني كالعدم معنى مثل قولهم
بيني وبينك ارسى لاضافة الى المتعدد وقيل جر بالثاني في
كما في المعجم والحرف في يم اسم السلام وكفى بالله وهو الاصح وقال
ليلا يلزم العطف على الجزاء والتاكيد غير ظاهر لاحتياجه الى
استعارة المرفوع للمجرور لامتناع الانفصال فيه وقال نحو قوله
تعالى تساءلون به والارحام ساد وقيل العامل المقسم دون العطف

والمعطوف في حكم المعطوف عليه قال فيما يجب ويمتنع وقال الا
فيما تختص به ولا يتعداه كبناء لا رجل وزيد في يا زيد وعبد الله
وكالتحرز عن اللام في يا زيد والحارث وكاشتمال الضمير في يا زيد
شجاع وغلام ونحو ذلك وقال ونحو ررت شاة وسخلتها
فيقدر التنكير لقصد عدم التعيين اي ررت شاة سخلة لها
او محمول على نكارة الضمير كرب رجلا على الشذوذ وفيه وقال
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل
وزيد وقيل ممتنع والفرق ان الضمير عائد الى المائة وهي معرفة
باللام فكان الى ضميرها في حكمها فكان الواهب المائة بخلاف زيد
حيث يكون التقدير الضارب زيد قوله ومن ثم قال ولاجل ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع قوله لم يجز في
ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع قال لانه لو نصب
او جر عطف على الخبر لزم عدم ما وجب في المعطوف عليه
وهو الضمير العائد الى اسم ما وفيه وقال يجعل عمرو مبتدا وذاهب
خبرا مقدما عليه ولا يجوز النصب بالعطف على معمول عامل
واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم قوله وانما جاز قال
جواب سوال وهو ان يقال نظر صلة الذي وفيه ضمير ولا ضمير

فيما عطف عليه وهو قول الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لانها فاء السببية قال لا العاطفة وفيه وقال وكفى بها بهاء رابطة
وفيه وقال ان كانت للسببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين
كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب
هو زيد بالربط في الجملة الثانية لصيرورة الجملتين بالفاء
بمنزلة جملة واحدة فيكتفى بالربط في احديهما قوله واذا عطف
قال لا يعرف لاستعمال اذا والماضي ههنا جهة فليتامل وقال
وفي استعمال اذا والماضي ههنا اعتبار لطيف وهو اشارة الى
ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان
ادعى المخالف عليه وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه
ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف قوله على
عاملين مختلفين لم قال في ترتب عدم الجواز على وجود العطف
نظر والصواب ان يقال لم يجز العطف على عاملين مختلفين
وقال لامتناع قيام الحرف الضعيف مكان عاملين مختلفين
قال بخلاف العطف على معمولي عامل واحد فانه جائز وفاقا
نحو ضرب زيد عمرا وبشر بكرا وقال قوله خلافا للفراء فانه جوزه
مطلقا قياسا على العطف على معمولي عامل واحد وقال انما لا يجوز

لان الواو اذا قام مقام ان في فقد وقع بيني وبين مجرور فاصل
احسن اذ التقدير في عمرو والحجرة قوله الا في نحو في الدار زيد او
الحجرة قال اي الا في صورة تقديم المجرور لمجيئه في كلامهم بالكل
سوداء تمر ولا بيضاء شحمة اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد
بالليل نارا او اقتصر الجواز على صورة السماع لانه ما خالف
القياس يقتصر على مورد السمع قوله خلافا لسيبويه فانه منعه
مطلقا وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة
اي عرض الاخرة في بعض القراءة قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع
قال معنى التقرير ههنا ان يكون معنى التاكيد ثابتا في المتبوع و
يدل عليه صريحا وقال خرج ما سوى التاكيد سوى الصفة المقررة
وذلك في عطف البيان والعطف بالحروف والصفة غير المقررة
ظاهرا وكذا في البدل لان متبوعه منحى غير مقصود فلا يكون تقريره
مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما صدق عليه
البدل التقرير المتبوع من حيث هو متبوع وقال فان قيل انه قد ذكر
صاحب المفصل نحو يا زيد زيد من البدل اذ يصدق عليه هذا الحد
قيل انه لو ذكر بهذه الحيثية فلا شك انه تاكيد فان ذكر زيد ولا يجب

ان يكون توطية لذكر غيره فتكريم ابدا لان يقصده دون غيره مذكورة
بانها بهذا الطريق يكون بدلا لكونه مقصودا دون الاول ولا خير
في كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمان
قوله في النسبة او الشمول قال نفسها او صفتها وقال نحو جاءني
زيد نفسه وفيه وقال تميز عن النسبة في اضافة الامر الى المتبوع اي
تقرر نسبة المتبوع او شموله وتميز لذات المذكورة الباقية بالاضافة
وهو الامر وقال خرج نفخة واحدة وامس الدابر لان تقررها
في المعنى الافرادي لا في النسبة او الشمول وفرق المص بان تقررها
بالتضمن دون المطابقة وفيه نظر اذ اجمعون كذلك على ان الصفة
الكاشفة مقررة بالمطابقة فلا بد مما ذكرنا وقال كون اجمعون دالا
على صفة الاجتماع لا ينافي تقريره باجمعون واتباعه لانه قد قرر
الشيء مرارا فلا يرد ما ذكر في بعض الشروح وقال ولا يتناول هذا
التعريف نحو ان زيدا لعدم التقرير في النسبة او الشمول ويجري في
الالفاظ كلها يشير الى تناوله اياه والجواب ان يراد في النسبة او
الشمول نفسها او صفتها وان المكررة تقرر صفة نسبة الجملة وهي
كونه انكاريا او طلبية لا ابتدائيا ويجعل التعريف لنوع من التاكيد
وهو التاكيد الاسمي والضمير في هو لفظي ومعنوي يرجع الى الجنس

دون التاكيد المعرف فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على
دخوله فيه قوله وهو لفظي ومعنوي قال عايد الى التاكيد بمعنى
التقرير لا بمعنى التابع المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ والتاكيد
هو المتكرر لا التكرار وهو من باب الاستخدام ويمكن ان يعود الى
التاكيد ويحمل قوله تكرير اللفظ بالفاظ على ما يصح به الحمل قوله
فاللفظي قال التاكيد اللفظي وقال فالتقرير اللفظي فان قيل ان اريد
بالتاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول بعينه لا يندرج فيه نحو ضربت
انت وضربت انا وجايع نايع وليث اسد وان اريد التكرير ولو بايقاع
المرادف لدخل الضعفين اكتعون ابتعون قيل المراد الاخير ويراد
من هذه الالفاظ ممنوعة لكن الفرق بين ابصع وابتع وهي حيث
هيث مشكل لعدم الترادف فيهما اللهم الا ان يمنع كون هيث تاكيدا
ويجعل صفة اخرى لموصوف حيث فليتامل قوله تكرير اللفظ الاول
نحو زيد زيد قال اي ما به تكرر اللفظ الاول او يراد الحقيقة وقال
ولو حكما بالترادف نحو ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك
وقيل الاول تاكيد والثاني بدل وهو عجيب لعدم الفرق قوله ويجري
قال اي التاكيد اللفظي قوله في الالفاظ كلها قال اسماء واقعا او حروفا
او جملا او مركبات تقييدية او غيرها وقال وقد يراد فيه عاطف نحو

والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فلا تحسبهم
بعد ولا تحسبهم وغير ذلك ونحو قرات الكتاب سورة سورة وجاء
ربك والملك صفا صفا وبيت له حسابه بابا بابا وجاء القوم ثلثة
ثلثة ليس من باب التاكيد ولا من شيء من التوابع وجعله تابعا
غلط وانما يكون تكرير المعنى والثاني غير الاول معنى واعراب الاول
والثاني اعراب واحد لتناولهما بلفظ واحد وظهر في موضعين
تحرزا عن الترجيح بلا مرجح قوله والمعنوي بالفاظ محصورة قال
والتاكيد المعنوي كلي ملتبس بجزئيات محصورة وقال والتقرير
الاول قوله وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابصع
قال وهي موكدات لاجمع وقيل لا معنى لها مفردة كحس وبس وقيل
اكتع ماخوذ من حول كتيع اي نام وابصع من بصع العرق اي سار
وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة فالاولان قال
اي النفس والعين قوله يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما قال
اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث وقال
يقال جاء زيد نفسه وجاء الزيدان انفسهما والزيدون انفسهم
والمراة والنساء انفسهن نحو نفسه نفسها نفسهما وانفسهما
وانفسهن وقال في جمع المونث وغير العاقل من المذكر وقال ما يراد

صيغة الجمع في النسبة وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
والاول اولى قوله والثاني للمثنى قال القسم الثاني وقال كما سمي
النفس والعين اولين سمي الثالث ثانيا وقال نحو جاءني الرجلان
كلاهما والمرأتان كلتاهما قوله تقول كلاهما وكلتاهما والباقي لغير
المثنى قال مما هو جمع حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اجمعون او حكما
اذا كان مفردا اخر يصح افتراقهما حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت
العبد كله وقال واجاز الاخفش اجمعان وجمعات وهو غير مسموع
قوله باختلاف الضمير في كله قال نحو قرأت الكتاب قوله وكلها قال
قرأت القصة كلها قوله وكلهم قال اشتريت العبد كلهم قوله وكلهن
قال تزوجت النساء كلهن قوله والصيغ في البواقي قال وباختلاف
الصيغ في البواقي قوله تقول اجمع قال في المذكر الواحد قوله جمعاء
قال في المؤنث الواحد والجمع بتأويل الجماعة قوله اجمعون قال
في جمع المذكر قال جمع في جمع المؤنث قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا
ذو اجزاء قال مفردا او جمعا وقال اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان
الا فيه وقال اي ذي امور متعددة فيتناول الافراد قوله يصح افتراقهما
حسا او حكما قال الجملة صفة اجزاء وقال سواء كان افتراقهما حسا
او حكما وقال تمييز من فاعل يصح او مفعول مطلق كضربته سوطا او خبر

كان المحذوف او حال بحذف المضاف اي يصح افتراقها او احس
او حكم غير ذلك قوله نحو اكرمت القوم كلهم قال تاكيد القوم وقال
نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا قوله واشتريت العبد كله قال
كلاهما نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما قوله بخلاف جاء زيد كله
قال لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا في حكم المجيء قوله واذا اكد
الضمير المرفوع المتصل قال اي اذا اريد تاكيد المرفوع المتصل
بالنفس والعين قال بخلاف المنصوب والمجرور لانه لا استتار
فيهما حتى يلزم الالتباس بالنفس والعين وقال بخلاف كل واجمع
واخواته قوله اكد بمنفصل قال او لا بمنفصل ثم بالنفس والعين
وقال لانهما يقعان فاعلين فيلزم التباسهما بالفاعل تاكيدين
في المستكن اذا لم يؤكد بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما
فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس ونحو ضربا هما انفسهما
وجربوهم انفسهم مع عدم الالتباس لو ترك التاكيد محمول على طرد
الباب قوله مثل ضربت انت نفسك قال تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده
بمنفصل قوله واكتع واخواه قال اخوا اكتع قال اي ابتع وابصع وقال
مثلا ونظيراه قوله اتباع لاجمع فلا يتقدم عليه قال اي لا يتقدم
اكتع وابتع وابصع على اجمع لكونها اتباعا له وقال ثم تقدم اكتع على

اخويه في الفصيح ثم اتبع على ابصع عند الزمخشري وتبعه المص
عند البغدادية والحربي بعدم ابصع على اتبع وقال ابن كيسان يبتدأ
ما بين سبب قوله وذكرها دونه قال اي ذكر اكتع وابتع وابصع
قوله ضعيف قال للزوم ذكر التبع بدون الاصل قوله البدل تابع
مقصود قال خرج العطف البيان وقال ظرف او حال اي متجاوزا
عن المتبوع وقال ابتداء وبقاء فلا يرد المعطوف ببدل وقال
ولا يصدق الحمل على المعطوف فكانهما مقصودان بهذا الطريق
قوله وهو بدل الكل قال اي بدل هو بكل وقال وفي اختلاف كيفية
الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها
اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيره نظر قوله والبعض قال
اي بدل هو البعض قوله والاشتمال قال اي بدل يختص غالبا
باشتمال البدل على المبدل نحو سلب زيد لونه او بالعكس نحو يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه قوله والغلط قال اضافة البدل الى الغلط
اضافة المسبب الى السبب قوله فالاول مدلوله مدلول الاول قال
اي يتحدان ما صدقا عليه قوله والثاني جزءه قال جزء المبدل
وقال النوع الثاني قوله والثالث قال النوع الثالث وقال اي بدل
الاشتمال قوله بنيه قال البدل بنيه قال البدل وبنيه قال المبدل

ملابسته بغيرهما قال بغير الكلية والجزئية وقال وفي اطلاقه
يدخل بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره وقال
بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني
زيد علمه حيث لا يعلم ابتداء ان كون زيد معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته فيتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة
من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره
او ضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم
في صحتهما اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط قوله والرابع
قال اي بدل الغلط وقال النوع الرابع قوله ان يقصد اليه قال اي يحصل
بان يقصد اذا حذف حرف الجر من ان وان كسر قوله بعد ان غلطت
بغيره قال بغير البدل وهو المبدل وقال لم يقل بالمبدل ولا بالمتبوع
لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا او متبوعا بل ذكر بحيثية
كونه غلطا فلم يذكر باسم المتبوع ولا باسم المبدل قوله ويكونان معرفتين
قال ضرب زيد اخوك وقال اي ويكون البدل والمبدل في الانواع
الاربعة فيصير الاقسام ستة عشر قوله ونكرتين قال نحو جاءني
رجل غلام لك قوله ومختلفين قال بالناصبة ناصبة كاذبة
وجاء رجل وغلام زيد وقال ومررت بزيد ضارب ابوه على الابدال

فتقديره رجل ضارب كما قيل في قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله
من الله العزيز العليم على الابدال انه تقدير اشديد العقاب قوله
واذا كان نكرة من معرفة فالنعت ليقرب من المعرفة ولا يكون المقصود
انقص من غير المقصود من كل وجه وقال وليلا يكون ابهامهما بعد
البيان وليفيد بواسطة الصفة ما لم يفده البدل مع التعريف
وقال فنعت تلك النكرة واجب وما قيل في قوله تعالى قل هو الله احد
لان احد بدل من الله في بعض الوجوه فتقديره صفة من نحو عظيم
او لا شريك له او غير ذلك وجعل لم يلد صفة له والله الصمد اعتراضا
او بتقدير الموصوف من حيث المعنى اذ المعنى اله واحد او على قول ابي
علي وقال وقوله فالنعت اي وقال ابو علي يجوز تركه اذا استفيد
بالبدل ما لم يستفد بالمبدل نحو مررت بالانسان رجل وبالوادا
المقدس طوى اذا لم يجعل طوى للواد بل بمعنى المكرر تقديسه لان
قدس مرتين وان لم يكن كذلك لم يجز ترك الوصف نحو بزيد رجل
قوله مثل الناصية ناصية كاذبة قال نكرة ابدلت من المعرفة وهي
الناصية الاولى فيوصف بصفة كاذبة قوله ويكونان قال البدل
والمبدل منه وقال وهذا ايضا ستة عشر قسما بضرب الاربعة في الاربعة
قوله ظاهرين قال نحو جاءني زيد اخوك قوله ومضمرين قال نحو

ضربتك اياك وفيه وفيه قوله ومختلفين قال نحو اخوك ضربته
زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى الاخ الذي
هو زيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر قال فلا يقال لي المسكين
ولا لك زيد بدل الكل قال مفعول مطلق وقال لئلا يصير المقصود
انقص دلالة من غير المقصود مع اتحاد ما صدقا عليه لكون
ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف المعارف بخلاف الغايب
وبخلاف غير البدل الكلي من الابدال لعدم الاتحاد وافادة المبدل
ما لم يفده المبدل منه وقال ابن مالك الضمير الواجب الاستتار في
افعل ويفعل وافعل لا يبدل عنه بدل سواء ما كان بدل الكل او غيره
استقباحا لابدال الظاهر عما لا يقع ضميرا بارزا ولا ظاهرا فقط وقال
بخلاف ضربتني راسي في بدل البعض ووجدتني علمي في بدل الاشتمال
واتيتني غلامي في بدل الغلط قوله الا من الغايب قال مستثنى من
قوله من المضمر نحو ضربته زيدا قوله عطف البيان تابع غير صفة
قال احتراز عن الصفة قوله يوضح متبوعه قال اي ذكر بحيث انه
يوضح متبوعه وقال خرج البدل وعطف النسق والتاكيد قوله مثل
اقسم بالله ابو حفص عمر قال عطف بيان وقال كنية امير المومنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال ما مسها من نصب ولا دبر اغفر اللهم

ان كان فحر قوله وفصله قال مبتداء اي فرقه وقال عطف البيان
قوله من البدل لفظا في مثل قال في كل ما يختلف حكمه عطف بيان
او بدلا وهذا التقدير يتناول صورة النداء ايضا وقال وفي النداء
ايضا فان البدل في حكم المستقل وعطف البيان على التفصيل عرفت
قوله لفظا في مثل واما معنى فالفرق مطرد وذلك بما عرفت في
الحد قال اي كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيف
اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري
بشر وقال وفي النداء ايضا فان البدل في حكم المستقل مطلقا وعطف
البيان على التفصيل الذي عرفت قوله انا ابن التارك البكري بشر
قال من باب الضارب الرجل وقال عطف بيان البكري ولا يصح ان
يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم تكرير العامل فيكون المعنى
التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد والتارك بشر
قوله المبني ما ناسب مبني الاصل قال لما فرغ من المعربات شرع
في المبنيات وقال وهو الحرف والماضي والامر بغير اللام كما عرفت
من قبل وقال اي مناسبة معتبرة وفي هذا القيد احتراز عن المناسب
الذي لم يعتبره لضعف او معارضة كما نسب غير المضاف الفعل الماضي
في الفرعيتين ومناسبة اي الحروف مع لزوم الاضافة المانعة

للبناء وقال اي المبني في اصل وضعه وقال اي المبني في اصله
وهو الحرف والماضي والامر بغير اللام كما عرفت من قبل قوله او وقع
غير مركب قال تركيبا اسناديا وقال نحو الف باتا ثا وزيد بكر عمرو خالد
ونحو الاصوات التي التركيب فيها وقال حقيقة او حكما باعتبار قصد
المشاكلة للمبني الواقع غير مركب نحو عاق صوت الغراب وقال ان قيل
في اي حد يدخل نحو عاق في قولهم عاق صوت الغراب وليس فيه
مناسبة مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل لا يخ اما ان يتعلق بمعنى
النفي او بالمنفي ولا يستقيم كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف
ليس بمعلول اختلاف العوامل واما الثاني فلانه يلزم منه توجه
النفي القيد وبقاء الفعل مثبتا فيفيد المعنى الا ان يقال الفعل بعد
توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا واجب الثبوت ويكون
اختلاف الاخر لا تعامل في المبني جائز الثبوت نحو من الرجل ومن
ابيك قوله وحكمه اي وخاصته قوله ان لا يختلف آخره قال هيئة
آخره قوله لاختلاف العوامل قال اي وقت اختلاف العوامل فيصلح
ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد قوله والقابه
قال اي القاب حركات اواخره سكونها وقال ذكر في الانواع وفي
البناء الالقاب اذ الاعراب ما به الاختلاف وكل من الرفع واخواته

نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني لا عن الحركات والسكون
وكل من الضم واخواته ليس نوعا منه بل اسم لما في آخره من الحركات
والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن الى كون كل بناء كما في
انواع الاعراب وقال والكوفيون يطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس
قوله ضم وفتح قال سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا
لانفتاح الفم في التلفظ قوله وكسر ووقف قال سمي الكسر كسرا لانكسار
الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس فيه
عن الجري قوله وهي المضمرات قال ثمانية ابواب اذ المص لم يذكر الاصوات
في باب اسماء الافعال كالزمخشري قوله واسماء الاشارة والموصولات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات قال بالرفع عطف على اسماء
الافعال او بالجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وقال
والاصوات ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم يكن اسماء
على الحقيقة لعدم الوضع وعلى هذا لا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية
وقال وفي جره نظر لان المذكور من نح ونحوه صوت الاسم صوت وكذا
في رفعه لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع فكيف يذكر في الاسماء
المبنية قوله والمركبات والكنايات وبعض الظروف قال انما قال بعض
الظروف لان جميع الظروف ليست بمبنية بل المسمى بعضها قوله

المضمر قال هي المضمر لشبهه بالحرف لاحتياجه الى المكني عنه قوله ما وضع
قال اي وضع على وجه الكناية فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب وقال اي
متكلم ومخاطب ليس فيها جهة الغيبة قوله لمتكلم قال اي لمن هو في
اوان الحكاية عن نفسه ولمن هو في اوان توجه الخطاب فلا يرد لفظ
المتكلم والمخاطب لانها اعم وقال اي مادة ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعات
لمتكلم او مخاطب صيغة قال المراد المتكلم الاصطلاحي لا اللغوي
وقال ونحو امير المومنين بامرك هكذا في قول الامر مريدا به اما
امرك وان كان مستعملا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج عن الحد
بقيد الوضع قوله او مخاطب او غايب قال يمنع الخلو دون الشك
فلا ينافي التعريف وقال او معنى بان تقدمه ما تضمن الموعود
اليه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل تضمن اعدلوا اياه او
دل عليه سياق الكلام التزاما نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس
لابوي الميت وقال احتراز عن اللفظ الغايب فانه موضوع لغايب
مطلقا لا مقيد بالتقدم قوله تقدم ذكره قال احتراز عن الاسماء
الاشارة لكونها عينا كساير الاسماء الظاهرة بغير شرط التقدم وقال
احتراز عن لفظ الغائب قوله لفظا ومعنى قال تحقيقا نحو ضرب
زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا

وفيه ان خانة المالوف جعل قسما للفظ لاستعماله وقال يقتضيم الغايب
غير داخلة في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما على
ان يراد الوضع على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من
التقييد به فكيف يكون غير داخل في الحد وقال يمكن ادراج نحو
ضرب غلامه زيد في هذا القسم لتقدم الفاعل تقديرا او معنى وهو
الحق قاه وحكما قال نحو قل هو الله احد ونعم رجلا وربه رجلا
على الاحمال والتفصيل للتفخيم قاه وهو متصل ومنفصل قال
المضم قسمان قاه فالمنفصل قال الفاء للتفسير قاه المستقل بنفسه
في اللفظ قال اي الذي صح اللفظ به مفردا في الاصطلاح وقال
واما في المعنى فالمنفصل والمتصل كلاهما متصلان لانهما اسمان
قاه والمتصل غير المستقل قال اي غير المستقل بنفسه اي ما كان كالجزء
وكبعض حروفه كالميم وقال اي الذي لم يصح اللفظ به مفردا
في الاصطلاح قاه وهو قال المضم اقسام ثلثة قاه مرفوع ومنصوب
ومجرور فالاولان متصل ومنفصل قال غير متصل فلا يلزم المطابقة
بتقدير الحد وقال جزء مبتداء محذوف اي كل واحد منهما متصل
ومنفصل والجملة جزء المبتداء الاول لو كان قوله متصل جزء القوله
فالاولان لم يجز لعدم المطابقة قاه والثالث متصل فقط قال

لامتناع تقدمه والفصل بينه وبين جاء والفصل بالمضاف
والمضاف اليه واجاز بالظرف في الشعر لكنه ممتنع عند زياد جهة
اخرى وباسطة اتصال الضميرين قاه وذلك خمسة انواع قال
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
والمنفصل قاه الاول قال اي مثال النوع الاول من الانواع الخمسة
وقال المرفوع المتصل قاه ضربت وضربت الضربين وضربتن قال
والجملة مستانفة وقال ضمير ضربت الى ضربتن وقال ضربتما
ضربتماه وقال بيان بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف فلذلك
ضم
متم في الحد واخر الغايب لانه دون المتكلم قال فان قيل الى هذه
الحد الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم قيل
معناه الاول ضربت ضربت وما دون ذلك الى ضربت وضربن
فيكون الى الاسقاط فيدخل ما بعدها فيما قبلها وقال فان قيل
لا يدخل في هذا التعداد تاء الضمير المخاطب وبعض المسكنات
في المضارع نحو اضرب فتضرب ولو قال مكان ضربت الى ضربن
واضرب الى تضربن لكان اولى اذ لا فرق بين الماضي المجهول والمعرب
في الضمائر بخلاف المضارع قيل والثاني انا الى انتن وقال انا نحن
انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والثالث ضربني

الى ضربين قال ضربي ضربا ضربك الى ضربك ضربه الى ضربهن •
واتي الى انهض والرابع اتاني الى اتاهن قال اتاني اتانا اتاك الى
اتاكن اتاه الى اباهن قه والخامس علمني وقال مثال المتصل
بالاسم قه ولي قال مثال المتصل بالحرف قه الى غلامهن قال
غلامي غلامنا ولي ولنا ولك وغلامك الى غلامكن ولكن وغلامه
وله الى غلامهن قه والموضع المتصل خاصة يشير الى الماضي •
قال فعله خاصة حال من فاعل يشير والتاء للمبالغة او مصدر على
انه فاعله منصوب بفعل محذوف اي احض باستاد خاصة و •
خصوصا والجملة معترضة قه والغايب قال صفة الماضي والغايبة
نحو ضربت وضربت قه وفي المضارع قال عطف على قوله وفي
الماضي قه للمتكلم قال صفة للمضارع وقال نحو اضرب ونضرب
قه مطلقا قال اي زمانا مطلقا واستار امطلقا وقال سواء
كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا قه والمخاطب قال
عطف على المتكلم وقال نحو انت تضرب قه والغايب قال زيد
يضرب والغايبة نحو هند تضرب قه في الصفة مطلقا قال
عطف على قوله في الماضي وقال اي اسر في الصفة استارا مطلقا
او زمانا مطلقا وقال سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا

وقال نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف
والواو وحرف التثنية والجمع وليسا بضميرين بدليل تغيرهما بالعامل
قه ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل قال اللام بمعنى الوقت
اي لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل قه
وذلك قال اي تعذر المتصل وقال لان وضع الضمائر للاختصار و
المتصل اختصر فمتى اختصر كان لا يسوغ الانفصال قه بالتقدم على
عامله قال صفة التقدم وقال كاس سب التقدم وقال اي بتقدم
الضمير على عامله وقال لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به
لان الاتصال انما يكون باحد العاملين قه او بالفصل قال اذ الفصل
ينافي الاتصال وبترك الفصل حصل الغرض وقال هي الضمير
وعامله قه لغرض قال اي لغرض لا يحصل الا اذا لو حصل بغيره
لم تحقق تعذر الاتصال قه او بالحذف قال اي بحذف العامل لانه
لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به قه او بكون العامل
معنويا قال للصفات ما يتصل به وقال حال او جزء الكون قه او حرفا
قال عطف على قوله او معنويا قه والضمير مرفوع قال الجزء والجملة حال

ولا يحتاج الى ضمير لانها من باب لقيته والجيش قادم وقال بخلاف
المنصوب نحو انك وانني قوله او بكونه مسندا اليه قال اي ذلك الضمير
وقال مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا اليه وقال اي ضميرا مسندا اليه
صفة وقال لم يقل مسندة مع تانيث ما اسند اليه وهو الصفة لان
ترك التانيث فيما يجوز تانيثه لدا الفصل اولى قوله صفة جرت قال
الجملة صفة على غير من هي قال تلك الصفة قوله له قال كائنة وقال
ليدل الانفصال الذي هو خلاف الاصل على عوده الى البعيد وحمل
صورة عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طردا للباب بخلاف
الفعل حيث اقتصر فيه ابراز الضمير عند الاسناد فعل جرى على غير
من هو له على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف هند
زيد تضربه هي لا يجب تضربه لعدم اللبس قوله مثل اياك ضربت قال
مثال التقدم على العامل وقال والحكم لا يختلف في المسئلة وما هي له
لكنه ذكر الاصل وهي من المختص بذوي العلوم قوله وما ضربك الا
الا انا قال مثال الفصل لغرض قوله واياك والشر قال مثال حذف العامل
وقال اي ابق نفسك قوله وانا زيد قال مثال كون العامل قوله وما انت
قائما قال مثال العامل حرفا والضمير مرفوع قوله وهند ضاربة هي

قال فاعل لا تاكيد هي والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض وقال
مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث
قامت الضرب بها وقال تاكيد الضمير المستكن في ضاربة لكنه تاكيد
لازم لا فاعل بدليل الزيدون والعمرون ضاربوهم نحن وقد عرفت
ضعف قاعدون ورو عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون
فاعلا كما قيل وقال مع عدم اللبس بالحمل على صورة اللبس نحو زيد
عمرو ضاربه هو خلافا للكوفية قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
ما قال احد الضمير قوله مرفوعا قال ليس وقال احتراز عن اكرمتك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل وكانه لم يتحقق الفصل اصلا فيجب الاتصال
قوله فان كان احدهما اعرف قال احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها
اياها حيث الانفصال للتحرز عن مقدم احد المساويين من غير مرجح
قوله وقدمته قال احتراز عما اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته اياك
فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تاخير الاعرف باعتبار الصورة ولا
يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على وجه خلاف الاصل وحكى سيبويه
فيه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتك نظرا الى ترجيح المعنوي باعتبار
المقام المغني عن الترجيح اللفظي قوله فلك الخيار في الثاني قال اتصالا

وانفصالا وقال فان قيل ان ثبت هنا عند الاتصال فالانفصال
والا فالاتصال واحدا لنقيضين ولم يقع لا محاله فلا حاجة ولا وجه
للمختار قيل يتعارض فيه جهتان جهة تعلقه وعدمه فجوز وجهان
قوله نحو اعطيتكه قال اجتمع فيه الضميران كلاهما غير مرفوع ليضبهما
في اعطيتكه وجر الاول ونصب الثاني في ضربتك واحدهما
اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتكه وتاء المتكلم في ضربتك وقدم
الاعرف فيهما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال قوله
وضربتك اعطيتكاياه قال نظير الانفصال قوله وضربي اياك والا
فهو متصل نحو اعطيته اياك واياه والمختار في باب جر الانفصال
قال لانه في الاصل حين ابتدء ر المتبدء ويجوز الاتصال لانه بعد دخول العامل
اسنه المفعول لكن الحمله لا تحمله على اسنه بخلاف الاول قوله والاكثر
لولاك آه وعشت آه قال ذكر المتوسط وهو ضمير المخاطب وقال
ولو قال لولا انا وعشت آه لكان اولى لان المتكلم مقدم فيدخل ما هنة
بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل السلم في قوله الخ فيقصر العباد عن
ذكره وقال لولا انت الخ لولاه هي ولولاه الى لولاهن ولولا انا الى لولانحن
وقال لكون ما بعد لولا مبتداء وما بعد عسى فاعلا ولا يخفى عليك
حكمها اتصالا وانفصالا الى لولاهن وعساهن ولولاي ولولانا وعساك

وجاء لولاك وعساك آه يقال لولاك وعساك ولولاكما وعساكما
الى لولاكن وعساكن ولولاه وعساه الى لولاهن وعساهن ولولاي
ولولانا وعساي وعسانا وقال بالاتصال فيهما على الرفع في الحبر
الاول لجعل لولا جارة في الضمير خاصة والنصب في الثاني لجعل عسى
على اصل الموافقة في الترجي وهذا عند سيبويه ولزمه بعد الخبر بان
المتعلق واما الاخفش فجعلهما مرفوعين على الابتدائية والفاعلية
باستغناء المجرور والمرفوع في الاول كعكسه في تلك انت والمنصوب
للمرفوع في الثاني كذلك في ضربتك انت ولزم تغيير ائنى عشر ضميرا
قوله ونون الوقاية قال سميت نون الوقاية لانها تحمي الفعل عن
الجر قوله مع الياء لانها في الماضي قال لفوت الفصل عن الكسرة التي
هي اخ الجر المختص بالاسم قال لعطائي في ضربني او تقديرا كما في دعاني
وهداني وقال اذا ذهب القوم ليس يتركك النون بالحمل على وقال
فان قيل نون الوقاية حرف فكما صيان الفعل عن الجر ينبغي ان صيانه
عنه الحرف ايضا قيل لكسرة نون الوقاية ليست اخ الجر لعدم كونها في الآخر
بخلاف ما لو دخلت اخر الفعل وقال اي الكسرة التي في الاحوان وبخلاف
كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا
وقال الحق لعروضها بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة فتكون عارضة

قلت لا نعود المحذوف فيهما بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة منفصلة
كقوله ورضيني وكاحرمني كون ضربيجيدون قوله اذا كان فوق المثالين
المضروبين فاعرفه وقال دعساي محمول على لعل والاكثر عساني وقال
واجاز الكوفيون في فعل التعجب ما احسن وما احمل بترك النون
وفي المصادع قال عطف على قوله وفي الماضي عريا عن النون الاعراب
قال نحو نصر بنجيد ويكرمني وقال الاضافة بعضهم من كخاتم فضة لان بين
النون قال اللام للعهد والاعراب عموما وخصوصا من وجه واتت
قال الخطاب لمخاطب غير معين مع النون قال مع ظرف زمان
نحو منه قال الصفة النون اي النون الحاصلة فيه ولدن
قال عطف على النون اي ليت مع لدن ولدن واحواتها نحو قال
بين الاساس للمحافظة عن الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون
في لدن وبين الترك تحرزا عن اجتماع النونات ولوحكما كما في لعل لقرب
اللام من النون في المخرج والحمل على لعل وعن وان من لغاتها وكما في ليت
للحمل على اخواتها لكن لما لم يكن في ذ واتها مانع وتحقق المانع وهو قصد
الاعراب على حركاتها والحمل على خلاف الاصل اخير فيه على الاتيان ولما
اردنا المانع في لعل وهو اتمام نقل كسرة الحرف مع نقل التضعيف اخير
فيه الترك وقال سوى ليت ولعل لعدم الحرصها ومن عقد بخيار

في ليت وعكسها في لعل حرروجها عن التخير لعدم استواء الجانبين
الا ان يقال التخير لا يوجب استواء الجانبين بل جواز ثمار جحان
احدهما الاتيان في التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صرورة احسار الانسان
كما في ليت واختيار الترك كما في لعل متمما من صورة التخيير فلا يلزم
على خروج ليت ولعل من هذا الكلام ومن اتى بحرف نون الوقاية
في ليت قال من اخوات ان وقال سيبويه لا تحذف فيه
الا لضرورة الشعر نحو قوله بكسه حائرا وما دال ليتي اصادفه واعلم ان
ما في قوله من وعن وقد وقط وربما معهن حسب قال الاتيان في من
وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في
البناء بخلاف الحركة الحاصلة اللازمة والتركيب قياسا على لحوق
الساكن الظرف نحو من ابك ومن الرجل وقال فيقال مني وعني وقدني
وقطني عندي كفاني وعكسها لعل قال اي بخيار فيها لان كها الثقل
التضعيف وكثرة الحرف ومن توسط بين المبتدإ والخبر قيل
دخول العامل قال صفة المبتدإ والخبر او ظرف يتوسط وقال
اللفظية من نحو كان وعلمت وانك واخواتها وفروعها وبعدها
قال كنت اتوقب وانه هو الغفور الرحيم وعلمه هو القائم وما زيد
هو الكريم وقال ولا يلزم في المبتدإ والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز

فيقال ذلك جائز عند المص باختلاف الجهة او بحمل الكلام على عموم
المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتداء والخبر المسند اليه المتقدم
وبالخبر الجزء الثاني ونحو ذلك مما يصح او يقال المبتداء والخبر على الحقيقة
والظرف يتعلق بيتوسط كما يقال رايت هذا الشاب في شبابه
وصباه قوله صيغة قال فاعل يتوسط قال لم يقل ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف في كونه ضميرا ولا يمكن الاختلاف في كونه صفة مرفوع
قوله مرفوع منفصل مطابق للمبتداء قال بكونه عبارة عنه وقال
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة قوله
تسمى فصلا قال الجملة صفة اخرى وقال وهذا عند البصريين و
الكوفيون يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط كعماد البيت
وقال قال الخليل وسيبويه تسمى فصلا لفصله بين ما قبله بيان
ان ما بعده ليس في حيز الاول وليس من صفاته ومبهماته والمتاخرون
قالوا سمي فصلا لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت قال الوجهين
واحد والفرق في عبارته قوله ليفصل بين كونه نعتا وخبرا لكون او
حال قال كون ما بعده وقال علة التوسط والتسمية لان هذا
الغرض لا يحصل بالتسمية وقال حقيقة فيما يلتبس او حكما فيما ليس
بمكان الحمل على صورة اللبس قال ثم اتسع فيه فادخل فيه حيث لا لبس

ذلك
وقال عند اختلاف الاعراب وكون المبتداء ضميرا او غير ذلك بالحمل
على صورة اللبس وقال وضمير كونه عائدا الى الخبر وان كان المذكور
سابقا كلا الجزئين بنفسه بالقرينة او هو المتعين بصلاحيته للنعت
قوله وشرطه قال اي شرط هذا التوسط او شرط الفصل او شرط المذكور
من الصيغة قوله ان يكون الخبر معرفة قال لان الفصل فيما يحتاج اليه
فيها او افعل من ملحق بالمعرفة لامتناع اللام او افعل من كذا وقال
واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم وامتناع دخول
اللام كقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور وفيه انه لا يتعين في الاية كونه
لاحتمال ان يكون مبتداء او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى
قوله مثل كان زيد هو افضل من عمرو وقال مثال افعل من وقال ذكر
افعل من بعد دخول العامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل
لاصالتهما واستغنائهما من المثال لكثرتهما بخلاف الفرعين قوله ولا
موضع له قال ظرف مستقر خبر لا وقال اي لا محل له من الاعراب
قوله عند الخليل قال يتعلق بقوله لكونه ظرفا مستقرا ويتعلق بمعنى
النفي وقال لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملغى
لا تقتضي فيه ولا عامل ويستبعد الخليل الغاء الاسم قوله وبعض العرب
يجعله مبتداء قال ويجعلون الجملة خبر المبتداء الاول وقال مفعول ثان

ليجعله قوله وما بعده قال بالنصب عطف على ثاني مفعول يجعله
او عطف على اول مفعول يجعله قوله حره قال بالرفع حره والجملة
حال وقال قلا يضيق يكتسات الوضيع وعلمت زيدا هو المنطلق
قوله ومقدم قبل الجملة قال فان قيل قوله قبل حشو والغرض يحصل
بان يقول وتقدم الجملة الجملة الا ان يقال هو من باب اسرى بعبده
ليلا والتصريح بلفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على معاده
غير ظاهر فما الحوجان يؤكد قوله ضمير غايب ليس ضمير الشان قال
اذا كان مذكرا قوله والقصة قال تاتيت الضمير لرجوعه الى القصة
اذا كان في الجملة المفسرة موجب لمطابقة نحو فانها لا تعمى الابصار
قوله يفسر بالجملة بعده قال كاينة بعده وقال صفة بعد صفة
لقوله ضمير غايب وقال لان القصة والشان لا يكونان مفردين
وقال الفراء يجوز تفسيره بالمفرد المحلل بالجملة نحو كان قايما الزيدون
وقال وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن لان عود
ضمير الشان الى الجملة خلف ما على ان الضمير فكان من مطمان
التقدير وقال قوله بعده مستدرك لقوله وتقدم قبل الجملة لكنه
ذكره لما كان اتاكيدا للامر قوله ويكون متصلا ومنصلا قال هذا
تقسيم لضمير الشان والقصة قوله ومستترا وبارزا قال غير مستتر وقال

تقسيم المتصل قوله على حسب العوامل قال فان كان عامله معنويا
بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح الاستاد الضمير
كان مستترا والا بارزا قوله مثل هو وزيد قايم قال مثال المنفصل
وكان زيد قايم قال مثال المتصل المستتر وان زيد قايم قال مثال
المتصل البارز وحذفه منصوبا ضعيف قال الدليل عليه
لا سعادل الجزء كلاما وعدم الشرط فيه والجواز لكونه على صورة الفضلة
قوله الا مع ان اذا خففت قال مستثنى مفرغ ضعيف مع كل عامل
الا مع ان اذا خففت وقال ظرف بمعنى المقارنة او بمعنى الاستثناء
وقال الا مع رفعا بان وقت تخفيفها او استثنى وقت تخفيفها قوله
فانه لازم قال فان حذفه منها لازم وقال اما القول بوجوده فليكون
ان عامدا لما اليه قال الشان حسبه فلا يرد ضمير الغايب نحو
ويرد عليه ذلكم الله واجيب بانه على التجوز وقال فان قيل ان ارجيد
الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة
اذ الاشارة في الحدود ان اريد الاشارة اللغوية لا ستقيم التعريف
لاشتماله على ضمير الغايب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف
لعقلي او مثال الاشارة في الحدود في لغوية في الاصل صارت هي جزء
المحدود والمحاورة واسماء الاشارة لا الاشارة والمراد الثاني ويخرج ضمير

الغائب ونحوه باعتبار الحيثية فانه وان وقع للاشارة الى شئ بالمعنى
اللغوي لكنه لم يقصد به ذلك بل كونه كناية عن غايب مقدم الذكر
هو ايم وهي ذا للمذكر قال مبتداء محذوف الخبر وهي خمسة والجملة
بعده مبتية وقال خبر المحذوف اي وهي ذا واخواته للمذكر حتى
للمبتداء المحذوف اي وهو للمذكر والمشاة كذا وقال قال ابن يعيش
على ان يكون واحكم ساله كهو وهي ومن وما فانه يحتاج الى بيان اصل
وعليه اسماء احكام المتمكنة منعه وقيل اصله ذو حذفت الواو والتاء
اعتاطا وعلى الاول الفا وهي لمشابهة الحرف في الافتقار وضعه
السكون للبناء وضاد ذا وفيه انه يقتضي ان يكون تثنيته ذوان وفيه
انه لم يقل بفعل ذلك فرقا بينه وبين غيره ولمشاة ذان وذين
قال اي الذي لمشاة ذان وذين للان وقال وهي صيغة مرتجلة للمثنى
الموضوع غير مبنية على الواحد وذين للمثنى المنصوب كاذا واذا يا واذا
وقال وهلا كتبوا على بناء المثنى لقيام العلة وهي مشابهة الحرف
في الاحتياج وقيل معرب لاختلاف الاخر بالعامل وبناء الواحد
وبناء الجمع شاهد اصدق على بنائه وعدم اضافة الاختلاف في
العامل يجعله بناء على الوضع لاختلاف اضمائر وهذا القول في
اللذان واللتين وللموث ما وفي قال لعلة المثل ماء وذي وذه

بقلب الفه ياء او هاء وفيه الجمع بين القلتين وذين وذي
بالجمع بين البدلين وذي وذه وهي وذين ولمساه تان وتين
قال علي خلف الاصل في ذان وذين المذكورين وتحيهما قال المذكر طول
اولاء ممدودا وقصرا قال عاقد كان او غيره وقال اي سواء كان
ممدودا او مقصورا وقال وقد سوى مكسورا كصه واذ كان
اولا معرفة لافادة البعد وبه سمي بالبعد منزلة النكرة وبحيهما
اسماء الاشارة حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وقال
والدليل على حرفية امتناع وقوع الظاهر في موقعه وفيه ان
ضمير الفصل كذلك وفيه انه وجد فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه
وهي خمسة قال والقياس يقتضي الستة وارك خطاب الاثنين
فبقي الخمسة وقال الحروف تذكر وتونث وهنا اعتبر التذكير
ولذا اسال العدد في خمسة فيكون خمسة وعشرين قال بعض اسماء
الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة وهي ذاك الى ذاكن
قال وما سواه الى ذاكن فتكون الى اسعاطيه فلا يخرج ما بعدها
وغالك الى ذانكن قال وما سواه الى ذانكن وكذا البواقي
قال الجملة عطف على جملة وهي قوله ذاك الى آخره وقال بال
صلة الى ذاكن وكذا اخواتها اولائك الى اولائكن وقال اللام

وذلك للبعيد قال قبل اللام لبعد المخاطب وقال لما رأى المص كثرة
تخلف هذا التفرق باستعمال ذا مكان اخويه بالعكس لم يجده
مذهبا واحال الى غيره فقال فقال وذاك للمتوسط قال ذكر
المتوسط بعد الطرفين والظ ان يذكر في المتوسط وقال ذكر المتوسط
وان كان ظاهرا ان يذكر في الوسط ليوقف معرفته على معرفة
الطرفين وتلك وذانك وتانك مشددتين قال ان كانتا
مشددتين وفيه وقال النون فيهما بدل من اللام عند المبرد وعوض
من الف الواحد عند غيره وقال مشددتين حال من ذانك وتانك
المحكوم عليهما بالمماثل فيكونان فاعلين معنى وفيه ان الحال لا يتقدم
على العامل المعنوي واولئك مثل ذلك قال في افادة البعد واما
وهنا وهنا فللمكان خاصة قال بفتح الهاء وتشديد النون وهو
الاكثر وجاز كسر الهاء ايضا قال فللاشارة الى المكان خاصة قال
اي اخصه خصوصا والجملة موكدة الموصول ما لا يتم جزء الا
بجملة تبنى خبر له لمكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال والتفصيل
لانه من باب البلاغة او قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة وذلك
الضمير وقال فان قيل ان اريد بالصلة اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال
ولا اشكال في الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان يوجد الموصول

في تعريفها اولا وعلى الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم ان يسمى
كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قيل قوله بصلة وعائد وفيه ان اريد
بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج لاخراجه الى قيد آخر لان جملتها
لا تسمى صلة اصطلاحا ولو اريد بها الكلمة كان قوله وعائد احترازا عن
الموصول الحرفي وقال قال المص اريد بالصلة اللغوية فلا يلزم تعريف
الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحي وفيه انه لو اريد الصلة
الاصطلاحية لا يتم الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل
بجملة جريا على اصطلاحهم فيناقض كلامه وصلته جملة خبرية
قال معلومة للمخاطب وقال وليس تعريف الموصول باعتبار احد
الصلة فيه من باب تعريف الشيء بنفسه بل هو من باب تعريف الشيء
بما يحتاج الى تفسير آخر من غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم الدور كما
يقال العالم من قام بالعلم ثم يقال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن
قامت هي به وقال فان قيل الموصول معرفة فكيف يتبين بالجملة وهي نكرة
يتبين بالجملة الاخرى اذ قد يفيد النكرة ما لا يفيده المعرفة والعائد
ضمير له قال اي للموصول وصلة الالف واللام قال وهما من الذي
والتي صارتا بمعناهما للتخفيف وقال واعراب الصلة باعراب الموصول
كما اعربت ما بعد الا باعراب الا اسم الفاعل والمفعول قال لان اللام

الموصولة يشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا
صورة عملا لخصوصه والسه جميعا والذي قال للمفرد المذكر
والتي قال للمفرد المونث واللذان قال لمثنى المذكر واللتان
قال لمثنى المونث ~~واللتان قال~~ بالالف والياء الاولى والذين
واللاتي واللواتي قال كلاهما لجمع المونث ومن وما واي قال نحو
ايهم اشد على الرحمن عتيا وانه قال ايهن احسن من عبدي
وذو الطائية قال اي المنسوبة الى ابن طي واذا بعد ما الاستفهامية
قال نحو ماذا صنعت وقيل مطلقا والالف واللام قال عطف
على ما ذكر في الموصولات وقال فان قيل الالف واللام قال توهم كونهما
موصولين قيل الجمع بحرف الجمع كما يجمع بلفظ فكانه قال ومجموعهما
والعايد المفعول قال اللام للعهد اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به
فيخرج العايد الى غير الموصول والعايد اليه المتعدد ثم قيده بالمفعول
ليخرج العايد الى هو فاعل له وفيه قال اي العايد الى الموصول غير اللام
اذا كان فضلة ولا يكون ضمير سواه يجوز حذفه لدلالة الموصول
عليه بخلاف ما اذا كان ضمير الفاعل اذ الفاعل لا يحذف الضميرين
والعايد الى غير ذلك الموصول حيث لا يدرك الموصول على المحدود لاستغنائه
عنه بخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولة فيها وقال الاصل

ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما
وضعت الضماير للاختصار وبعد الحذف يستوي فيه الظاهر والمضمر
فلا حاجة الى ارتكاب مخالف الاصل والاضمار والحذف مع حصول
الغرض بحذف الظاهر وهو الاختصار لكنه اذا احتيج الى الضمير من حيث
هو ضمير كالعايد الى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل اي تحقق مخالفة
الاصل يجوز حذفه قال الا لمانع كما في الذي ما ضرب الا اباه وقال
في قوله سمع الله لمن حمده الضمير عايد الى غير الموصول فيكون مستغنى عنه
فلا يجوز حذفه منونا فاذا قال سمع الله لمن حمده قاصدا على ما هو شان من يقصد
ابلاغ السنة كان هذا غير جايز من جهة النحو للزوم حذف الضماير
المستغنى مرادا فلا يكون مما يشبه الفاظ القران فينبغي ان يفسد الصلوة
كما جاء في بعض الروايات وقال والعايد الذي هو مبتداء وخبره غير جملة
يحذف في صلة اي مطلق وفي صلة غيره عنده طولها ونحو وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله فهي قيد المفعول نظر واذا اخبرت قال اردت
ان تخبر عن شيء باستعمال الذي بالذي صدرتها قال اوقعتها في
صدر الجملة وقال الباء للاستعانة وليست صلة الاخبار لان الذي مخبر عنها
لا مخبر بها وجعلت قال عطف على صدرتها موضع قال ظرف
جعلت وقال ظرف مكان نصب بتقدير في وان لم يكن مبهما لانه كلفظ المكان

عنه قال اي الذي قصد الاخبار عنه صمير الها قال مفعول جعلت
وقال مفعول ثان واخبر به خبرا عنه فاذا قال تفسير او تعليل اخبرت بالذي
قال ارادت الاخبار عن زيد عن ضربت زيدا قال بقضية وقال
صفة زيد قلنا الذي ضربته زيد قال بتقدير الذي وجعل الضمير
في موضعه وتأخير زيد خبرا وكذلك الا لغو في الجملة الفعلية خاصة قال
اي خصصته بالذكر في الجملة الفعلية خاصة اي خصوصا يصح بناء
اسم المفعول والفاعل من الفعل فاذا تعذر واحد منها قال اي من الامور
المذكورة تعذر الاخبار قال المذكور ومن ثم قالوا لا حبذا اذا تعذر
احد منها تعذر الاخبار امتنع في ضمير الشان قال نحو هو زيد قائم
وقيل هو الله احد وقال الاستاذ تأخير خبر الاستاذ يقدم على
المبتدأ وقال حصل الخبر عنه طرفا عن الاستاذ وقال بدلا بالتقريع من
الاخير الى الاول اخذا في من القريب والموصوف والصفة قال
بعد الصفة بخلاف الذي ضربته زيد العاقل وقال الاستاذ وضع
الضمير هو وضع الموصوف والصفة كالاسم الضمير لا يوصف ولا يوصف به
والمصدر العامل الاستاذ عمل الضمير والحال الاستاذ تقريبها
والمصدر العامل نحو عجبت من ضربه زيدا الشديد والحال قال
نحو جاء زيد راكبا والضمير المستحق لجريها قال مفعول المستحق

والاسم لتقوية العمل وقال الاستاذ تصله الذي لا تسلم ام ذلك عود
الضمير اليها فبقي ذلك العائد بلا ضمير وقال نحو زيد ضربته فلو قيل في
الاخبار عن ضمير المفعول الذي زيد ضربته هو لزم خلو المبتدأ والموصول
من العائد وكلاهما ممتنع والاسم المشتمل قال زيد ضربت غلامه ولو قيل
في الاخبار عن علامة الذي زيد ضربته غلامه لزم خلو الموصول او المبتدأ
عن عليه قال اي على ضمير المستحق لجريها والاسمية قال اي
المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي موصولة قال نحو اعجبني ما
صنعت وقال بأن من ما الموصولين لشبه الحرفي الافتقار وا
الاستفهامية والشرطية لتضمن الحرف والموصوفتين وما النا
والصفة لمشابهما الموصولة لفظا واستفهامية قال نحو وما تلك
بيمينك يا موسى وشرطية نحو ما تفعل افعل وموصوفة
قال اما ترى نحو مررت بما معجب لك واما حملة نحو رب ما تكره النفوس
من الامر لها فرجة كحل العقال اي رب شيء تكره النفوس ويحتمل ان يكون
ما في البيت كافة عن تنصيبه ومتعلقه نكرة والمثال يصلح محتملا
وتامة نحو قوله ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي نعم شيئا هي ونكرة
غير موصوفة ولا صفة وبعني شيء قال سنكر اعند الله علي وعند بيتو
بمعنى الشيء معرفا وصفة قال نحو اكرم متدبرا وجبه ما اي وجبه اي وجبه

هل هي حرف زائد وفائدتها الابهام وتاكيد التنكير تعظيما او تحقيرا
او تندما وهي ذلك قال سئل الاخفش عنها فقال التي للجزاء موصولة
نحو اكرمت من جاءك وشرطية نحو من تضرب اضرب واستفهامية نحو من
عندك ومن ضربت وموصولة اما بعد نحو قوله فكفى بنا فضلا على
من غيرنا حب الينا محمد انانا اي على شخص غيرنا او بالجملة نحو ويحمى
جاءك فاكرمه ولا تكن تامة وصفة وقال ويجيء عند الكوفيين
حرفا زائدا ولا نعلم بقولهم ان الذي سلم المجدد على طول الدهر
والا كثرون من عدوها فمن زائدة اي الا كثرون عددا والبصرية
جعلوها موصوفة اي الا كثرون انسانا عددا الا التامة
قال خلدا لابي علي فقال مستغنى عنه والصفة قال خلدا لابي علي
والحي قال للمذكر وابة كي قال في ثبوت تاء تانيثه دون انثاء
ما بقي عنه فلا يريد بجيئهما صفتين دونه وقال الحي يكونان موصولتين
نحو اضرب ايهم وايهن لقيت واسعها مسن نحو ايهم اخوك وايهن
اختك وايهم وايتهن لقيت ضرطتين نحو ايا ما تدعو فله الاسماء
الحسنى فانه سلكته موصوفتين نحو يا ايها الرجل هذا ايتها المرأة
ولا يعرف كونهما موصوفتين في غير هذا المقام واحاز الاخفش
مررت باي محسن لك وصفتين ايم نحو مررت برجل اي رجل فاي

اية امراة كمن يشير الى عدم الوجه الاخر لعدمه في من لكنه ثابت بالانفاق
فلعله ادرجي في الاستفهام ان اعلها صفتين هو الاستفهام لانه
اذا قيل مررت برجل اي رجل فكانه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف
كنهه وسيل عن شانه وقيل اي رجل فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم
فاعرب باعراب الموصوف وهي معربة قال الملزم اضافتها الملغاة من
البناء ولزومها منزلة التنوين المنافي للبناء ولا يرد نحو حسبك انها
عهدت ملغاة لا رافعة ولا يرد يومئذ ويوم ينفخ في الصور لان هذه
الاضافة من حيث انها اضافة في الجملة طالبة اذ الاضافة الى الجملة داعية
بنفسها كما كان ايها من حيث قيامها مقام التنوين تابعة فجوز البناء توفيقا
بين الجهتين وحدها قال انفرادها في الاعراب بالسنة الى وقوع ال
لا مطلقا وقال اي بيان لها من الموصولات في الاعراب غيرها قال صدر
قايم مقام الحال اي ينفرد انفرادها والجملة حال الا اذا حذف صدر
صلتها قال اردد باد سهمه بالحرف لازديادا فتقاره بالحذف حجة اضافته
فقال مسان كان ما هو صف الاشياء عمل الله كل شيء بادلي سبب وقال
ولم نسمع يا ايها الرجل الا في بيان اعرابها من بين الموصولات لا مطلقا
وقال سيبويه والاعراب في ايهم لغة حجية قال الحرمي حجب من خلف الكوفة
فلم اسمع احدا الا مكة يقول اضربهم افضل الا منصوبا فقال فيجوز ان يسمى

لازدياد الافتقار والبناء على الضم لجبر النقصان كقيل وقال كقوله تعالى
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي هو اشد وذهب
الكوفية الى انها معربة مبتداء استفهامية لما موصولة ومن كل شيعة متعلق
النزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتاويل مقول فيهم وحمله
يونس على التعليق بالاستفهام ويلزم التعليق في غير افعال القلوب
وهو من خصائصها كما عرفت وحمل الاخفش على زيادة من في الاسباب
كما هو مذهبه وجعل ايهم اشد مستانفة وفي ماذا صنعت وجهان
احدهما قال الوجهان وقال الجملة صفة وجهان او مستانفة ما الذي
قال اي افادة معنى الذي يكون ذا موصولا وجوابه قال جواب ماذا
صنعت وقال الجملة معترضة رفع قال على هذه الوجوه وقال
اي مرفوع او ذو رفع وقال كجواب من ابوك وقال على انه خبر المبتدا المحذوف
فالتقدير في قوله الاكرام في جواب من قال ماذا صنعت الذي صنعته
للاكرام والاخر اي شيء قال الوجه الاخر وقال يكون ما استفهامية
يعني اي شيء منصوبة المحل على انها مفعول لها لقوله صنعت وجوابه
نصب على المفعولية فاذا قيل الكرام في جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت
الاكرام وجوابه قال جواب ماذا صنعت وقال على هذا الوجه
نصب قال اي منصوب او ذو نصب وقال وقرئ قل العفو في جواب

ماذا ينفقون على الوجهين اسماء الافعال قال بنيت لقيامها مقام
الامر او الماضي وقال والدليل على انها ليست بافعال مخالفة صيغتها صيغة
الافعال وتنوين ودخول اللام في بعضها والنقل عن المصدر والظرف
والجار والمجرور في بعضها كرويد ووراءك وعليك ظاهر وبعضها
يشبه ان يكون مصدرا ولم يثبت استعماله مصدرا نحو وسكان وسيان
وهيهات ونزال فانها على زنة لبان وفوقان وذهاب فحمل المحتمل
على المتيقن وجعل الكل منقولا ما كان بمعنى الامر قال كان هذه
يحتمل الوجوه الاربعة وهي ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى
صار وقال قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه او الماضي قال
وضعا فلا يرد عليه نحو الضارب زيدا بمعنى الذي ضربت زيدا وفيه انه
لما كان بمعنى الامر او الماضي وضعا صدق حد الفعل عليه وفيه انها
وضعت والاسماء ووضعها بمعنى الافعال وضع اعتباري استعمالي
فلم يتناول نحو ضارب امس لعدم هذا الوضع ولم يخرج عن الاسماء
لتحقق ذلك الوضع وقال ويرد عليه اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع
واجيب بان اصلهما كونهما تضجرت وتوجعت وان عبر عليه بالمستقبل
مجازا فلا يرد نقضا نحو رويد زيدا اي امهله قال نظيرها بمعنى
الامر وقال رويد مرفوع المحل على الابتداء لسد الفاعل مسد الخبر

كالقائم الزيدان على راي وفيه انه معنى الفعل يمنع الابتداء به وفيه انا لا نم
ان هذا النوع من المبتدا ينافيه معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه
وقال انها منصوبة المحل على المصدر وفيه انه يستدعي تقدير الفعل قبلهما
فلا يكون ح اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى
الفعل واحدها حكمها وقال اشار بالمثالين الى تقسيم اسماء الافعال الى
ما كان بمعنى الامر او الماضي والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان
المنقول عنه فيه مستعملا لا اولى وهيهات قال قطيرها بمعنى الماضي
وقال مثال اللازم ذاك اي قوله وفعال قال اي ما يوزن فعال
بمعنى الامر قال الجار والمجرور صفة فعال من الثلاثي قال
صيغة الامر وقال من ضمير قياس قياسي قال اي يصح اشتقاقه من كل
ثلاثي وقال قياسي او ذو قياس كنزال بمعنى انزل وقال وهي
مثل نزال وفعال مصدرا قال حال من ضمير مبني معرفة كفجار
بمعنى الفجرة قال اي هو كفجار والجملة معترضة وقال صفة اخرى لمصدرا
وصفة قال اي مختصة بالتاكيد او لا نحو فساق قال صفة
او خبر مبتدا محذوف مبني لمشابهته قال لمشابهة فعال التي
هي مصدر معرفة او صفة له قال اي الفعال بمعنى الامر وقال مفعول
به للمشابهة واللام لتقوية العمل عدلا وزنه قال اي لمشابهة عدله

وزنه

وزنه كعدل فعال وزنه او حال اي حال كونه معدولا وصاحب زيد
فعال علما للاعيان قال للاشخاص وقال صفة علما وقال اي للعين
اذ اللام للجنس يبطل معنى الجمعية فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما
للاعيان فلا يصح التمثيل وقال بخلاف علم المعنى كفجار وقال الواو داخلة
على قوله مبني في الحجاز وقال قوله علما حال عن مفهوم قوله مبني في الحجاز
معرب في تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من
قوله مبني في الحجاز معرب في تميم لزم توارد العاملين وان تعلق
باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال مؤنثا قال معنويا
كقطام وعلات مبني قال خبر مبتدا وقال عطف بالواو السابقة
على قوله مبني واقعا خبرا للمبتدا وهو قوله فعال وقال لما مر في فجار
وفساق في الحجاز قال ظرف مبني وقال في استعمال اهل الحجاز
ومعرب في تميم قال في استعمال بني تميم وقال لمجيئه في استعمالهم
معربا على ما حكوا وقال وكلاهما بمعنى خبر واحد اي مختلف في بنائه
واعرابه الا ما كان في آخره راء قال اسم كان وقال فانه مبني على
الاتفاق وقال فانه لم يعرف الا مبنيا ولعل بناءه لثقل الراء التي هي
هي من حروف التكرير وقال مبني من قوله وفعال علما للاعيان لانه بمعنى كل
ما يوزن بفعال فيكون عاما فيستثنى منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف

في بنائه واعرابه بين اهل الحجاز وبني تميم الاصوات كل لفظ قال
ولم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به
الانسان لشبهه كنخ عند اناخة البعير او شبهه بغيره كالتشبيه بصوت
الغراب او غيره لاتيان الاسماء الدالة على الاصوات من نحو نخ صوت
الاناخة وعاق صوت الغراب وقال الاصوات ليست باسماء لعدم
كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واحدها
حكمها وسبب تجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء حكي به صوت
قال ليس المراد به حكاية الصوت في نحو عاق صوت الغراب لانه اسم لا
صوت ولاستقراء القسمين فيه حيث يقال نخ ايضا صوت اناخة البعير
فيصير القسمان قسما واحدا وقال كما يفعله بعض الصيادين عند الصيد
لئلا يتغير الصيد او صوت به قال الجار والمجرور مفعول ما لم يسم
فاعله وقال قد صات الشيء يصوت صوتا وكذلك صوت الانسان
يصوت صوتا وقال اي صوت به كصوت بهيمة او طائر او غيرهما
للبهائم قال او غيرها فلا يخرج ما صوت به للتعجب كوي او لوجع كاوه
والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام وقال لم يذكر ما هو صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوي صوت المتعجب واوي صوت
المتوجع ونحو ذلك لانه لما كان هذان القسمان ملحقين بالاسماء

المبنية كان ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره
فالاول قال اي ما حكي به صوت كعاق قال اذا صوت الانسان
تشبيها بالغراب والثاني قال اي ما صوت به للبهائم كنخ قال
عند اناخة البعير المركبات قال اللام للعهد اي المركبات المذكورة
من قبل وقال وستعرف وجه بنائها كل اسم قال اي كل اسم وفي الجمل
تسامح من كلمتين ليس قال صفة كلمتين وقال حاصل من اجتماع
كلمتين وجعلهما كلمة واحدة بالامتزاج وقال لم يقل اسمين لئلا يخرج
نحو سيبويه لان الحرف الاخير صوت الاسم وفيه انه ان قيل ان الصوت
حرف فلم يقل به احد فان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع
فيخرج من كلمتين ايضا فلو قال من لفظين لكان اولى بينهما نسبة
قال بين الكلمتين وقال احتراز عن نحو عبد الله وتابط شرا وزيد النجم
فان تضمن الثاني حرفا قال بينا قال جزءان وقال جزاء الشرط
كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة وحادي عشر قال بني للحمل على
احد عشر وقال وبناؤه مشكل لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى بتقدير
حادي وعشر وفيه ان احد عشر بمعنى احد وعشر ثم غير المركب مع بقاء التركيب
الى واحد عشر لبيان حاله بتغير الصدر الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد
وفي الثاني عشر الى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى الواحد

والعطف بعد التمييز اذ الاعراب والبناء باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار
المنقول اليه واخواتها قال اي اخوات حادي عشر الى تاسع عشر
الا اثني عشر قال الفاء لا يبنى شيء الجزءان بل يبنى الثاني للمتضمن ويعرب
الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والاعراب جزء الثاني قال
مفعول لما لم يسم فاعله وقال ان لم يتضمن الثاني حرفا كبعلبك وحي
الاول قال الجزء الاول وقال للتوسط المانع من الاعراب وعلم الواسطة
بين الاعراب والبناء على الاصح قال ظرفي وقال في اصح الوجوه
وقال وقيل يعرب الاول مضافا الى الثاني ممنوعا وقيل مصروفا
الكنايات كم وكذا قال بسبب الكنايات لتركيب كذا في كلتيهن مسير الكاف
وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب او كم
الاستفهامية وحمل كسر دس على المحل الممكن عنهما وقال لمص الكنايات
الفاظ محللة (مبهمة يدر) معرفها ما وقع في كلام متكلم مفسر العالم بمراده على المخاطب
او لمساواة وعينه ان يخرج منه كم وكذا ولم يعرف الكنايات واكتفى بذكر الخبريات
لانها مصدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها
للعدد قال لصفة كذا او صفته كم وكذا وقال وجاء كذا امر بحوحي حي نيوم
كناية عن يوم السبت او يوم الاحد ونحوهما وكسر دس للحذر
قال للقصة فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد قال لخبر المبتداء

الثاني والجملة خبر المبتداء الاول وقال حمدا له على تميز العدد من احد عشر
الى تسعة وتسعين لانه اوسط واكثر والخبرية مجموعة قال الاضافة
وقال الا اذا فصل بينهما الاضافة وقال لحملها على احد المضاف كثلثة
وصابه وقال اي تميز الخبرية يحذف المضاف والا لم يصح الحمل وقال ينصب
على التمييز للفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية وقال اي تميز الخبرية يحذف
المضاف والا لم يصح الحمل والجملة عطف على الجملة الكبرى اعني قوله وكم
الاستفهامية تميزها منصوب دون الصغرى الواقعة خبر المبتدا الذي بعده قال
ولا تميل الاجماع بين معنى الاحاد والاثنا في حكم الخبرية لاختلاف
الخبرية فتحو كم رجل ضرب احادا بالضرب الساء للاسكنار مما اصلحه الحاء
مفرد قال مرة كميزها نية والف ومجموع اخرى قال كميز بضعة
الى عشرة وقال لانها لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه احد
باقسام العدد وهو نوعا المضاف والمميز فرق بينهما حيث اعطى كم الاستفهامية
حكم العدد المميز ضيرت تميزها مفردا او الخبرية حكم العدد المضاف بحتم
تميزها على الاضافة والحقت على العدد المضاف وهو نوعا المضاف
الى الجمع والمضاف الى المفرد حرى وحكم كليهما ولم يفرق بينهما بالعكس
لان كم الخبرية تقتضيه دب فالجر بعدها التين ويدخل من الاسامي منها
قال في تميز كم الاستفهامية تقتضي الاستفهام والخبرية تقتضيه التي هي

الانشاء القليل وكلاهما مرفوعا قال والجملة حال من فاعل يقع وقال
لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية وقال اي كل من
الاستفهامية والخبرية وقال اي كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية
ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده قال الفاء للتفسير وقال اي كل لفظ من
كم الاستفهامية والخبرية وقال موصوفة وفي كونها موصولة نظر اذ كلمة
كل في المعرفة لاحاطة الاجزاء فلا يستقيم المعنى مشتغل عنه قال بضميره
او متعلقه قال احتراز عن نحو كم رجل ضربته اذا جعل كم مبتدا ولا يقدر
بعده فعل غير مشتغل عنه وقال وفيه نظر حيث يجوز نحو كم رجل ضربته
اذا جعل كم مبتدا على شريطة التفسير اللهم الا ان يراد بقوله منصوبا
على الوجوب وبقوله والا فمرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والجواب
فيدخل فيه نحو كم رجل ضربته لان التقدير كم رجل ضربت ضربته اذ الناصب
في شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول تقدير موخر اصدق عليه انه وقع بعده
فعل غير مشتغل عنه تقديرا كان منصوبا قال على انه مفعول او خبر
للفعل الواقع بعدها وقال لتوجه الفعل اليه وعمله فيه نحو كم رجلا لقيت
وكم غلام اشتريت وكم يوم سرت وكم يوما صمت وكم ضربا ضربت وكم قصد
قصدت وكم رجل كان من جاءك وكم رجل كان من حضرتي كان معمولا
قال ضميره العائد الى قوله كل ما بعده والجملة خبر المبتدا وقال اي ان كان

ولا شك في جواز نصبه صح

مفعولا به كان منصوبا على ذلك وان كان مصدرا او ظرفا كان منصوبا
على ذلك قوله على حسبه قال العامل او ذاته قوله وكل ما قال موصولة لا
موصولة كما مر قوله قبله قال صفة ما قوله حرف جر قال مبتدا او فاعل الظرف
وقال نحو بكم درهما اشتريت العبد وبكم رجل مررت قوله او مضاف
فمجرور قال بذلك الجار او المضاف وقال خبر المبتدا المتضمن لمعنى الشرط
وقال بالاضافة الحاصلة بواسطة الحرف الجار اللفظي او التقديري وقال
نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت وقال لانتقال الصدارة منها
الى الجار والمضاف لكان الجارية قوله والا فمرفوع قال على الوجوب مرة
وعلى الاولوية اخرى وان لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتغل عنه ولا قبله
حرف جر او مضاف وان لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد نحو كم رجل
ضربته وقال لانه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل ولا قبله جار او مضاف لكان
مجردا عن العوامل اللفظية فيكون مبتدا وخبرا فان قيل يمكن ان لا يكون بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجردا عن العوامل يكون الناصب
مضمرا على شريطة التفسير نحو رجلا وكم رجل ضربته فيكون منصوبا لا
مرفوعا قيل قوله فمرفوع انه يرفع على الوجوب في نحو كم رجلا وكم رجل غلامك
او على الاولوية كما في كم رجلا وكم رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في
مثل ذلك اولى قوله مبتدا قال لصدق حد المبتدا قوله وان لم يكن قال شرط

فاعل الظرف

استغني عن الجزاء بما قبله وقال كم الاستفهامية والخبرية وقال وليس بعدهما
يصلح للابتداء وفيه قوله ظرفا قال ظرفا مستقرا نحو كم رجل قايم وقال وذلك نحو
رجل وكم رجلا قايم او قايم ظاهرا وكذا في نحو كم رجل وكم رجلا غلامك للعسه
للابتداء اصطلاحا على ما عرف في من ابوك عند سيبويه قوله وخبر ان كان
ظرفا قال كم الاستفهامية والخبرية وقال اي مستقرا فلا يرد نحو كم يوما وكم
يوم مدة سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا قوله وكذلك اسماء الاستفهام في
جميع الوجوه قال اي ومثل كم في محل الاعراب في جميع الوجوه او بعضها قوله
قوله والشروط قال واسماء الشروط في بعض الوجوه وقال فنظرة ما وقع منها
بعده فعل فاصب لها نحو من ضربت وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع
اصنع ونظر تقدم الجار او المضاف نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن
تمر مررته وغلام من تضرب اضربه ونظر الرفع بالابتداء من ما تي فهو مكرم
وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ونظر الجر نحو متى سيرك واين
قيامك ولا يتاتى الا في اسماء الشرط حيث لا يقع بعدها الا الفعل قوله وفي
تمييز قال فيما هو تمييز في بعض الوجوه ثلثة اوجه وقال مما يحتمل الاستفهام
والخبر او احتمل حذف المميز وقال تسميته تمييزا باعتبار بعض الوجوه قوله كم عمة
لك يا جرير وخالة قال البيت للفرزدق يهجو جريرا وقال وفي ذكر اللام تخصيص
الساعة له ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة وقال والجملة الندائية معترضة

متضمنة لا يعامله بسماع ما ذكر والتصريح بتوجه الشبهة اليه وقال وكم الخبرية
تدل على كثرة عماته وخالاته الحالية عشاره والاستفهامية تدل على كثرتهما بحيث
يخرج عددهما عن عمله واحتياجه الى الاستفهام مع انه يتضمن التقرير وحمله على
الافراد ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر بحيث الخصم عند الاستفهام عنه
وقال فدعاء قد حلبت على عشاري قال جمع العشراء وهي التي على حملها الى عشرة
اشهر وقال استعمال على يدل على ان حلبها عشاره مع كراهة ذلك واستكناف
خدمتها وقال ذكر الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ من الذم من خدمة الاناث
وقال حلب العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان العشار يتاذى
من الحلب ولا يطيع الا من الفته واعتادت حلبه فيدل حلبهما العشار على
استدام هذا الفعل منهما والفه العشار بهما وقال صفة خالة او صفة عمة وقال
بتاويل كل واحد منهما ويصح فيه الوجوه الثلثة لموصوفها ويمكن رفعها على
انها خبر المبتدا او نصبها على الحالية من ضمير لك قوله ثلثة اوجه قال النصب
على ان كم الاستفهامية والخبرية على انها خبرية والرفع على الابتداء وحذف
مخيف كم وكون ما بعده وهو قوله قد حلبت خبره اي كم حلبت او كم عمة
لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فيكون كم ظرفا او مصدرا
لقوله حلبت قوله ويحذف في مثل كم مالك قال اي كم درهما مالك قوله
وكم ضربت قال اي كم رجلا ضربت قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة

بحث الظروف

قال المقصود المنوية واذا نسب الاضافة اعربت مع التنوين نحو رب بعد كان
خبرا من قبل وقال الموصول فاعل الظرف او مبتداء مقدم الخبر والجملة
خبر المبتداء اعني قوله الظروف وقال ثبت ح لتضمن معنى حرف الاضافة
وتسمية الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابت على
تقدير الذكر ايضا قيل نعم لكن الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذ
فبناؤهما لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه معارضا لذلك واختير الضم
لجبر النقصان قوله كقبل وبعد قال وفوق وتحت وامام وقدام ووراء
وخلف واسفل ودون ومن عل والابقاء على ما سمع يمين وشمال وغير
ذلك وقال سميت غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف شيء اليه
فلما حذف صارت غايات بها منتهى الكلام قوله واجري مجراه قال
في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وقال الظرف المقطوع عن الاضافة
قوله لا غير قال فاعل اجري وقال لفظ بعد لا وليس وحيث قوله وليس
غير وحيث قال للابهام غير وكثرة الاستعمال في حيث قوله ومنها قال
ومن الظروف المبنية قوله حيث قال للمكان وقال الاخفش قد يستعمل
للزمان وقال ثبت حيث للزوم اضافتها الى الجملة قوله ولا يضاف
الا في جملة قال اسمية كانت او فعلية قوله في الاكثر قال اي استعمالا وقال
وقد جاء حيث سهيل طالعا قوله ومنها قال ومن الظروف المبنية

قوله اذا للمستقبل الكائنة اي حال كائنة وقد استعمل في الماضي نحو حتى اذا
ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ مطلع الشمس وله غير نظر وقال واذا
دخلت على الماضي يجعله بمعنى المستقبل وقال صفة او خبر مبتداء محذوف
والجملة معترضة قوله وفيها معنى الشرط ولذلك اختير بعدها الفعل قال
مفعول ما لم يسم فاعله وقال ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعل وقال
اختير فعل ماض مجهول من الاختيارية وقال اي قيل بالاولوية الفعل بعدها
اذ الشرط يقتضي الفعل لكنه لما كان غير وصفي فيه لم يجب بل فعل مختارا قوله
وقد يكون للمفاجاة قال الفجاءة ناكاه رسيدن من باب فتح وسمع وقال
المفاجاة والفجاء كس را ناكاه كرفتن وقال مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة
وقال لوجود الشيء فجاءه بكائك قوله فيلزم المبتداء بعدها قال اذا للمفاجاة
وقال في الاستعمال غالبا قوله ومنها قال من الظروف المبنية قوله اذ لما مضى
قال الكائنة او هي كائنة وقال صفة اذا او خبر مبتداء محذوف قوله وقد يقع
بعدها الجملتان قال الاسمية والفعلية قوله ومنها قال من الظروف المبنية
قوله اين وانى للمكان استفهاما وشرطا قال الكائنتان او هما كائنتان
وقال بنيا لتضمن حرف الاستفهام والشرط وقال من حيث الاستفهام او حال
على كونه ذا استفهام او وقت استفهام قوله ومتى للزمان فيهما قال ومنها
وقال لتضمن معنى حرف الشرط والاستفهام نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج

قوله وايان قال بمعنى متى الاستفهامية وقال عطف على متى وقال
هي لتضمن حرف الاستفهام قوله للزمان استفهاما قال على المستقبل
بخلاف متى فانه اعم وقال تمييزا وقال اي وايان للزمان او الاستفهام من
حيث الاستفهام اي الاستفهام عن الزمان او وقت استفهام او حال كون الزمان
او الاستفهام وقال واجاز المجازاة بايان بعض المتاخرين وهو غير مسموع
وقال يسالونك عن الساعة ايان مرسيها وايان يوم الدين وايان القيمة
قال وقيل اصله اي اوان فحذف الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي اوان فادغم
بعد القلب وقيل اصله اي ان فخففت بحذف الهمزة وفيه نظر لان الالف
غير مستعمل باللام وفيه ان عدم الاستعمال لا يمنع تقدير الاصل كذلك وقيل
زيد
في اين تشديد والف جوريه فقال وفيه ان اين للمكان وايان للزمان
وفيه انه يحتمل التغيير معنى بعد التغيير لفظا قوله وكيف للحال قال الكائنة
او هي كائنة وقال هي لتضمن معنى حرف الاستفهام وقال وانما عد كيف
في الظروف لانه بمعنى على اي حال والحال والظرف متقاربان وقال كونه
ظرفا مذهب وعند سيبويه اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت
صحيح ام سقيم والاخفش يقول يكون كيف انت معناه اي في حال الصحة
او في حال السقم قوله استفهاما قال وقت استفهام او من حيث الاستفهام
او حال كون الحال ذات الاستفهام قوله منذ ومنذ قال قدم منذ مع كونه

فرعا لكونه احق قال هنا لتضمن معنى حرف الاضافة او السببية بالغايات
وقال او الحال على هذه منذ الحرفين قوله بمعنى اول المدة قال الكائنتان
او هما كائنتان قوله قبلهما قال اي يتصل بهما وقال اي يقع بعدهما قوله
المفرد المعرفة قال نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة عدم رؤيتي
اياه يوم الجمعة وقال لان الوقت المجهول لا يكون لابتداء كلام معلوم
فلا فائدة في ذكره فلا بد من التعيين ليفيد هو الاصل في ذلك وقال
لا المثنى والمجموع لان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او اشياء
وقال وقل المثنى نحو ما رايته مذ يومان اللذان صاحبنا فيهما وكذا المنكر
نحو ما رايته مذ يوم نفسي لحصول التعيين وهو المقصود قوله وبمعنى الجميع
قال اي جميع المدة قوله قبلهما المقصودة قال الزمان وقال الزمان الذي
قصد هو مع عدد وقال نحو ما رايته مذ يومان اي جميع مدة عدم رؤيتي
يومان قوله بالعدد قال لانه لما قصد بيان جميع المدة لا بد من ذلك
ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد وقال وفيه ان المقصود بيان
جميع المدة وذا لا يستلزم تضمن العدد نحو ما رايته يومنا هذا وفيه ان
المراد عدد الافراد او عدد الاجزاء اذ الجميع يستلزم ذلك فلا يرد قوله
وقد يقع المصدر قال ما فرحت ذهابك قوله الفعل قال نحو ما فرحت مذ
ذهب قوله امران قال نحو ما فرحت مذ امك ذاهب وقال ولم يذكر الجملة

الاسمية للقلة نحو ما فرحت مذ زيد مسافر بمعنى مذ حين زيد مسافر
وقال فان قيل لم لم يذكر ان المخففة نحو ما فرحت مذ ان ذهب قيل لعل
اعتمد على تصوير ان بالتشديد والتخفيف معا او ادراجها في ذكر
الفعل مجردا او مع ان المصدرية قوله فيقدر زمان قال مفعول ما لم يسم
فاعله وقال بصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ انك ذاهب
وسانك مذ زمان ذهابك بمعنى اول المدة عدم الفرح زمان ذهابك
وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ زمان انك ذاهب وفي ما فرحت
مذ ذهب مذ زمان ذهب باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفخ في
الصور قوله مضاف وهو مبتداء خبره قال والجملة صفة قوله مبتداء
او مستانفة وقال صحة وقوعهما مبتدايين للتاول بالمعرفة وهي اول المدة
او جميعها قوله ما بعده موصول صلته خلافا للزجاج قال اي بخلاف
هذا القول خلافا للزجاج والجملة معترضة لبيان الخلاف وقال فانه
يعكس بناء على نكارتهما والجواب ما ذكر من التاويل بالمعرفة قوله
ومنها لدى قال وهو بمعنى عند وهو معرب فلا حاجة لبنائه الا ان يق
هي لدن وساير اللغات سوى لدن لتضمن معنى من وهو الابتداء قالوا
انها بمعنى عند وحمل لدى بمعنى عند عليها طردا للباب وفيه وقال هي
لدى واخواته يشبهه بالحرف في لزوم معنى ابتداء الغاية واذا يلزمها

من لفظا او تقديرا وحمل لدى التي بمعنى عند يعتبر معنى الابتداء عليه
وقال الفرق ما بين لدى وعند ان عند مستعمل في الحاضر القريب وفيما
هو في حرزك وحفظك وان بعد بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد
قوله ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولدن ولد ولد قال اصل اللغات
لدن كعضد فاسكن العين بلا نقل الضمة فالتقى ساكنان فحركت الدال
فتحا وكسرا وحركت النون كسرا وحذفت النون وانتقل الضمة فحركت النون
كسرا وحذفت النون من اصل اللغات بلا اشكال قوله ومنها قال من الظروف
المبنية قوله قط للماضي المنفي قال للزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه
وقال اي الامر الماضي المنفي اي عامله ماض منفي نحو ما رايته في جميع
الازمنة فيه الماضية وقال ان كان الماضي صفة الزمان فاسناد المنفي
اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظرف اي للزمان الماضي الذي نفي فيه شيء
وان كان صفة العامل فالاسناد ظ وكذلك الكلام في المستقبل المنفي
وقال وقد يستعمل في الاثبات نحو كنت اراه قط اي دائما قوله وعوض
للمستقبل المنفي قال للزمان المستقبل وقال للامر المستقبل اي عامله يكون
امرا مستقبلا وقال عموما نحو لا اراه عوض اي لا اراه في جميع الازمنة
المستقبلة وقال بناء عوض كقبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين بدليل
استعمالهم كذلك واعرابه ح والعائض الباقي على وجه الارض اي وقت بقاء

الباقين وبناء قط لتضمن معنى لام الاستغراق واختار الضم للحمل على
عوض وقال لو قال قط وعوض للماضي والمستقبل المتعين على وجه
اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه لمحسنه وسلامته عن التكرار
لكنه تحرز عن توهم الجمع في كليهما قوله والظروف المضافة الى الجملة قال
يوم ينفخ في الصور ويوم ينفع الصادقين صدقهم وادناهما على الفتح
وقال الجار متعلق البناء وقال اضافة المصدر الى الفاعل وقال فان قيل
الاضافة تمنع البناء فكيف يدعو اليه قيل تمنع البناء من حيث انها نائبة
عن التنوين المنافي له وتدعو من حيث انها اضافة الى المبني فجوز البناء
توفيقا بين جهتين كونها مانعة وداعية وقال اذ الجملة مبنية من حيث
هي هي حتى ذهب البعض الى انها من المبنيات الاصل لكن اكتساءها
الاعراب لقيامها مقام مفرد اخرج عن كونها مبني الاصل ومبني الاصل كالماضي
والحرف والامر لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت
برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة لا مجرد الماضي فخرجت الجملة عن كونها
مبنية الاصل ولم تخرج الجملة عن شبهها بمبني الاصل فاقتضى مناسبتها
بالاضافة اليها ولو بواسطة كما في اذ المضافة الى الجملة جواز البناء واختيار
الفتح للخفة قوله وكذلك مثل غير قال ذكر سماعي بحث الظروف ضمنا هنا
لمكان الشبه بها قوله مع ما وان وان قال اي مقرونا بما وان وان وقال

للاضافة الى الجملة صورة تشبيهها بالظروف في الابهام وقال نحو كم تمنعني
من الجلوس غير انك قايم قوله المعرفة ما وضع لشيء بنفسه قال احتراز عن
النكرة وقال بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات او بوضع كلي او
قاعدة كالمعرف باللام والمضاف والنداء وقال للوقوع على شيء معين
في التركيب فيدخل المبهمات والمضمرات مع كونهما كليات الوضع لكنها
جزئيات الاستعمال وقال شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار وضعه لمعنى او
غير معنى بعدما قسمه الى المعرب والمبني وبين احكام قسمته وقال ولا
يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وليس بمعين لتعيين الحقيقة المراده به وان
كان الفرد غير معين ويمكن ان يقال انه في حكم النكرة فليكن خارجا وفيه وقال
فردا معينا كزيد والرجل معهود وانت وانا وهو او جنسا معينا كاسامة
والاسد محلى باللام للجنس او جماعة معينة من كل افراد جنس او بعضها
كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرفه قوله وهي قال اي المعارف
وهي ستة بالاستقراء وفي ذكر السادسة وهي المعرفة بالنداء نظر لرجوعها
الى المعرف باللام قوله المضمرات قال ذكرها على حسب ترتيبها في مراتب
التعريف واشار بالترتيب في الذكر الى الترتيب في المعرفة قوله والاعلام
قال عطف على المضمرات وقال نحو زيد وعمرو قوله والمبهمات قال عطف
على الاعلام وهي الموصولات واسماء الاشارة وقال نحو هذا والذي قوله

وما عرف باللام قال عطف على المبهمات وقال نحو الرجل والغلام وقال
في ذكر اللام فقط اختيار مذهب سيبويه وعلى مذهب الخليل حرف التعريف
اللام مع الالف وقال المبهم في ليس من امبر ام صيام في امسفر بدل من
اللام فلا بعد ما دخله هي فيجا اخر من المعارف وقال ولم يقل ما دخله
اللام لئلا يدخل ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم قوله او بالنداء
قال نحو يا رجل للقصد بالتعيين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة
قوله والمضاف الى احدها قال اي احد هذه الاربعة المذكورة قوله
معنى قال اضافة معنوية وقال احتراز عن المضاف الى احد المعارف الاربع
المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وقال مفعول له مطلقا
بحذف مضاف اي اضافة معنى اضافة مفيدة معنى وقال مفعول فيه لقوله
والمضاف بحذف مضافين اي وقت افادة معنى قوله والعلم قال المضمرات
والمبهمات والمضاف بين تعريفاتها قيل وما عرف باللام مستغنى عن
التحديد للاحرم خص العلم بذكر التعريف قوله ما قال موصولة او موصوفة
قوله وضع قال صلة او صفة قوله لشيء قال مفعول به لوضع بواسطة
اللام وقال عينا او معنا انسانا او غيره مما يتحد ويؤلف قوله بعينه قال
ملتبس بعينه وقال ولا يرد مثل اسامة لوضعها لحقيقة معينة غير متناولة
غيرها وان كان ما صدق عليه من الافراد غير معين وفيه ان الرجل والذكر

كذلك قوله غير متناول قال ولم يقل غير متناول ما اشبهه لئلا يخرج لفظ الله
لانه لا يشبهه شيء حتى يحكم عليه بانه لا يتناول ما اشبهه وفيه ان السوالب
لا يشترط فيها وجود الموضوع فلا يشترط للنفي التناول ما اشبهه وجوده
وفيه ان نفي التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي قوله ما اشبهه موجبة
فيوجب ثبوت الشبه وذلك بط وفيه ان الموصول مع الصلة لا تصور ولا
تصديق وتصور وثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه
بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبهه اما بنفي التناول
مع وجود ما اشبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف
قوله غيره قال اي في شيء من التراكيب فلا يرد عدم تناول المضمر والمبهم
غير المعين المراد بها في تركيب واحد وقال احتراز عن المضمرات والمبهمات
والمعرفات باللام والمضافات لتناولها فردا آخر في تركيب آخر قوله
بوضع واحد قال فانما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك لانه
وضع بعينه ويتناول غيره ايضا لكن باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق
عليه انه غير متناول غيره في وضع واحد قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب
قوله والنكرة قال وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب انتكاره
لعدم الوضع وقال نحو ادخل السوق معرفة وان وقع على فرد غير معين ما وضعه
باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة وقوعه على غير المعين العارض

قوله ما وضع قال صلة او صفة وقال من غير ان يتطرق اليه الوضع لمعنى
لوضع جزئي او كلي قوله شيء قال مفعول به لوضع بواسطة اللام قوله
لا بعينه قال احتراز عن المعرفة وقال مفردا او مركبا
اسما او لقبا او كنية موضوعا لمعين او معنى حدثا او وقتا او لفظا يوزن
به او مراد به لفظ او محض او عدد وقال ولا يراد بخروجه له وان له لان
ذلك موضوع لشيء لا بعينه ولا وقع على معين باعتبار المعارض قوله
اسماء العدد ما وضع صلة او صفة قال احترز بقيد الوضع بخروجه وان
فهم منه الكمية باعتبار سياق الاسمات لا بالوضع وكذا بخروجه ان
لم يقصد فيه هذا القيد بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتأتى في رجل
الخ قوله لكمية احاد الاشياء قال احترازا عما وضع لكمية المسافة كالفرسخ
والميل وقال احترازا مما لم يوضع لكمية وقال اي الصفة المنسوبة الى الكم اي الصفة
التي يستقيم عدها بكم وهي العدد الخاص وقال كعشرة اعاه او بلسه
جموع يدل على احاد الجملة او المجموع فلا يرد نصف وقال احترازا عن الخط
والسطح والجسم التعليمي وقال جمع احد فلا يرد واحد اثنان لانه لا لبس
على الاحاد بالمفردات وان لم يدل عليه بصيغه وقال في القول بانه احترازا
عن الذهن نظرا الى انه وضع لما وضع للكمية وهي الحصة المقدرة فلم يوضع للكمية
فيخرج بقولي ما وضع للكمية ولا يحتاج حينئذ الى قوله لاحاد الاشياء

وعبارة وان لم يوضع لكمية ما ينبغي به لكن لا يخفى وضعه للكمية الحيثية
بوصف بحسبه مقتضية لكمية معينة قوله اصولها قال المحلي اعني قوله اصولها
اثنا عشر كلمة مستأنفة كأنه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسأل
ما هي فقال اصولها كذا قوله اثنا عشرة كلمة واحدة قال بدل بعض من اثنا عشر
وفيه وفيه اجراء مبتدأ محذوف قوله الى عشرة قال الى اسقاط اذ المعنى واحد
وعبره الى العشرة ولعله يقول بذلك لخروج عشرة عملا بالعادة قوله مائة والف
تقول قال العلامة في الاعراب مفردة ومركبة ومعطوفة قوله واحد اثنان
واحدة اثنتان قال على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث قوله
اثنتان قال وما زاد عليهما الى عشرة على الاسقاط الى عشرة بالحاق
الياء في المذكر للتأول بالجماعة قوله تلك الى عشر احد عشر قال تذكير
الخبرين في المذكر وتأنيثهما في المؤنث على الاصل قوله اثنا عشر اثنتي
عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة قال باسقاط التاء من العشرة واثباتها
في المسمى المذكر وعكس ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب
الى الاصل وحذف السين تعليل الحاقه بالاصل قوله الى تسعة عشر وتتميم
بكبر السين في المؤنث قال تحرزا عن توالي اربع فتحات في احدى عشرة
وثنتا عشرة احسن في تلك عشرة وقال والحجاز سكنها تحرزا عن
اربع متحركات مع بعد التركيب في المؤنث قوله وعشرون واخواتها

وقال

فالحقيقي ما ان زائه قال وهو الخلقي ولو قال ماله فرج لاذكر لكان اولى

حتى يشمل الانثى التي ليست بانثى اذ ليها ذكر في الحيوان لو فرض شئ من الحيوانات

كذلك ﴿م﴾ ذكر في الحيوان قال للذكر خلاف الانثى لاصل الرجال وقال كاين

في حيوانات قال احتراز عن انونة النمل ﴿م﴾ كامراة وناقة قال في السيائم

وقال وفساد وحمل واتان وعناق والقطي بخلاف نحو طلحة وعرقال

والموت القطي وقال اي المنسوب الى اللفظ بوجيه علامة التانيث

او تقديرا

في اخره حقيقة او حكما بزيادة تانيث خلقي في معناه وقال سواء كان معنا

مذكرا حقيقيا سمي علم كطلحة او صفة كعلامة او اسم جنس كنخلة ذكرا

نفسه

او لا كون مذكرا حقيقيا كظلمة وعناق والاول لا يوزن الا في حكم لفظة

وهو منع الصرف ولا مرية الى عرم من فعل او صفة نحو قام طلحة

وطلحة خلدة البعض الكوفية كعقرب علما للمذكر وعفاء وكذا ناس نحو

نملة ذكر عند اس السكسكية وهي ابو حيفة دعم على ان النملة تي قالت

نملة انثى على ذلك ﴿م﴾ واذا اسندا اليه قال اي الى المونث اذا كان

حقيقيا او مضمرا بقرينة السياق حسنا قال بعد ذلك وانت في ظاهر

عن الحقيقي بالحيا وقال بلا فصل نحو حضرت امراة بخلاف نحو حضر

القاضي امراة حيث لا يجب سره التانيث الى الفعل لمكان الفصل

الفعل قال معمولا لعالم سيم فاعله وقال معمول المتصرف بخلاف نحو

نحو ولد الوحيط
او فرس يعضر

نعم المراة هند ﴿م﴾ فالتاء قال للسراة اما في المضمر طلقا فلكان الاعتراض لكان

اللفظ وصور في التانيث لعدم كونه حقيقيا فيا حري ان لا يلزم صله السراة بل يجوز

بناء على الامتزاج والتانيث من وجه دون وجه وقال الا بدليل كما في صورة

العقل وكون الفعل حاملا او كون المونث الحقيقي من البهايم ويخلف الحكم

عن القاعدة بالدليل الرشايع مستفيض فلا يحتاج الى الاستغناء صريحا

وقال مبتدا محذوف الجزاي فالتاء واجبة بقرينة مقابلة الضمير الجملة جزاء

الشرط ولا يجوز تقدير وحيث جعلها فاعلة حب يلزم امتناع التاء ح

﴿م﴾ وانت في ظاهر قال ظرف ﴿م﴾ بالحيا قال احتراز عن المضمر نحو الضمر

طلعت قال التاء واجبة فيا اي في اسناد الفعل الى ظاهر المونث القطي

﴿م﴾ عن الحقيقي بالحيا قال وما اي حكم من المونث البهايم كساير البهايم

وقال اي ملتبس بخيارك بين التاء وعدمه وقال اعتبارا بالجهتين التانيث

وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى ﴿م﴾ وحكم ظاهر الجمع قال الاضافة نحو

باب جرد قطيفة ولحاف ثياب عن المذكر السالم قال اي جمع المذكر السالم

وقال الاخوين فان حكم الابناء نحو قوله يعامنت به بنو اسرايل

وان كان جمع المذكر السالم وقال بدلا او صفة الجمع يجمع بحيل اللام زايدة

او على الفعل ستر وعرة ما سهادع المذكر السالم نقصا للمذكر وذي الالف

والتاء كما في ايجيني الحركة عن السكون ﴿م﴾ مطلقا قال اي في جميع الاحيان

وقال زمانا مطلقا قوله حكم ظاهر غير الحقيقي قال الاضافة من
باب جرد قطيفة واخلاق ثياب وقال احتراز عن ضميره نحو الرجال جاءت
او جاء فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب وقال وحكم مضمره في
الحاق العلامة لا في لحوق التاء لتناوله الجماعة ولم يأول بها جمع المذكر
السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر وقال وانما شبه
ظاهر الجمع بظاهره ولم يطلق لان مضمره ليس كمضمره لان مضمره يستلزم
التاء والواو مضمره في الذكور العقلاء والنون في غيرهم نحو الرجال
جاءت او جاء واو الليالي والايام مضت او مضين قوله وضمير العاقلين
قال اي الضمير العائد الى العاقلين وقال جمع العاقلين من جموع التكسير وقال
اي الذكور العاقلين قوله غير المذكر السالم قال صفة جمع العاقلين وقال
احتراز عن جمع المذكر السالم نحو الزيدون فعلوا قوله فعلت وفعلوا قال
اي ضمير ما يوزن فعلت وفعلوا قوله والنساء اي نحو النساء من جموع المؤنثات
وقال وما في حكمها من المؤنثات اللفظية والمعنوية وقال اي المؤنثات
على طريق عموم المجاز او جمع المؤنث على ارادة الصفة المشهورة من لفظ
النساء كما في كل فرعون موسى قوله والايام قال اي ضمير الايام وقال اي
نحو الايام وقال ضمير الجمع غير العاقلين من المذكرات على المجاز او ارادة
الصفة المشهورة من لفظ الايام قوله فعلت وفعلن قال بتاء التانيث

بتاويل الجماعة او بالنون اما في الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون وضعت
لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما نحو النساء فللحمل على
جمع غير العقلاء اذ الاناث لعله عقولهن تجري مجرى غير العقلاء قوله
المثنى ما لحق آخره قال شرع في تقسيم آخر الاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع
وقال الفرعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان ما سواهما المفرد وما للاختصار
وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد ولسلامة
لفظ المفرد فيه اليه ولكثرته لعدم اختصاصه شرطية بخلاف الجمع لاختصاص
احد اقسامه بالذكور العقلاء وبان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى
ولا مستويا معه المؤنث ولا بتاء التانيث كعلامة والقسم الآخر وهو الجمع
بالالف والتاء بالمؤنث او بالمذكر الذي لم تكسر او كان من صفات غير
العقلاء او خماسيا وان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا
معه المذكر ولا مجردا من التاء من الصفة المختصة بالمؤنث والقسم الثالث
وهو جمع التكسير بسماع الصفة وتوقيف الوضع في جميع المواضع فيتوقف
قوله الف او ياء قال فاعل لحق والجملة صلة ما او صفتها وقال نحو مسلمان
والزيدان مسلمين والزيدين وقال احتراز لزيادة السنة والجمع السالم حرف
العلة لكثرة دورها في الكلام فخصت بعضها تقليلا للاشتراك وخص
الالف بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولكونها

اخر لفظهما والواو للجمع لكونها للجمع ضميرا وعاطفة ولحصولها لجمع الشفتين
ثم زيدت الياء بكسر الا بنية التثنية والجمع السالم يتوجه الى تقليل الاشتراك والا
والا لكان الالف والواو في الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء
ففتح في التثنية لوقف ما قبل الاخر وكسر في الجمع فرقا قوله مفتوح قال
اي ياء فتح حرف حصل ما قبلها وقال صفة سببية لقوله ياء قوله
ما قبلها قال مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفتوح قوله ونون مكسورة قال
تاخير ذكر النون عن قوله ليدل لعدم تاثيرها في هذه الدلالة بل هي عوض
عن الحركة والتنوين وقال لان الاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرف وقال
ليدل ثقل اللفظ هو الى الامثال وتاثير فتحة ما قبل الالف والالف
التي في حكم الفتحتين وفتحة النون قوله ليدل قال كل من الالف
والياء وقال اي ما الحق اخره ذلك وفيه وقال اللحوق وفيه نظر لاشتماله
على لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ذلك قوله على ان معه اكرمته
وقال في اللفظ من جنسه في المعنى واما نحو القمرين فعلى التغليب
ونحو العينين للشمس والباصرة ان سمعت فعلى عموم المجاز وقال لو اريد
بقوله مثله في الوحدة الجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قوله
من جنسه قال من خلاف جنسه فلا يجوز العينان للشمس والباصرة خلافا
للاندلسي قوله فالمقصور قال اي فالاسم المقصور وسمي مقصورا للامتناع

عن المد وقال وهو انواع صحيح ومنقوص ومقصور وممدود فالمقصور
حكمه كذا والصحيح والمنقوص حكمهما لعدم جريان تغيير في بنيتهما فالفاء للتفسير
على هذا التحقيق وقال قوله من جنسه وفي التقييد به اخراج نحو العينين
للشمس والناظرة نظر لانه فرد من المثنى وان كان ممتنعا وامتناع فرد لا ينافي
كونه فردا من الماهية فلا يجوز التعريف بما خرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا
ترى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه
ولم يحترزوا عن المفعول له ومعه وثاني علمت وثالث اعلمت في الحد وعرفوا
الترخيم بانه حذف في اخره تخفيفا ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث
وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل على تعليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوه
من الممتنعات الى غير ذلك فالحق ما ذكر في المفصل من جعل الالف والياء
علما على ضم واحد من غير تقييد باتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى
الصحيح غير الممتنع قوله ان كانت الفه عن واو قال اي ان كان اصلها الواو
وقال حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل كابوان المسمى بابي
قوله وهو اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي قوله ثلاثي قال اي ذو
ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي ليخرج سعلى وقال اي غير ما فيه
اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي [illegible] قلبت واوا
والا فبالهاء قال مفعول ثان لقلبت ومفعول الاول قلبت قائم مقام الفاعل

وقال اعتبار الاصل فيما اصله اليد حقيقة او حكما وخصها فيما زاد على
ثلثة احرف وقال اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن يا حقيقة
كرميان في رمى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وواصل اوكان
على اربعة فصاعدا اصليته كانت الالف كيعلى ومصطفى او زايدة كحلى
وادطى ومحى وصارى **قوله** والممدود ان كانت همزته قال كسمان في سمى
حيث حاء سمى وقال همزة الممدود **قوله** اصلية قال اي غير زايدة وكان مقابله
عن اصلية وزايدة **قوله** سنة ان كانت للتانيث قلبت واوا قال
صفعوك ثالث وقال كحمراء وصحراء تقول حمراوان وصحراوان وان كراهة
ثبوت صورة علامة التانيث في الوسط وسبب التاء للضرورة دفع
اللبس وتعاقبهما الطاء تحرزا عن اجتماع اليائين في النصب والجر **قوله** والا
فالوجهان قال اي ان لم يكن اصلية ولا للتانيث بل كانت منقلبة عن
اصلية ككساء ورداء اصلهما كساي وردای كانت زايدة للالحاق كعلباء
فانه ملحق بسرداح وقال الاخفش لكونها في مكان الاصلية باعتبار الالحاق
بها والانقلاب عنها والقلب تشبيها بهمزة التانيث في عدم كونها
اصلية **قوله** وبحيث فوته قال اي بون المثنى قال مفعولا لم يسم فاعله
وقال اذ الون لقيامها مقام التنوين بوجب تمام الكلمة وانقطاعها
والاضافة توجب الاتصال والامتزاج وسبطان **قوله** للاضافة قال

وقت الاضافة وقال لاجل الاضافة المقتضية للاتصال الذي للانقطاع
الذي يجيء التنوين الذي قامت النون مقامها ولم يسقط باللام حيث
اعتبرهما عوضيتها عن الحركة **قوله** وحنفت تاء التانيث في حصان وطالق
قال قيل جاء حصى وسمان في حصة وامة فحصان وطالق سهما
فلا يكون من باب الحذف وقال جاز الا وحيا يجيء سهما للهمى
وروس رجف ورائق المسك وسطارا **قوله** كما اراد الحمار وحصاً
احد الحمارة مر وانه قال ومحو قوله بدياه حصاً اي حصان وهذا
المناسب لا صعارس لبى فمن صرفات الشعر كما في قوله كان حصيه من
السدلبط رض نحوذ فيه سنا حظل **قوله** المجموع وما دل على احاد مع
قال اي وما دل على افراد قصد تعريف بحرف مفردة المسلمين بتغير
ما لا في صيغة الواحد قيل التغير وقال احترازا عن نحو نخل وتمر لانه لا يسمى
على احاد غير مقصودة اذ المقصود بوضعها هو الجنس والاحاد تبلت
باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها **قوله** بحرف مفردة تنبيها
قال احترازا عن نحو رهط وقوم واهل وغنم وخيل فانها للجمع مجموع حيث
لم يوت بحروف مفردة انها تقصد احادها بها وقال لا يرد نحو نسوة
لان المراد بحرف مفردة تحقيقا او وضعا فان قيل فلم لم يغن ذلك في
نحو اهل وغنم وخيل وقوم ورهط قيل ولا داعي غنه لعدم جريان احكام

الجمع وبها وعدم كونه على اوزان الجمع المختص بها والمشهورة وفي بعض النسخ
متحقق وهو جريان احكام المفرد فيه وقال الماء سعلوعصا او بقوله دل
اي دل الجمع في مفردة على احاد مقصودة وح لا يرد نحو نخل وتمر وقال
الاصاد للجنس اي بجميع حروف مفرده كرجال وحجاو وبعضها كفايج
في سفرجل وفوازد في فرزدق وقال حقيقة كرجال واعسار الكنوة
في جمع امراة وعماد بدعماد بدعلى العرف لانها لما كانت على اوزان
الجموع واستحقها في التانيث والوقوع في التصغير امتناع المسمه
ومنع الصرف عند تحقيق صيغة منتهى الجموع اعتبر واحد بتقدير الكمد
عمر من نحو عماده وعمدود وسماء على وزن فعال وصلع الفاء كغلام
وغلمة وقال ونحو ركب وان كان واقع الراكب في الحروف لكن الراكب ليس
مفرد له بل الكل اسما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير والرد
مع كونه على غير صيغ العلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق
عليه الاحاد الحروف مفردة وفيان المفردان اريد به المفرد الواحد
صادق وان اريد كونه مفردا له اصطلاحا فهو موقوف على كونه جمعا
فيلزم الدور قوله ونحو قال مما بينه وبين واحده التاء قوله وركب
قال بما هو اسم جمع قوله ليس بجمع على الاصح قال لجريان احكام المفردات
استعمالا وقال وقيل جمع للدلالة على الاحاد وقال بل الاسم دل اسم جنس

والثاني اسم جمع كالجماعة والطائفة والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على
الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع وقال وهو قول الاخفش
جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كالحامد والواو وركب جمع وقال
الفراء وكذا اسم الجنس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جمع او جنس
لا واحد له من لفظه نحو اهل وعم فليس بجمع بالاتفاق قوله ونحو
فلك جمع قال فان قيل الكلم لا تقع على الكلم والكلمتين وهو جنس
قبل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا حرج في التزام كون
الكلم اسم جمع انتهى قوله وهو قال اي الجموع نوعان قوله صحيح قال
الجملة مستانفة للبيان قوله فالحق اخره واو مضموم قال الوقف
الواو قوله ما قبلها قال موصولة او موصوفة ومفعول لما لم يسم
فاعله لقوله مضموما ومبتدا مستقدم الجزء والجملة الاسمية صفة
واو قوله او ياء مكسورا ما قبلها قال مفعول لما لم يسم فاعله لقوله
مكسورا ومبتدا مستقدم الجزء والجملة صفة ياء قوله ونون مفتوحة
قال لمعادل حركة المعرب نقل الواو الضمة وقال عطف على قوله واوا وياء
اي بالحق آخره احدهما ونون ليدل على ان معه اكثر منه قال الحق
مقدم ليدل على قوله نون وقال متعلق بالحق وفيه ان لحوق النون
لا يدل على هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين الا ان يجعل

الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى لحق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه
وتحقيق انه عوض عن الحركة والتنوين فيضم على اللف والنشر وقال لم يقل
من جنسه اكتفاء بما ذكر في النسبة او اراد تعريف الماهية بقطع النظر عن
الصحة وعدمها فلم الى قيد لاخراج الممتنع وقال اي ومن ذلك الاسم فان
اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل ولا كسر في الواحد قيل
ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض نحو فلان افقه
من الحمار واعلم من الجدار وقول الشاعر اللوم اكرم من وبر ووالد
قوله فان كان قال الفاء للتفسير الاقسام المستفادة من عموم قوله ما
لحق آخره لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح
لعدم اختصاصه بحكم سلامته عن التغيرات قوله آخره ياء قبلها كسرة قال
فاعل الظرف او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صفة ياء قوله حذف قال
لالتقاء الساكنين بعد الاسكان للاستثقال قوله مثل قاضون قال في
جمع قاض قال اصله قاضون قوله وان كان مقصورا قال اسما آخره
الف مقصورة قوله حذفت الالف قال لالتقاء الساكنين قوله وبقي
ما قبلها مفتوحا قال ليدل الفتحة على الالف قوله مثل مصطفون قال
مضاف اليه والرفع على الحكاية قوله وشرطه قال اي شرط ما جمع بالواو والياء
والنون وقال هذا النوع من الجموع وقال اي وبيان شرط هذا الكلام وقال

اي شرطها مذكر فهو مبتدأ والخبر محذوف كما قيل في نحو الزانية والزاني
فاجلدوا لان التقدير الزانية والزاني حكمهما كذا فاجلدوا ابتداء بيان
وقال مبتدأ محذوف الخبر اي شرطه على التفصيل بقرينة ما بعده من الجملتين
وقال شرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبره بمعنى حصول مذكر والفاء زائدة
والشرط معترض وفي هذا الوجه ضعف لان زيادة الفاء في الخبر ضعيف
اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء في جواب ويمنع اختصاص
اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعراء ويقال الشرطية خبر قوله وشرطه
يجعل الضمير المقدر بعد الفاء عائدا الى الشرط وعلى هذا يلزم حذف العائد
قوله المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح به الشارح في
بحث المبتدأ ولنا ان نقدر حيث امتنع حذف اسم الاشارة وكفى به رابطا
اي شرطه ان كان اسما فذلك الشرط حصول مذكر قوله ان كان اسما قال
غير صفة وقال المذكر وعلى هذا مدار افادة قوله فهو مذكر قوله يعقل
قال الجملة مستانفة او خبر بتاويل مضمون هذا الكلام قوله فمذكر خبر مبتدأ
محذوف قال لانه اشرف الجموع لسلامة الواحد فاختص باشرف الاسماء
قوله وهو المذكر العاقل قال وقال الشارح هذه عبارة ركيكة قلت
يمكن تصحيحها بوجوه علم بفعل خبر المبتدأ المحذوف وقال صفة وفيه
تسامح اذ العاقل مسمى العلم لا هو وقال اي مسمى ان اريد بالمذكر الذات

المتصفة بالذكورية اذ بقوله علما مسمى علم ويكون حمل المذكر على الاسم
من باب التسامح ولا تسامح في يعقل وان اريد اللفظ المذكر فلا تسامح في
الحمل فلا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح ويكون
قوله وان لا يكون بتاء التانيث كعلامة صانعا لخروجه باشتراط التذكير
اللفظي وقال لو قال لعلم لكان اولى حيث لا يخرج عنه ح صفات نعم الماهدون
اللهم الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو نعم الماهدون مندرج فيما جمع بالتاويل
كتلعب منها البالغين قوله وان كان صفة فمذكر يعقل قال فحصول
مذكر غير علم وقال فهو مذكر وعلى هذا قوله وان لا يكون افعل فعلاء محمول
على مضاف اي ذو عدم كونه كذا وقال اريد به الذات المتصفة بالذكورية
بتقدير مضاف اي فهو اسم مذكر يعقل وان اريد اللفظ المذكر كان قوله
ولا بتاء التانيث ضائعا وان لا يكون افعل فعلاء قال عطف على قوله
فمذكر وقال المذكر فيه سمي هذه الصفة وقال اي فهو مذكر يعقل وذو
ان لا يكون كذا اي ذو عدم كونه كذا وان كان تقديرا فمذكر محصول مذكر
كما مر فلا حاجة الى تقدير مضاف قوله مثل احمر قال كاحمر فانه لا يقال
فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كامل قوله ولا فعلان
فعلى قال اضافته الى فعلى بادنى ملابسة كافعلا فعلاء وقال واما اجمعون
مع جماعاء فمجيئه بالواو والنون على خلاف القياس الا ان يقال انه في الاصل

اسم تفضيل

كعدم كونه من الالوان والعيوب والحلي وح يكون للفرق بينه وبين
فعلان وفعلانة كندمانون قوله ولا مستويا فانه لا يقال رجال جريحون
ولا صبورون لانه لو جمع بالواو والنون لجمع مونثه بالالف والتاء
وح يرتفع الاستواء المعهود فيه قوله فيه مع المونث قال ما قال الشارح
العلامة هذه العبارة استحق من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف
المذكر فيكون المعنى وان لا يكون مع المذكر مستويا في ذلك الوصف
مع المونث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره
ولو قال ولا مستويا فيه والمذكر مع المونث لكان مسالة هنا عبارته
قلت ضمير ان لا يكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكره من
وجه المخافة ثم ضمير قوله ان كان صفة ان عاد الى المذكر بدلالة ان البحث
في المذكر لان صدر البحث المذكر ما الحق الى اخره فلا اشكال اصلا
وكذا ان عاد الى الاسم وكان المعنى شرطه حصول مذكر وعدم كون ذلك
المذكر افعل فعلاء وكذلك ان كان المعنى ان كان ذلك الاسم صفة فهو
مذكر يعقل وذو عدم كون المذكر افعل فعلاء وتقدير الربط ضمير فيكون
المعنى وان لا يكون المذكر فيه مسمى افعل فعلاء ولا مستويا فيكون فيه
مخافة نحو جريح وصبور فان المذكر فيهما مستو مع المونث يقال رجل جريح
وصبور وام ولا بتاء تانيث قال كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر

وتاء التانيث ولو تركه لما لعلم الغرض فلزم اللبس وقال اي وكذا سائر
تاء التانيث قوله مثل علامة ولحقيقة متعلق بالاضافة قال الكوهي صنا
عن التنوين في المثالي لها وقد سند نحو اقبلت قال لعدم الشرط ونحو العالمين
من باب التغليب قوله وسنين قال لانتفاء التكسير والعقل وعدم كونها
علما او صفة وقال ارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين لجبر النقصان
الواقع في واحده وهو حذف الحرف وهذا الحرف ليس بقياسي وان كان كثيرا
او هو سماعي كما مر وقال ونحو بلعبن هو ساد اللعب اي الروايي وراسم
اي ساحب بن ماول لصدود فعل العقلاء وهو اضافة المحل والكتابة
في المعاني ففعل السجود في الكواكب قوله الوت قال اي جمع الموت
الصحيح وقال اي الموت المجموع صحيحا ما لحق آخره الف وياء وشرطه
قال الخيرط ذلك الموت في الصحيح وقال هذا النوع من الجمع وقال
اي بشرطه ما ذكر والشرطية بيان كقوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
وقال اي بيان شرط هذا الكلام وقال اي شرطه على التفصيل وحذف
هذا الخبر هنا وقرينة ما بعده من الجملة بكمالها قوله ان كان صفة
قال الاسم الوت الذي جمع سالما بالالف والتاء وقال ومعنى هذا الكلام
ان الوت اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن
له مذكر فشرطه ان يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر

هذا الجمع

فان قصد غيره قال اي غير النادي المجرد مما ليس بلوت ولا عيب من النادي المزيد
فيه او الرباعي مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب قوله
توصل اليه قال اي ذلك المقصد قال اناء المقصد المقصد على وجه يكون قوله مثل قال
ايهما سال اسم التفضيل مما صيغ بناؤه وانقياع مصدره ما امتنع بناؤه غيرا
قوله هو اشد منه استخراجا قال مثال غير النادي قال احمر دحرجا واندحرجا
قوله وبياضا قال مثال اللون وقال لانه يدل على الزيادة في المصدر المشتق
هو منه واصل المصدر كونه معروفا مصروفا اليه عند الاطلاق قوله وعمى
قال مثال العيوب قوله وقياسه قال اسم التفضيل وقال مبتدأ محذوف
الخبر وقوله للفاعل حال وقال هذه العبارة من باب ضربي زيد قائما اي قياس
اسم التفضيل حاصل اذا كان دالا على الفاعل قوله للفاعل قال اي مجيئه للفاعل
قوله بقرينة قد جاء وعلى هذا قياسه مستفاد ومجيئه المحذوف خبر فللفاعل
متعلق المحذوف وقال اي من قام الفعل ولم يرد ما يقابل المفعول فيتناول
نحو ضرب احسن والا فيحمل على حذف المعطوف قوله وقد جاء للمفعول نحو
اعذر قال اي اكثر معنى قوله والوم قال اي اكثر ملومية قوله واشغل
واشهر واعرف ولست عمل قال اسم التفضيل وقال اي من كلام العرب وقال
لاستلزام معناه المفضل عليه وحتى من والاضافة ظاهر ومع اللام معهود سوى
الاشارة اللام العهد الى الفعل المذكور مع المفضل عليه وقال واما الدسا

والحلي لجواز تجردهما عن احد الثلثة المذكورة لضرورتهما اسمين واي معنى التفضيل
عينهما ونحو الحسنى والسوى والسعرى مصدران لا تانيث احسن واسود فلا يرد
جواز تجردهما قوله على احد ثلثة اوجه قال لفظا او تقديرا نحو الله اكبر وقال
يجوز الافضل والاشرف الناس واكرم من عمرو فلا يخرج عن احدهما ولا يجتمع
فيه اثنان وقال فلا بد من واحد منها ليدل على المعنى فلا يجتمع اثنان
منها الا نادرا لحصول الغرض باحدها وكون الاخر بعد حصول المعنى
ضائعا وقال الا ان يخرج عن هذا الاستعمال بالعدل كما في آخر واخر
قوله مضافا قال بدل من قوله على ثلثة اشياء قوله او بمن او معرفا باللام
قال العهدية ليكون العهد مشتملا على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى في قولهم
الافضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلا قوله فلا يجوز زيد
الافضل من عمرو قال باستعماله مع اثنين منها وقال واما نحو لست بالاكثر
منهم حرا فانما العبرة للكاثر فمن فيه ليست بتفضيلية او هي تفضيلية متعلق
بمحذوف اي لست بالاكثر باكثر منهم والمحذوف بدل فلا يرد قوله قوله ولا زيد
افضل قال باستعماله بدون واحد منها قوله الا ان يعلم قال مستثنى مفرغ
اي يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات الا وقت معلومية المفضل
عليه وقال او يخرج عن معنى التفضيل فيستغنى عنها نحو اخر وقال المفضل عليه
فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اي اكبر من كل شيء كبير قوله فاذا اضيف

الدال على الحدث لا المعنى وقال احتراز عن اسماء المصادر لعدم جريانها
على الفعل مع دلالتها على الحدث وقال الجريان في اصطلاحهم يستعمل
لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به او موصوفا او ذا حال او موصولا
او مسوغا وجريان اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في حركاته
وسكناته وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة
تشتمل اسم الحدث على المذهبين ثم كل من المعاني اصطلاح مشهور فيما
بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور جريان اسم الحدث على الفعل
وهو مشهور بالمعنى الذي ذكرنا لا مطلق الجريان حتى يلزم الابهام قوله
وهو من الثلاثي سماع قال اي مسموع وقال حال من مفهوم الكلام اي قصر
المصدر على السماع حال كونه من الثلاثي وفي جعله متعلقا بالسماع نظر
لعدم ذي الحال لانه ليس لقوله سماع فاعل مظهر لا مضمر وقال اي ما
على ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي والا لدخل نحو اكرم وكرم ومصدره
قياسي لا سماعي وقال بنائه اي كائن من جنس البناء الثلاثي او ابتدائية
اي ماخوذ من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتاتى على المذهب الكوفة قوله
ومن غيره قياسي اي ذو قياس قال اي مقيس اي من شانه ان يثبت من
غير سماع بالقياس على ما سمع وقال اي وهو من غير قياسي فقوله قياس
خبر المبتدا المحذوف بقرينة السياق والكلام من عطف الجملة على الجملة

لان باب عطف على معمولي عاملين مختلفين لعدم تقدم المجرور كونه من
الثاني مصوب المحل على ما عرفت اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقدم
المجرور مع الحاد وقيل الجواز في الدار زيد وفي الحجرة عمرو ولكنه لم يثبت
انتحمل على قول من جوز ذلك مطلقا قوله وتعمل عمل فعل مفعول مطلق
للنوع قوله فعله قال لمناسبته بالفعل لمكان الاشتقاق قوله ما صيغ
قال احتراز من فاعل يعمل ويحو اذكر ضربي لمن زيدا قوله وغيره اذا لم يكن مفعولا
مطلقا قال كخوضربي زيدا لان اذ عند سيبويه لا تتصرف وقال لعدم تشترط في الزمان
كاسمي الفاعل الان عمله باعتبار الاشتقاق لا باعتبار التلبس والاقتران في الاشتقاق
باعتبار زمان دون زمان وقال فاذا سد سد الفعل صح ان يعمل للتلبس
دون المصدرية كما سيجيء ولا يعمل حرف او لا تعلق المعمول به مع وجبات
ما هو اقوى منه وهو الفعل قوله ولا تتقدم معموله عليه قال مفعولا لم
يسم فاعله وقال لكونه بتقدير الفعل مع ان دنى ما في حيزان لا يعمل ما
قال لضعف عمله وطفله وتوحد ولا فاعل له يظهر او لا مضمر يخلق
الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصان مناسبته الفعل لفظا ومعنى اما
لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلعدم وقوعه بموضوع الفعل قوله ولا مضمر
فيه قال على مفعولا لم يسم فاعله اي لا يقع الا ضمنه وقال قولا ولا مضمر
الا مضمر الفاعل فيه ليلا يلزم تثنية المصدر وجمعه دفعا للبس فيلزم اجتماع

التثنين والجمعين في لفظ واحد او يلزم الالتباس بحذف اسم الفاعل ونحوه
لاتحاده مع فاعل تماصف عليه فتثنية احدهما وجمعه ويسه وجمع الاخر
فلا يلزم ذلك كذا ذكر المصنف وقيل ان مقول يجوز ان مضمر فيه الفاعل ولا يبرز
ولا يجمع كالظروف واسم الفعل والجواب بالاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح
باعتبار وقيامها مقام ما اضمر به لا حقيقة والمصدر غير قايم مقام غيره قوله ولا يلزم
ذكر الفاعل قال لان التزامه يودي الى الاضمار فيما اذا كان عائدا والمقدم يكن لا رسا
وقال الضعف عمله لما مر فلهذا كان اضافته معنوية قوله ويجوز اضافته الى الفاعل
قال لتعلقه اضافه وقال وهو الاكثر لا يلبس عليه قوله وقد يضاف الى المفعول
قال مفعول به اظهر فاذا وعله نحو ضرب اللص وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
قوله وعامله قال المصدر قوله بالام قال مصاحبا باللام وقال اضافه المصدر
الى المفعول وقال حيث لا يصح تاويله بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مراده
لكنه صحيح على قلة لان المانع عارض قوله قليل قال قل لم يات في القران شيء من المضاف
المعرفة باللام عاملا في فاعله ومفعوله صريح بل قد جاء عاملا مجرورا في الجر نحو لا يجب اسه
الجهر بالسوء وقال نحو ضعف المكاء اعلاه نحال الفوارس اخل والجر منعه
وحمله بتقدير في اعلاه او بتقدير مصدر منكر عامل فيه قوله فان كان قال سحه
التقييد بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا وجعل المتوسطات معترضات قوله لبيان
بعض احكام على المصدر عند ذكر عمله قوله فاعل للفعل قال للقاء جنايته

واجبة اذ الجملة اسمية وقال اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي
قوله وان كان قال المفعول المطلق قوله بدلا منه فوجهان قال اي عمل الفعل
للاصالة وعمل المصدر للنيابة لا للمصدرية وقال نحو حمد الله وشكرا له وسقيا
لزيد وخيبة له وقال فاعل محذوف الخبر وقال اي ساد مسده بعد حذفه لا كائنا
بمعناه كاسم الفعل لتعيين عمله دون الفعل وقال اذ المصدر اقوى من حيث الذكر
ضعيف من حيث الفرعية والفعل اقوى من حيث الاصالة ضعيف من حيث
الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمتنع عمله قوله اسم الفاعل ما اشتق
من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قال ويخرج منها اسماء الفاعل من الاضافات
الا ان يراد بالقيام اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا وقال احتراز عن الصفة
المشبهة واسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو حسن واحسن وقال انما قال من فعل
يشير الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاقه من المصدر بالواسطة وقال
قوله لمن دخل فيه نحو الناهق والصهال والعاوي وغير ذلك من صفات غير
العقلاء على سبيل التغليب والا فمن العقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وقال
لم يقل لمن له فعل ليلا يخرج نحو مسكن ومتكبر من الانفعالات وكذا نحو كارم وحاسن
اذا صنع لسان الحدوث وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث
وقال ونحو حائض وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وعلمت ليس باسم
الفاعل او يقال معنى الثبوت عارض وقال واما نحو خالد ودائم وثابت وراسخ

ومستمر مما يدل على الدوام فغير وارد لدلالته على حدوث الخلود والدوام والثبوت
والرسوخ والاستمرار وقال ولا يرد صفات الله تعالى لان الاستمرار والدوام فيها مضيء
بل باعتبار الموصوف قوله وصيغته قال اسم الفاعل وقال اي وصيغة الكثرة
مشهورة والافعال وفعول وحذر ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين
من الثلاثي قوله من مجرد الثلاثي قال الاضافة من باب جرد قطيفة وقال
صفة الصيغة اي صيغة الكائنة من كذا وفيه حيث يلزم ح في من غيره على العطف
على معمولي عاملين مختلفين وفيه وقال حال من ضمير الظرف المستقر وهو
قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفا قوله
على فاعل قال اي واقعة على زنة فاعل وقال وبيان الصيغة من وصايف
التصريف ووقع في النحو استطرادا وضمنا قوله ومن غيره قال اي صيغته من
غير مجرد الثلاثي وقال سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا
فيه وقال ومن قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقدم المجرور على
الجار على وجه ان يثبت جوازه والحق انه من باب الفصل من العاطف والمعطوف
بالظرف قالوا وعاطف على صيغة المضارع على قوله على فاعل ومن غيره ظرف
وقع حالا من ضميره قدم على العامل لكونه ظرفا قوله على صيغة المضارع بميم
مضموم قال في موضع حرف المضارع منه وان كان حرف المضارعة غير مضمومة
كما في مستخرج قوله وكسر ما قبل الاخر قال حرف او الحرف الذي وقال انما قال

لئلا يلزم اللبس بالمفعول في باب تفاعل وتفعل وتفعلل لكونه على صيغة
المضارع وفتح ما قبل الآخر وقال فان لم يكن فيما قبل الآخر المضارع كسر
كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل وقال نحو احصن فهو محصن واشهب
فهو مشهب بالفتح فقليل او مستعار من اسم المفعول كسوى منعم لكنه
اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال سحر الاصل قوله نحو مدخل ومستقر
قال مثل بمثالين احدهما على صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان
حرف المضارعة والثاني ما يخالفها بحركة الميم ايضا وينبغي ان يمثل بثالث
وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر ايضا نحو متفاعل قوله ويعمل قال اسم
الفاعل قوله عمل قال مفعول مطلق قوله فعله بشرط معنى الحال قال
شرائط معنى كذا وقال بشرط معنى الحال او الاستقبال او بشرطها
او بشرط هو كذا وقال حال او خبر مبتدأ محذوف اي ملتبسا او هو ملتبس
بكذا والجملة حال او معترضة وقال اضافة المصدر الى المفعول بمعنى اللام او بيانية
بمعنى من وقال اضافة بمعنى الى الحال بيانية او بادنى تلبس اي معنى يحصل
عند اقتران الحال او الاستقبال قال لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا
يخالفه الزمان وقال قيل هذا الشرط للعمل في المنصوبات دون المرفوع وفيه
قوله والاعتماد على صاحبه قال اي اعتماد اسم الفاعل على الملتصق به قال
وهو المبتدأ او الموصوف او الموصول او ذو الحال وقال ليتقوى فيه جهة الفعل

من كونه

من كونه مسندا الى صاحبه او ملصقا بما هو بالفصل اولى وهو الاستفهام
او النفي او الهمزة او ما قوله وان كان للماضي قال او الاستمرار المتضمن للماضي
قوله وجبت الاضافة معنى قال من حيث المعنى وقال حال اي ذات معنى
او معنوية قال ظرف اي وجبت الاضافة في المعنى قوله خلافا للكسائي قال
وجوبا خلافا اي مخالفا للكسائي مخالف او مخالف ولكل وجه وقال هو يعمل
اسم الفاعل ماضيا ولا يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون اضافته معنوية وانه
لا يعتبر عروض المضي ويقتصر على ذي اللام مطلقا ويتمسك بنحو ادريد معطي
بكر امس درهما بالاتفاق ولا تمسك له به لانه بتقدير فعل اي اعطاه درهما
كما ذكر في المتن ونحو انا طار زيدا امس ذاهبا اما ان يمتنع جوازه لامتناع
تقدير فعل للزوم الاقتصار او يجعل ذلك من خصائص افعال القلوب قوله
وان كان قال بعد قوله بمعنى الماضي وقال كان تامة اي وجد معمول آخر او ناقصة
والخبر محذوف اي كان له على التجوز وقال اي وجد معمول اسم الفاعل وفي
الاطلاق نظر حيث لا يترتب عليه الجزاء المذكور مطلقا لانه لو كان بعده معمول
تابعا للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنه او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل
مقدر معمول آخر قال غير ما اضيف اليه معنى نحو زيد معطي عمرو امس درهما
اي اعطاه درهما قوله ففعل مقدر قال فهو بفعل مقدر اي بتقدير فعل مقدر
وقال يقتضي ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل وليس كذلك

والجواب انا لا نم ذلك حيث لم يقل معمول اسم الفاعل وعلى تقدير التسليم يحمل على
المعمول على تقدير من التقادير لا كل تقدير ولا على هذا التقدير ولا شك
ان درهما في زيد معطى عمرو ادرهما والمضاف اليه وهو عمرو وكلاهما معمولان
لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو تقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال
او يحمل على المفعول له من حيث المعنى بكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونهما
معمولين للفعل لكان ذلك قوله نحو زيد معطى عمرو امس درهما قال ولا
يتاتى في اسم الفاعل من افعال القلوب للزوم الاقتصار اللهم الا ان يقال يجعل
عاملا مع المضي ويجعل ذلك من خصائصها قوله وان دخلت اللام استوى
الجميع قال اي جميع الازمنة وقال اي جميع انواع اسم الفاعل اي تضمن الحال
او الاستقبال او الماضي فالضرورة لكونه صلة بمعنى الفعل وان كان بصورة
الاسم والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها قوله ما وضع منه للمبالغة كضراب
قال صفة مصدر محذوف اي هو كضراب والجملة معترضة لايراد المثال وقال
فان قيل لم يعمل هذا مع انه لا يجري على الفعل قيل اعتبار الاصل وعدم اعتبار
العارض قوله وضروب وضراب وعليم وحذر مثله قال في العمل واشتراط
الزمان والاعتماد قوله والمبني قال اي مبني اسم الفاعل من اسم الفاعل الموحد
بالعمل والاشتراط وقال كرر قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لكنه ذكر
حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد قوله ويجوز حذف النون

قال

اي نون التثنية والجمع وقال من اسم قوله على العمل قال مع ان اسم الفاعل عاملا
قوله والتعريف تخفيفا قال وعدم الاضافة وقال المقيمي الصلوة قوله
اسم المفعول ما اشتق من فعل قال المصدر بالواسطة قوله لمن وقع عليه قال
دخل غير العقلاء تبعا او على سبيل التغليب وقال احتراز عن اسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ بتفضيل الفاعل لكنه بقي اسم التفضيل
الذي صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف الا ان يعتبر الحيثية وقال خرج المصدر
على قول البصريين واما على قول الكوفيين فخرج بقوله لمن وقع قوله وصيغته
من الثلاثي على مفعول قال اي من انه وقع عليه الفعل بخلاف نحو اشهر واعرف
وقال قد عرفت ان بيان الصفة ليس من وصائف علم النحو وانما هو من وصائف التصريف
على صيغة اسم الفاعل قال اسم الفاعل وقال الجار والمجرور عطف على قوله
على مفعول بالواو ومن غيره قال عن ضميره وزيد فاصلا بين العاطف والمعطوف
وذلك جائز قوله بفتح ما قبل الاخر قال لخفة الفتحة وكثرة المفعول قوله
كمستخرج وامره قال اسم المفعول قوله في العمل قال كونه عاملا عمل فعله قوله
والاشتراط قال اي اشتراط احد الزمانين الا اذا كان ذا لام والاعتماد على
صاحبه او الهمزة او ما يعمله في المنصوبات وقال وليس في كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرون
كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل قوله كامر الفاعل

قال ووجوب الاضافة معنى لان المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو زيد
معطى درهم امس وقال حيث عمل عمل فعله وهو الفعل المثنى للمفعول
للمشابهة له من احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل فيشاركه في مشابهة
الفعل والاحتياج الى الشرائط فيعمل بتلك الشرائط مثله قوله مثل زيد
معطى غلامه قال الان او غدا وقال حيث اعمل عمل يعطى قوله درهما
قال مفعول ثان لمعطى قوله الصفة المشبهة قال باسم الفاعل وشبهت
في انها تثنى وتجمع وتؤنث بخلاف اسم التفضيل في بعض الاستعمال
كما ستعرف قوله ما اشتق من فعل لازم قال احتراز عن اسم الفاعل
والمفعول المتعدي قوله لمن قام قال متعلق اشتق وقال ذلك الفعل
به قال الضمير عائد الى من قوله على معنى الثبوت قال احتراز عن نحو قايم
وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل
لا صفة مشبهة وقال ونحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارئ من
من الجواب عن ايراد ذلك في حد اسم الفاعل وقال ويدخل في هذا
الحد نحو احسن واشرف مما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت
لكنه زيادة اللهم الا ان يقصد الحيثية قوله وصيغتها مخالفة قال
اي ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل وقال من حيث ان صيغتها سماعية
وصيغة اسم الفاعل قياسية قوله لصيغة الفاعل على حسب السماع وقال

صفة المشبهة

١٤٧

قدر السماع ودفعه وقال خبر بعد خبر يتضمن وجه الخبر الاول على وجه او حكما
على حده على وجه قوله كحسن وصعب وشديد قوله ويعمل عمل فعلها مط
قال وان لم يوازن صيغتها للفعل وكانت للحال والاستقبال وقال لتشبيهها
لاسم الفاعل المشابه للفعل وقال اي مطلقا عن الزمان واما الاعتماد فشرط
كما في اسم الفاعل وقال لان اشتراط الزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة
لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث قوله وتقسيم مسائلها
قال وهذا احد التقاسيم ولها باعتبار تقاسيم اخرى يرتقي مسائلها الى
العرف وتنقسم الى خمسة التاليف وفتحه وخمسة وهي اصعب تعددا وقد
ذكرت في رسالة على التفصيل فان رغبت فعليك بها قوله ان يكون
الصفة باللام قال يلبس مقرونة قوله ومجردة قال عطف على اللام قوله ومعمولها
مضافا وباللام قال اي مقرونا او ملتبسا باللام وقال عطف على مضافا
قوله ومجردا عنهما قال عن اللام والاضافة قوله فهذه ستة قال بضرب
الاثنين في الثلثة قوله والمعمول قال اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد
منها مرفوع ومنصوب ومجرور وصارت ثمانية عشر قال جملة مستانفة
كان سائلا يسائل كم صارت فقال ثمانية عشر قسما وقال بضرب الثلثة
في الستة من الاقسام الحاصلة بضرب صيغتي الصفة في صفات
المعمول الثلثة قوله فالرفع على الفاعلية والنصب لتشبيهه بالمفعول قال

من اقسام المعمول

اي تشبيه محول الصفة بالمفعول وقال مفعول به للتشبيه واعمال المصدر
المعرف باللام في الجامد والمجرد صحيح نحو قوله لا يحب الله الجهر بالسوء قوله
في المعرفة قال الحسن الوجه وقال وجعل نحو الوجه في الحسن الوجه مثلها او الرجل
في الضارب الرجل واعلم ان نحو الضارب الرجل والحسن الوجه يتقاضان
كل واحد منهما فالضارب الرجل اصله النصب والجر بالاضافة لسببه
بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه اصله الرفع على الفاعلية
والجر على الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل ونصب تشبيه
بالضارب الرجل في كون الصفة والمعمول معرفين باللام قوله وعلى التمييز
التمييز في النكرة قال الحسن وجها وقال عطف على قوله على التشبيه بالمفعول
قوله والجر على الاضافة قال مبني على كونه مضافا اليه قوله وتفصيلها
قال سائل الصفة المشبهة وقال مبتداء محذوف الخبر اي تفصيلها فيما
يذكر بعد قوله حسن وجهه مبتداء ثلثة مبني حوثلثة خبره والجملة مبينة للتفصيل
او قال قوله حسن وجهه خبر قوله تفصيلها وقوله ثلثة خبر مبتداء محذوف
اي هذه ثلثة وفيه ان التفصيل لا يتم به ولم يعطف عليه غيره حتى يتم بحسن
وجهه ثلثة قال الي هذه ثلثة وقال الصفة مجردة عن اللام والمعمول مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا وهذه ثلثة وقال فان قيل اي تقدير في اضافة الحسن
الوجه حتى يصلح دخوله في الفاعل قيل تقدير الحرف في المعنوية واما الجر اللفظية

نحو الحسن في وجه وليس بتقدير حرف قوله في تعريف الاضافة بواسطة
حرف الجر فقط او تقديرا محمول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر
او على ارادة التقدير حقيقة او حكما فيتناول اللفظية على القول بالتقدير
الحكمي على ما ذكرنا من الحمل او يقال نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد
في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من لان
الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ونحو السارق والمسلمة ملحق بنحو
ضرب اليوم في تقدير في او يقال تقدير الحرف في نحو الحسن الوجه بعد
حروفه عن كونه قابلا للاضافة والقول باضمار الفاعل او نوع حرف
الاضافة في الاضافة اللفظية عزيز بحسب في البيت المذكور فيفقد التجنيس
اقتضاء محله اي اسم الفاعل والمفعول وعند عدم اقتضائه كما في حسن
الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر فيكون
فيها وفاء الضرورة في حكم العدم اذ الاضافة الصورية تستتبع صورة
اللام لا معناه والا لكان معنوية قوله حسن وجه قال الصفة مجردة عن
اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة وهذه ثلثة قوله الحسن وجهه قال
والصفة ذات اللام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة
وقال معطوف بحذف العاطف وانما اعتبر التشابه لاشتراك الجملة مع ما شرع في قسم آخر
من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة وهذه الصفة

ذات اللام قوله الحسن الوجه قال الصفة ذات اللام والمعمول ايضا ذو اللام
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قوله الحسن وجه قال صفة معرفة باللام والمعمول
مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة قوله اثنان
منها ممتنعان الحسن وجهه قال خبر مبتدا محذوف اي هما الحسن وجهه والحسن
وجه وقال يكون المعمول مضافا او مجرورا والصفة ذات لام وامتناعهما ظ
لعدم التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة قوله الحسن وجه
قال عطف بحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعدادا قوله واختلف في
حسن وجهه قال الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلف قوله
والثاني ما كان فيه ضمير واحد احسن قال لحصول المقصود مع قلة الاعتبار
وقال خبر الجملة لقوله والبواقي والضمير محذوف اي البواقي ما كان منها
ضميرا واحدا احسن قوله وما كان فيه ضميران حسن وقال نحو الحسن وجه وحسن
وجه وحسن الوجه والحسن الوجه وما لا ضمير فيه منها قبيح قال لعدم الربط
بالموصوف لفظا وقال والجملة عطف على الجملة الواقعة خبرا لقوله البواقي
والضمير محذوف اي ما كان منها فيه ضميران حسن وقال نحو الحسن وجه
وحسن الوجه وحسن الوجه والحسن الوجه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير
قال الفاء جزائية والجملة جزاء قوله والا يلزم تعدد الفاعل فيها فهي قال
الفاء للتعليل كالفعل والكاف حرف جر او اسم بمعنى وقال اي الصفة كائنة

كالفعل

١٤٩

كالفعل او مثل الفعل قوله والا فبعدها قال خبر متقدم على المبتداء والجملة
جزاء وقال ان حرف الشرط والشرط محذوف وقال وان لم يرفع بها بل يجر
ما بعدها بالاضافة او ينصب على التشبيه بالمفعول قوله ضمير الموصوف
قال لان الفاعل لما جر بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول قوله ضمير الموصوف
فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها قوله فيؤنث ويثنى ويجمع قال نحو
هند حسنة وجهه او حسنة وجها وقال نحو الزيدان حسنا وجه او حسنان
وجها وقال نحو الزيدون حسنو وجه او حسنون وجها وقال على حسب
الموصوف للمطابقة بناء على تحمل ضميره قوله واسماء الفاعل والمفعول قال اي
اسماء هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان وقال وكذا اسم المنسوب نحو
التميمي الاب الى آخر الصور قوله غير المتعديين قال غير المتجاوزين عن الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله وقال احتراز عن نحو ضارب زيد ومعطي درهما فانهما
متعديان لا يجري فيهما مع ما تعديا من المعمول ما ذكر من الاقسام بل يجري فيهما
اما نصب المعمول على المفعولية او جره على الاضافة قوله مثل الصفة في ذلك
قال من الصور قال نحو القائم الغلام رفعا وجرا ونصبا وكذا نحو المضروب الغلام
او غلامه او غلام بالحركات الثلث وكذا ترك اللام عن المضروب قوله اسم التفضيل
قال اسم يدل على تفضيل شيء على شيء قوله ما اشتق من فعل موصوف قال اي
لامر موصوف بالفعل مع زيادة على غيره وانما قال الموصوف ولم يقل لمن قام به

خرج عن حيثية كونه فاعلا صح

اسم التفضيل

او لمن وقع عليه لاشتماله على النوعين جميعا نحو اضربوا اشهر قوله بزيادة
على غيره قال اي على غير ذلك الموصوف وقال على غيره متعلق بالزيادة نحو
وقال ولا يريد صيغ المبالغة كضراب وضروب ونحوه وان دلت على الزيادة
حيث لم يقصد فيها الزيادة على الغير فقال ولا يريد زايد كامل حيث لم يقصد
فيه الزيادة على الغير فقال ولا يريد زايد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة
في ما اشتق منه اذا لم يرد الزيادة في الزيادة او الكامل مثلا بل في امر
آخر قوله وهو افعل قال نحو خير وشر اصلهما الخير والشر قوله وشرطه ان
يجيء من المادي قال احتراز عن الرباعي نحو بعثر قوله مجردا قال احتراز عن مزيد
الثلاثي نحو اكرم واحمر ونحوهما قوله لمكن وليس يكون قال احتراز عن
نحو احمر واسم قوله ولا عيبا قال احتراز عن نحو اعمى وطرف وقال ولا يريد عليه
نحو اعمل الناس واريد به العيوب الظاهرة ليصح احمق على معنى التفضيل
وقد حكوا بالسنتهم في نحو احمق من هبنقة اللهم الا ان يريد بالحماقة ما يبدأ
في الظاهر من اثر البلاهة كما حكي عن هبنقة من علق حمارا وحوط على
عنقه وصدره محاذان يعلق بعصه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار
فلا يجيء منه اسم التفضيل الا شاذا او مؤولا لان مهما قال اي من اللون والعيب
وقال وهذا لان الجملة معرضة للعلة قوله افعل الخبر قال فلو جاز هو ازنم
اللبس فقال الصفة افعل اي افعل الكاين الخبر قوله نحو زيد افضل الناس

صيغ الزيادة

حمله

فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون قوله وله مذكر قال مذكره
قال اي يذكر ذلك المونث او ذلك الاسم وقال والمعنى شرطه ان كان ذلك المونث
صفة وله مذكر فذلك الشرط مذكره كذا وقال حيز كقوله شرطه والقاء زايدة
والشرط معترض كما مر وفيه والاولى ان يقدر المبتداء اسم الاشارة ويكون
المبتداء والخبر جزاء والقاء جزائية والشرطية حيز لقوله شرطه والمعنى وشرطه
ان كان ذلك المونث صفة وله مذكر فذلك الشرط كون مذكره كذا قوله
جمع بالواو والنون قال ليكون الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد
والا لفهم مزية الفرع على الاصل واذا لم يكن له مذكر قوله فان لا يكون مجردا
قال فالشرط عدم كون ذلك الاسم كذا الحايض قال حيث يقال في حايضة
حايضات فلو قيل في حايض كذلك لزم اللبس ولم يعكس لان ما فيه
الهاء يجيء التي فيها الجمع قوله والاجمع مطلقا قال اي من غير شرطية
وقال وان لم يكن المونث صفة بل كان اسما وقال دنانا مطلقا او جمعا
مطلقا اي غير مقيد بشرط وقال نحو هندات وعدات وعرار وكرات
وعرفات قوله جمع التكسير ما يغير بناء واحده قال المحقق كرجال والمفروض
كنساء ونسوة قال حقيقة او تقديرا كما في ذلك ونحاز وقال في اواذن
الجمع ولا يغير التغيير الا في الجمع نحو المصطفين ومعلوم وداعي وداسي
ومرامي وكرات فانها جمع سلامة مع وقوع التغيرات لعدم التغيرات

في الاصل فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا
البواقي كرجال وافراس قوله وجمع القلة قال اي الجمع الذي يقع على الثلثة
الى العشرة والحدان داخلان قوله افعل قال غير منصرف للعلمية والوزن وقال
هذه الاربعة من جموع التكسير وكلا نوعي جمع السلامة قوله وافعال وافعلة
وفعلة وقال وزاد الفراء فعلة ككلبة وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء قوله
والصحيح وما دون ذلك قال اي ما عدا المذكور من الاوزان الاربعة وجمع الصحيح
وقال قال الشارح جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
ويصلحان لهما وهو الظ قوله جمع الكثرة قال اي واقع على فوق العشرة قال
واذا لم يجي اللفظ الا بناء القلة كارجل او بناء الكثرة كرجال فهو مشترك
بينهما وقد يستعملان احدهما للاخر عند وجودهما وكثلثة قروء مع
وجود اقراء قوله المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل قال تقدم
المصدر لانه اصل في الاشتقاق عند البصريين وقال قدمه لكونه مظنة
الاصالة لمكان الاختلاف بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق
على فرعيتها وقال شرع في تقسيم اخر الاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل
وغير متصل به واخره عن جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسم اسماء المتصلة
بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التعليق ايضا من لطائف هذا الكتاب
وقال ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح اللفظ

قلة معنيان قال لو اريد بالمعنى العناية فحمل القصد اليه صحيح ولو اريد
المعنى ففي الحمل اشكال الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان يقصد به كذا
او يكون المعنى قصد احدهما قصدك كذا او احدهما ذو قصدك كذا
احدهما قال احد المعنيين قوله وهو الاكثر قال هذا المعنى قوله ان يقصد
به الزيادة قال مفعول ما لم يسم فاعله وقال زيادة موصوف اسم التفضيل
قوله على من اضيف اليه قال كلمة من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا
فلا يخرج نحو اعدى الخيول واجسم الفيول ونحو ذلك وقال وهم الذين
تناولوا موصوفة وموافقا وافرادا ولم يتناولوه في الارادة وقت الاضافة
للتركيب فلا يرد ما اورد في الشرح قوله فشرطه ان يكون قال بتاويل المصدر
ما لم يسم فاعله قوله منهم قال واقعا وان كان خارجا عنهم ارادة لئلا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه قوله مثل زيد افضل الناس قال فزيد بعض من
الناس قوله فلا يوصف قال بتاويل هذا التركيب وقال بهذا المعنى بخلاف
المعنى الثاني قوله اخويه لخروجه عنهم قال علة عدم الجواز وقال اذ ليس
يوصف بعضا من اخويه لانه ليس باخ لنفسه وقال ولو قيل يوسف احسن
الاخوة واحسن ابناء يعقوب لكان من ذلك لان يوسف بعض الاخوة وبعض
ابناء يعقوب وان لم يكن بعض اخويه فهم اليه قوله والثاني قال والمعنى الثاني
حاصل بان يقصد او قصد الثاني قصدك كذا والثاني ذو قصدك كذا قوله

ان يقصد قال اي ان يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف
اليه وحده وقال بان يقصد حذف الجار من الحذف كثيرا فالعلم محمل على ذلك
لزم حمل القصد على الحصول قوله زيادة مطلقة قال اي زيادة موصوف
اسم التفضيل مما اشتق هو منه وقال وفي لا يشترط ان يكون من حملة المضاف
اليه بل يجوز كلا الامرين نحو محمد افضل قريش اي افضل الناس من بني قريش
ويوسف احسن اخوته وفلان اعلم بغداد واكرم اهله قوله وخفاض للتوضيح
قال كاضافة ما لا تفضيل فيه وقال بالنصب عطف على يقصد اي اعني
الثاني حاصل بان يقصد كذا وخفاض للتوضيح وبالرفع على الابتداء اي وح
خفاض للتوضيح وقال عدل عن لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل
لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام اضافته
الى النكرة وليس كذلك بل ليوسف احسن اخوته والناصح والاسح اعداك
مردان قوله فيجوز يوسف احسن اخوته قال هكذا الناصح والاسح اعداك
مردان اي بما اعدل من غيرهما لهما ملابسة سمي مردان قوله ويجوز في الاول
الافراد قال اي ليراد التفضيل وان كان الموصوف مثنى او مجموعا والكوفي في
ما لا يعمل من فيجوز في الافراد وقال والتذكير مع تانيث الموصوف كذا في المفصل
ولم يذكر التذكير اكتفاء بقوله مخالفا له بعد قوله والذي هي من مضر مذكورا غير
وقال اي المعنى الاول وهو تطرحيث ياباه قوله والعرف باللام قال في النوع

الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف اي المستعمل بالمعنى قوله المطابقة لمن
هو به قال اي مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وقال
الجار والمجرور متعلق به للمطابقة وقال الضمير المجرور عائد الى من قوله واما الثاني
قال عطف الشرطية على الفعلية اعني قوله يجوز في الاول الافراد وقال النوع
الثاني من اسم التفضيل المضاف المصوغ بزيادة مطابقة قوله والمعرف باللام
فلابد من المطابقة قال جوابا اما والفاء جزائية وهو جزء المبتدا والضمير
مختفف وقال المزوم مطابقة الصفة موصوفها عدم قيام المانع وهو التزام
من التفضيل لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها وقال الجزء الاخير
خطيها مسوغ به والقول بخلف الجزء نظرا لان ح يكون مضافا للضاف فيجب
نصبه قوله والذي عن مضر مذكرا لا غير قال اي لا غير المضر المذكور قوله ولا
تعمل في مظهر قال لانه في الاسم بطرا فعل التعجب في الفعل وهو لا يعمل في ظاهر
مظهر فكذا هنا وقال لانه ليس معنى الفعل المدلالة على الزيادة دون ولبس
مسه باسم الفاعل حتى لا يثنى ولا يجمع ولا يونث بما هو اصل استعمالاته
وهو الاستعمال عن بعض عن العمل في المفعول به بلا واسطة مطلقا مظهرا
او مضمرا وفي الفاعل مظهرا اذا وجدت الشرائط المذكورة لصيرورته بمعنى
الفعل لقيام الضرورة في احدهما كما ستعرف بيانه قوله الا اذا كان قال اصمع
اسمه وقال في جميع الاوقات الا وقت كذا وكذا صفة نحو قال كرجل في ان قال

والمشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولعل
المص استعمل غير المشهور للتنبيه في صحته وتحققه قوله مفضل باعتبار الاول
قال الموصوف الاول كرجال في المثال حيث نفى كون الكحل مفضلا باعتبار عينه
قوله على نفسه باعتبار غيره قال متعلق التفضيل عليه وقال كون زيد في المثال
حيث نفى في المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه قوله منفيا اي تفضيلا
منفيا وقال صفة مصدر محذوف وقال حال اي كون اسم التفضيل منفيا
قوله مثل ما رايت رجلا احسن قال اسم التفضيل ذو الحدثين تعلق به ظرفان
كل بحيث كالنسبة في نحو زيد في الدار مثله في السوق قوله في عينه قال
ظرف احسن باعتبار معنى التفضيل او حال قوله الكحل منه قال اي من الكحل
وقال المص مدح الكحل في عين زيد ينفي تفضله في عين رجل ما عليه قوله
في عين زيد قال ظرف احسن ايضا باعتبار التفضيل على الشيء او حال لانه في
حسن لان مقام المدح يستدعي ذلك وقال حيث يستلزم هذا التركيب قولنا
حسن الكحل في عين كل رجل حسنه في عين زيد او دون حسنه وبدون معه
وجودا وعدما وقال خبر مبتداء محذوف اي وهذا لانه احسن وقال متعلق
بمفهوم الاستثناء المذكور اي يعمل في هذه الصور كذا وقال لان التفضيل بمنزلة
القيد فالنفي توجه اليه ولما نفى التفضيل بنفي اصل الفعل مثبتا لكن كونه بمعنى
احسن عارض لا يجوز عمله الممتنع باعتبار ما يرجع الى اصله الا في صورة تفضيل الشيء

على نفسه لانه على خلاف الاصل وكفى في انه خلاف الاصل لولا اختلاف الاعتبارين
لامتنع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو بعارض يخرج عن حكم اسم التفضيل ويعتبر
العارض بضعف المعارض نحو ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد حيث لا يجوز
وان جعله نفي التفضيل بمعنى اصل الفعل لان التفضيل فيه ليس على خلاف الاصل
لعدم تفضيل الشيء على نفسه فيعتبر بعد الزوال بعارض النفي فحاصل ان اشتراط
النفي لصيرورته بمعنى الفعل بانتفاء قيد التفضيل واشتراط تفضيل الشيء
على نفسه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الاصل فلا يلزم اعتباره
بعد الانتفاء واشتراط كونه صفة سببية لتحقق الاسم الظاهر حتى يصح عمله في الظاهر
قوله مع انهم لو رفعوا احسن قال على انه خبر مبتداء والكحل مبتداء ولا وجه
ان يمكن سواه اذ لا يرفع لفظا وامتنع نكارة المبتداء لا سيما اذا كان الخبر معرفة
فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكحل مبتداء واحسن خبره فصلوا بينه وبين
معموله باجنبي وهو الكحل وقال ويلزم الفصل في العبارة الثالثة تقديرا وقال
اذ المبتداء اجنبي من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير معموله قال فان قيل
هكذا يتاتى في الاثبات نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف
صورة النفي لمجيئه في الاحاديث وكلام العرباء قال فان قيل كما امتنع اسم التفضيل
فيجوز الفصل بالضرورة كما يجوز العمل قيل من ابتلي ببليتين يختار اهونهما وعمله

اعرف من المفضل لامتناعه باعتبار كونه اسم التفضيل و امتناع المفضل باعتبار
كونه عاملا فهذا الوجه اعم فالامتناع اقوى قوله فان قيل فليتقدم منه مثل
لا يمكن تقديمه للنعم امامه المفضل عليه ما هو حجبة كونه مفضلا عليه المفضل وهكذا
في كل ذي حديث كذا ذكره الشارح في هذا البرا طبيعة مطلعا على انه اذا
كان المسموع باخلاصه طهمسا الى تصحيح الكلام مع تاخره لا ينبغي الكلام التقديم فلا يرد
ذلك نقل عن المص انه قال لم يتقدم منه لئلا يلزم عود الضمير الى المتاخر وهو مشكل
لان المبتدا مع تثبت التقديم ولكني يباني صحة عود الضمير كما في داره زيد اللهم
الا ان يجعل بعد هذا الاصطلاح مساعي ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتاخر في نحو
هذا المثال ممتنع لا باشر المتقدم بعلا الضمير المفضل عليه بل باعتبار كونه ضمير
المفضل عليه فهو عين زيد قوله ولكنك تقول احسن في عينه الكحل من
عين زيد قال السيارة اخرى لحضرتي الاعلى كلاجعفا الصافي مجرد
وقال اي في الكحل من عين زيد لانه تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل
على العين وقد نظم في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود من الصحيح
لما ذكر في مشارق الانوار من قول علي ع ولا احداث اليها المدح من الله الحسب
قوله فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعيني زيد احسن فيها الكحل قال
مفعوله الثاني من معنى السنة او من الظرف المستقر قال اي ما رايت مثل عين زيد
عينا احسن فيها الكحل منه في عينها وما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عينها
كعين زيد

وعلى الاول كان المفعول الاول لرايت احسن وقوله كعيني زيد مفعوله الثاني مقدما
عليه وعلى الثاني بالعكس وهذا ان كانت رايت من افعال القلوب اما ان كان
بمعنى ابصرت فهو الثاني كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعيني زيد او حالا
اي ما رايت عينا مثل عيني زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في عينها ويمكن
ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل مفعولا لرايت ويكون قوله كعيني زيد مفعولا
احسن فيها الكحل صفتين لمفعول المحذوف اي ما رايت عينا متصفة بهاتين
الصفتين قوله مثل ولا ارى كوادي السباع قال مفعول ثان متقدم او حال
متقدمة او هو مفعول له لا ارى بمعنى لا ابصرت ووادي عطف بيان او بدل له او حال
موطية او تمييز على نحو عندي مثل زيد رجلا قوله حين قال الظرف بمعنى السبب
او لقوله ولا ارى واحدا بالتشبيه وادي السباع وقت اطلاله قوله فظلم واديا قال مفعول له
لقوله لا ارى قوله اقل به قال الصفة بسبب لواديا ومفعول ثانيا ان كان كواد
السباع حالا او تمييزا او حالا تتقطيع بيان الوادي سكره حتى لا يكون [illegible] الا عن
نكرة المختصة [illegible] قال المبال بمعنى في اي اقل فيه الضمير للوادي قوله ركب قال فاعل
اقل هو هنا اسم التفضيل لوجود الشرايط وقال الركب جماعة الركبان وهو [illegible]
يجمع كما قوله الذي بالناس قال الذي يبتنا وتوقفا ولبسا وهو بعد من تركيب
اي كي حال ما الي بس قال تمييز من فاعل اقل او مفعول له اي اخوف لاهل السلاح
والملك او مفعول مطلق اي اخوف اسان بالناس او حال اي اخوف ذي بأس او ظرف

او يعمل في مظهر فلا يقال مررت برجل افضل منه ابوه
[illegible]

اي ابوه في زمان الماضي والمستقبل قوله واحرف قال اي احرف فذكي منهم لغيره وعلم
ولو كان احرف بمعنى المفعول كما مر كان صفة لوادياً عرسه قوله الا وادي اه
سار ليلا قال تعالى والليل اذا يسر وقال مشى مرغ وهو مصدر بمعنى حسا اي قل به
تركبه الحرف في جمع الاوقات الا وقت وهو اما مشى مركبة مما
عمي اس واتخاذ كرنا ذهابا الى الصعود او مشى منقطع اي لكن وهو اما سه او
حس وهو اما سه وقال سلد يا حال من قوله ذكرا وهو مفعول ثان او صفة وادياً على
المجاز العقلي من الاسناد الى المكان او صفة مصدر محذوف لاحرفن اي احرف
حرفا سلد يا الى الهلاك وح يكون من المزيد وفي السري قوله العمل ما دل
على معنى في نفسه قال احترازا عن الحرف كما مر وقال اي حاصل في نفسه اي يدل
او حاصل بنفسه اي بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر آخر قوله مقترن باحد ازمنة
الثلثة قال الماضي والحال والاستقبال قال الى آخره فلا يرد على عكسه نحو عسى
ونعم وبئس وغيرها مما لا دخال الجار لفعل على طريقها نحو هيات وسيان
وقال لا يرد نحو الماضي والمستقبل اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان اذ الاقتران
في معناهما اللغوي لا اقتران فيه وانما المقترن معنى معناهما وقد ذكرنا فيما مضى
بالاسهاب وقال والمضارع صدق عليه انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود
الواحد في اثنين ولانه مقترن في كل وضع لواحد وان عرض الاشتراك فعلم ان الواضع
اوقيده قوله ومن خواصه وخول قد قال لانها انما استعمال المتردد في الماضي

الى المحال او لتعلل الفعل او تحققه وكذلك لا يتصور الا في الفعل قوله
بالسين وسوف لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال الوضعي وذا ليس الا في الفعل
وقال لقدم السين على سوف لدلالة انها على استقبال القريب ودلالة سوف على
الاستقبال البعيد وقال اللام للعهد اي سيء الاستقبال الاسيء الاستقبال
ولا يجوز هاهنا من السينان قوله والجازم قال لانها انما وضعت لنفي الفعل كلم ولما
تطلب كلمة الامر او النهي عنه كلا النافية او لنفي الشيء بالفعل كاد وان الشرط وكل
من هذه المعاني لا تصور الا في الفعل وقال لان الجزم من خواصه فكذا الموضوع لا
يلزم عكسه الا ترى ان الموضوع قوله ولحق تاء التانيث ساكنة نحو ضربت قال احترز
عن المحركة لاختصاصها بالاسم وقال لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يلحق الا عما
فاعل والصفات اسعى عنها بالحقائق لتلك المحركة للدلالة على تانيثها وتانيث
فاعلها فالجزم اختص بالفعل وقال لانا انما سكنت للفرق بينها وبين اللاحقة
بالاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل قوله ولحق نا فعلت
وقال
لانها ضمير الفاعل ولا يلحق بالة فاعل والفاعل انما يكون للفعل او في حكمه وحملت
في حكمه عند جميع اصحابنا في الصغير تحرزا عن ان تعم تساوي الفروع والاصل وخص
البارز بالمنع لان المستكن لخفته واختصاصه بالتقديم التحق باحد قوله الماضي
قال المقول
ما دل على زمان قبل زمانك وقال الذي زمان حاصل في زمان سبق زمانك
قبل زمانك قال الخطاب باعتبار معين وقال الاضافة باعتبار نسبة اي زمان

استغنيه وقال ظرف مستقر صفة زمان ولا صمر في نعم وقوع الزمان في الزمان
لكان العموم والخصوص او الكلية والبعضية كما قيل الزمان موجبي الا سنة
الثلثة وقعت اظهر في يوم الجمعة ف مبني على الفتح قال لان الاصل في الفعل البناء
لعدمان المعاني الموجبة للاعراب لا تقتضي العدول عنه من المناسبة الثابتة في الماضي
وقال خبر بعد خبر او خبر مبتدء محذوف اي هو مبني والجملة مستانفة لبيان حكم
الماضي بعد بيان حده وقال لانه لما عدل فيه عن اصل البناء الى الحركة لعياد النوع مشابهة
له بالاسم في وقوع كل صفة لنكرة فيرست برجل صالب اصاط من الحركات
الفتحة لخفتها او مناسبتها السكون الذي هو اصل في البناء ف مع غير المصير
الموقوع المتحرك قال احتراز عن المصير المنصوب نحو ضربك الجميل باسكان آخره
ح فانه عن توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لكان كونا لفاعل كالجزء
المحذوف فصار المعنى لنحو ضربك ف قالوا قال بن الضائع والسكنة قال حب يميم
ح لموافقة الواو ف والمضارع ما اشبه الاسم باحد حروف انا قال الرماني
اوتي حقال نحو ها بتركيب اتيت لكان اولى ليكون على اربعة من كل وجه
لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على التوء التي للمتكلم الواحد وقال عدل
عن تركيب اتيتن لان في تقريبا بين حرفي التكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف
الغيبة وهو خلف الترتيب اذ الغايب متوسط والمخاطب اكلم بخلاف هذا
ويمكن ترتيب اتيتن بتناسب المقام لفظا ومعنى لما لفظا فظ كتقدم الحرف الاربعة

واما معنى فاصلاحه صفة للحروف المذكورة فهو تركيب ليس باجنبي من
المقام من كل وجه بخلاف اتيتن اذ لا خفاء في بعده من هذا المقام جدا ف
لوقوعه قال المصادع ف مشتركا قال بين الحال والاستقبال كاشتراك العين
او المراد بالاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى لكونهما مبهما الاحتمال
الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد ف وتخصيصه قال
عطف على قوله لوقوعه وقال لاحد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد
بدخول اللام للعهد او لتخصيص لفظ المعنى باحد المعاني بالقرينة ف
بالسين او سوف قال لبب السين ف فالهمزة للمتكلم قال الفاء للتفسير
وقال لعوا فوصدارها ف مفردا قال لحال ف والنون له مع غيره قال نحو نفعل
وقال لي مقرون مع غيره وقال واحدا او اثنين او جماعة فاذا كان معه واحد
كان سني واذا كان معه اثنان او جماعة كان جمعا ف والتاء للمخاطب قال
مطلقا اي لواحد او اثنين او مجموع مذكرا او مونثا وقال نحو تقول تفعل انت
تفعلان تفعلون وتفعلي وتفعلان تفعلن وقال لانها وقع الواو
والواو مخرجها منتهى الحارج والمخاطب منتهى الكلام وانما قلبت الواو ياء كالمحا
ومحمليا يلزم اجتماع العلامات في فعل وقال لانه لما استوفى الحروف
الثلث التي هي الاول في باب الزيادة وهي حروف العلة واحتاما تناسبا
بقي التكلم مع غيره بلا حرف فزاد واله حرفا مما بقيه حروف العلة وهي النون لانها

لها في امتداد الصوت قوله والمؤنث قال التفعلي هي قوله والمؤنثين غيبة
قال حال او ظرف قال نحو المصدان تعلدن وقال اي حال كون المؤنث
والمؤنثين ذوي غيبة اذا لمؤنث الغائب يعارض فيه اعتباران الغيبة والتانيث
والغيبة تناسب الياء المتوسط الخرج لان الغائب متوسط بين كلام المتكلم والمخاطب
والتانيث المستلزم للفرعية يناسب الماء المتحرك الواو فعللنا بالاعتبارين
قلبطسا التاء في الواحد والمثنى والياء في الجمع ولم يعكس لان التانيث اتم
من الغيبة فاعتباره في القطعين المتقدمين اولى قوله والياء للغائب
عن بما قال بالجر صفة الغائب وهيهات اعتبر نكرة وان اضيف الى المعرفة او يدل
وقال وهو انه لم يوصف مع النكارة والجوابي الى التقدير غائب عن بما وبالصفة
قال وهو الاصلي لموافقة السبر وقال المتوسط خرج الياء وتوسط الغائب
بين المتكلم والمخاطب وقال اي غير المعدان للمذكورين وبما واحد المؤنث الغائب
وشناه قوله وحروف المضارعة قال الزوائد المذكورة وقال هذا هي وظائف
التعريف ذكره ضمنا واستطرادا قوله مضمومة في الرباعي قال ضمها هو على اربعة
احرف اصلية كيدحرج او كيحرج وقال لانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف
اول المضارع لمكان التباين بينهما قوله ومفتوحة ضمها دون سواه قال اي ضما
زاد على الثنائي وقال للتخفيف الذي استدعاه لكثرة الاستعمال وكثرة الحروف
وقال وهو الثنائي في الحد كيضرب وما زاد على ثلثة احرف كيتمعلل ويستفعل

وهو بما قوله ولا يعرب من الفعل غير قال حيث لم يوجد فيه مقتضى واحد من
تام يحرم على صلة وقال من جنس الفعل وقال اي من انواع الفعل قال وهذا النقص
من الافراد لرد قول الكوفيين شركهم الامر الحاصل بالاعراب والمضارع لمشابهة الاسم
مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي معنى العموم والخصوص
كما مر وفي الاستعمال الموقوع صفة للنكرة في نحو مررت برجل ضارب بعد ضرب قوله
اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مونث قال لعدم اتصال النونين تاكيد او
نون جمع وقال ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فاذا قال لا يعرب غير المضارع فهم منه
ان المضارع معرب والمراد مقتضى عدم البناء قال لانه اذا اتصل باحدهما جمع
بنيا اما نون التاكيد فلانه يجذب الامر الداخلة عليه هي نحو اضرب لانه اصلي
في الحرف نون الضمائر المتحركة ولم يغيروه نحو ضربان وتضربون وضربا ضربوا
لان الماضي في الحرف الساكنة ليس باصل قوله واعرابه رفع ونصب وجزم قال
لكان ما غيم عنه من الجر المختص بالاسم قوله فالصحيح قال احترازا عن نحو يدعو
ويرمي ويرضى وتخشى قوله المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع قال نحو ضربا
وتضربان وقال نحو ضربوا وتضربون وضربي وتضربين وقال سواء كان جمع
مذكر او مونث قوله والمخاطب المونث قال لعدم بعدها وقال نحو ضربين قوله بالفتحة
والفتحة قال او ضرب نصبا والسكون قال جزما نحو لم يضرب جزما قوله مثل ضرب
قال على حسب المعاملة قال او ضرب ولم يضرب قوله والمتصل به قال والمضارع

المتصل به ذلك قال المجاد والمجرور متعلق بالمتصل والضمير عائد الى اللام أو صوله
قوله ذلك قال فاعل المتصل وقال الى الضمير البارز قوله بالنون قال لانها مترادفة
مع الضمير الساكن توسط آخر الفعل فامتنع الاعراب لفظيا كان او تقديريا
او الضمير اسم على حده فلا يمكن ان يكون محلا للاعراب لفظا غيره على انه اسم آخر
لاعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعتبار اعراب المفعولية لا لفظا ولا تقديرا فتدبر
حرف تعليله واعراب المفعول بذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف
العلة التي هي الاصل في الزيادة للتتميم اجتماع حرفي العلة فاخر النون لشبهها
بها في امتداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل
حذفها جزما كاان حذف الحركة كذلك وحمل النصب على الجزم للمواخاة بينهما
في الخفة والضعف فجعل الصمير الحذف فان قيل ضمير اسم على حده فكيف
يفصل بين العامل ومعموله قيل اعتبر هنا في باب الفصل جزئية الحكمية اذ الفاعل
كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا كان في حكم الامتزاج فيعتبر جزئية فان قيل لما اعتبر
جنسيته لزم ان يجوز كونه مفعولا به ولا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذو
جهتين كالعمامة فاعتبر في امتناع محلية الاعراب كونه اسما على حده وفي جواز
الفصل به كونه حرفا قوله وحذفها قال النوك وقال جريا ونصبا وقال تحزنها
نصرا ولن نصيرها ولن تصرها ولن تضربا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا
ولم تضربوا ولم تضربا ولم تضربي فقال اما جزما فلان حذف الحرف غيرة الحركة حذفه

ولما نصبا فللحمل على الجزم قوله والفعل قال اي المعتل الاخر قوله بالواو والياء
قال للالصاق والسببية او الاستعانة قوله بالصفة تقديرا قال ظرف اي
في التقدير اه حال اي حال كون الضمة مقدرة او تميز اي ملتبس تقدير الضمة قوله
والفتحة لفظا قال لصلاحية الاعراب اللفظي في عدم المانع لخفة الفتحة لفظا قوله
والحذف قال لفظا في الجزم لاجتماع الساكنين بترجيح محو تقدير السكون الثاني في الساكن
يوجب الاستواء بين التخفيف والتقدير في الفعل اذ اعراب الفعل ليس الا باعتبار
الصورة ولا فرق بين السكون المقدر والمحذوف لفظا في الصورة الاولى ليس
بمعنى حتى يتميز الافتراق بينهما في المعنى بخلاف تحركت بخلاف حرف
العلة التي هي اصل الحركة تسكن ان يكون عند القابل جزما فان قيل
فليجعل السكون اللفظي في الجزم اعرابا كما يجعل الالف مسلما اعرابا على الفاعلية
قيل لا يمكن لهم اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل وعدمها حتى يفيد المعنى
بعدها بخلاف الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكون اللفظي صورة حاصلة
قبل العامل وبعد محل العامل لا تحقق له معنى ولا يدل على الصورة شيء الا الاضافة
الى العامل بلا تاثير فافترقا فظهر الاثر في التوابع فتحقق في المسمى اصلا فافهم
به اثر الاضافة الى العامل في حتى المستوعب قوله والمعتل بالالف قال اي المعتل الاخر قوله
بالضمة والفتحة تقديرا قال لان الالف لا يقبل حركة قوله والحذف قال علامة الجزم
كما مر قوله وترفع قال العالم الرافع وقوله هو قائم صالح للاسم وجزء كاد احد وافعال موقع الاسم

لان اصل الجواب ان يكون اسما وان يجيء هذا الاصل في كاد استعمال العرب قليل يستعمل
الاصل المحجوج في قوله وليت الى مهم وما كدت ايناء قوله اذا يجر وعن الناصب
والجازم مثل يعجبني زيد قال وقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء الكلام في موضع
الجزم يصح ان يبتدأ كلامه بالاسم او بالفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل
واقعا موقعا يصلح للاسم قوله ونيتصبا ان قال تشبيها بان الناصبة
للاسم في المصدرية والصورة وقال لمها تشبيها بان في الاستقبال وقال الفراء
لن اصله لا فابدلت الالف نونا وقيل اصله لا ان فاختصر كما سمع وعلمك في اي يحيى
وعلى الله وقال سيبويه انها حروف برأسها لا اصل لها الا معنى المصدرية وما عليه
ولا يمنع من تقديم معمول عليه بخلاف ما في حران والخليل يعتقد يجيزان يعرا الكلام
بالتركيب عن مقتضاها معنى وحكما اذ هو وضع مستأنف هكذا قال الفراء
حيث قدر الحذف بعد الا بان الى افادة النفي المؤكد قوله وكي اذن قال خليل
اذن وكي ناصبان بانفسهما وقال غيره اصلها ان عطف وقيل اصله
اذا نطرحه ونون عوضا عن المضاف وان بعده قال بعد على ان قوله ليحزنني
قال لتحزنني حتى ادخلها ولام كي قال لتحزنني لادخلها قوله ولام الجحود قال
وهي اللام الحادثة انما بعد في حين كان المنفي بحرف كان ليفعل كذا قال سيبويه
المنية الاولى حروف جر فتنصب حتى لما على الفعل الا لحيلة حصد لتقدير ان المصدرية
ولا حيلة هنا لجامدة فاحدث حكم الجواز عنى الامكان في حكمها في لزوم

المفرد بعدها وآل الفعل والحال مستة عاطفتان وافتقان بعد الانشاء فجعل
مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم بذلك الانشاء فيكون المعنى في ذلك
فاكرمك لكن منك زيارة فاكرم مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن
منك اكل السمك وشرب اللبن معه وكذا في سائر الامثلة قوله والفاء قال لتحزنني
منك فاكرمك قوله والواو قال لا تاكل السمك وتشرب اللبن قوله او قال معنى الى
او الا ان تحزنني او تعطيني حتى فان قيل اي مناسبة لتفسير بحتى دون اخويها
الي ان تستوعبا قوله والتي يقع بعد العلم قال غيره الحاصل بالظن وان اوله يصح
وقوع المصدرية ان فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب عمي طست قوله هي المخففة
عن الثقيلة قال جر مبتداء والجملة خبر المبتدأ الاول وقال يجب فصلها عن
الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف نحو واعلم ان سوف يأتي او بلم
نحو علمت ان لم يقم او بقد نحو علمت ان قد قاموا او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم او لا يقوم
وقال لان ان بعد التخفيف شاكلت ان المصدرية الدالة على الوقوع فاذا وقعت
المصدرية بعد علم يبقى الذهن اليها بل الى المخففة فلزم اللبس لا سيما
في الموقوف والمقصود فمنعت واما الظن فقد يحصل حينما لم يجد المصدر
عند بعدها عن العلم فيبادي المخففة في المدة ترجيحا في صحة الوقوع فيجوز
الوجهان واما الذي ليس بعد العلم والظن فما عينا نحو الرجاء والطمع
والشك فالوهم والا فعليه دعوى ها مصدرية لا عبرة بنحو خيران لا يكون ليس

قرئ بالوجهين ان الحسان ظن غالبا وقال اعلم ان بعد التحقيق تقاصرت خطاها
فلا تقع مجرورة الموضع ولا يقال عجبت من ان سيقوم ولا تقع الا بعد فعل التحقيق
كالعلم وما بمعناه من اليقين والتحقيق والانكسار والظهور ونحو ذلك او بعد
الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان سيفعل ولا شككت
ان سيقوم قوله وليست هذه نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم قال للمنافاة
بينها وبين العلم لانها التوقع والعلم يستلزم النفي واما التي للتحقيق فتقع
بعد العلم او بعد ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك
لمكان التنافي بين التحقيق والشك وفيه ان ذلك يتاتى في المنقلة ايضا وقد جاء
شككت انه خارج ولم يثبت انك ذاهب ولست انك عائد والحق ان ان
مشددة او مخففة لا تدل على ثبوت الخبر وتحقيقه بل تدل على تاكيده والمبالغة
كما هو قوله والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان قال فاعل الظرف وقال
او مبتدا متقدم الخبر وقال والتي بعد غيرها فمصدرية لا مخففة ويجوز
ان يفعل وحسبت ان لا يفعل قال والجملة خبر المبتدا والفاء لتضمن المبتدا
معنى الشرط لكونه موصولا وقال لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلايم ان المخففة الدالة على التحقق وباعتبار عدم التعيين يلايم ان المصدرية
فيصح وقوع كليهما بعده فيجري في ان بعده الوجهان قوله ولن نحو لن ابرح معناها
نفي المستقبل قال وفي اطلاقه نظر وقال نفيا مؤكدا لا نفيا مؤبدا كما قال بعضهم

والا لكان قول الله تعالى فلن اكلم اليوم ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض قوله
واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها قال لانه انما عمل لمشابهته ان في معنى الاستقبال
فاذا فات الشبه فات العمل وقال واذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها وصار كانه سبقها
حكما والتعليل بلزوم توارد عاملين لا يتاتى في الخبر وجواب القسم على انه لا ضرورة
لامكان العمل باعتبارين وقال اي ان لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف
ما اذا اعتمد بكونه خبرا له نحو اما اذا اكرمك وقل نصبه ح او جزاء الشرط السابق
نحو ان تاتني اذا اكرمك او جوابا للقسم نحو والله اذا لافعلن ولا يقع المضارع
بعد اذن معتمدا على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء قوله وكان
الفعل مستقبلا قال شرط اخر لعمل اذا وقال بخلاف نحو اذا اظنك كاذبا قوله نحو اذا
يدخل الجنة قال مثال لمثل لا يحتمل الا الاستقبال وقال قوله اذا مبتدا ونحو اذا
يدخل الجنة خبره اي ومثال اذا مثل هذا القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدا محذوف
اي وهذا اذا لم يعتمد ما بعدها آه قال والجملة معترضة لبيان حكم اذا ويمكن ان يكون
قوله اذا لم يعتمد خبر اذا بتقدير حذف المضاف اي عمل اذا او نصب اذا حاصل وقت
اعتماد عدم ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون ح قوله مثل اذا
يدخل الجنة خبر مبتدا محذوف اي مثاله كذا لكن الوجه الاول اوفق بسببه حيث
قال فان مثل كذا فالظاهر ان يقول اذا مثل كذا قوله واذا وقعت بعد الواحد قال

قوله واذا لا يبشون بالرفع وقرئ شاذا بالنصب ا ه قوله والفاء قوله حيان
قال مبتداء محذوف الخبر والجملة جزاء الشرط وقال النصب بناء على ضعف الاعتداد
بالعطف لاستقبال المعطوف والرفع باعتبار الاعتداد بالعطف وان قال نحو قولك
في جواب من قال اما اسلمك فاذا اكرمك قوله وكيف يمثل السلف كي ادخل الجنة
وعساه التبيين قال سيبويه ما قبلها لما بعدها كسببية اي يسلم لدخول في
المثال المذكور قوله وحتى اذا كان مستقبلا قال الخازن اذا كان حالا نحو مرض
حتى لا يرجونه وقال الجزء مبتداء محذوف وهذا اذا كان كذا والجملة معترضة
بين المبتداء والخبر اي حتى تقدير حتى مضى اي وكم حتى حاصل وقت
كون ما بعدها كذا قوله بالنظر الى ما قبله قال سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان
التكلم اولى قوله معنى كي او الى قال وهو يعني كي وقال الجزء مبتداء محذوف
والجملة معترضة وقال المرصفي السببية ان قال في جعل حتى بمعنى الى ان يسامح
لان ان مقدرة لا داخلة في معناها قوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مستقبل
بالنظر الى الاسلام وبالنظر الى دخول الجنة قوله وكنت قال الدماميني ان كنت
هنا ناقصة قوله سرت حتى ادخل البلد قال دخول البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها
وهو السير وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا قوله واسرت حتى
تغيب الشمس قال ابن عطية الحال تحقيقا او حكاية قال ابن الحاجب حالا ماضيا يجب
كانك تتكلم في تلك الحال لتجعل تلك الحال موجودة عند تكلمك وقال الفاء لتعليل

فيكون هذا دليلا على تقييد المذكور وقال الفاء نتيجة التقييد بقوله اذا
كان مستقبلا كانت حرف ابتداء فيرفع قال لعدم الناصب والجازم وقال لا جازم
ولا عاطفة وقال كما اذا وقع بعدها شرط غير مستانفة نحو حتى اذا جاء امرنا
الاية وقال الحق ما بعدها كلام مستانف لا تعلق له من حيث الاعراب بما قبلها
ولا يمنع ذلك ان يقيد ما بعدها ميتداء حيث لا نظر في نحو زلزلوا حتى
يقول الرسول قوله وبجب السببية قال اي يكون ما قبلها لما بعدها وقال التحصيل
الاتصال المعنوي بان فات اللفظي وقال التقييد الربط بمعنى وان فات لفظا
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه قال لبيان حاله في صيرورته بحيث لا يرجونه والمرض
سبب لذلك قوله فيرفع الفعل حينئذ لسقوط النون قوله ومن ثم قال ولاجل ان حتى
عند اذا حال حرف ابتداء لا حرف استئناف ولو قوله فيرفع في كان سيري حتى ادخلها
في الناصه واسر حتى يدخلها قال لانه لو رفع لكان الدخول حالا مقطوعا عاية واسير
المستقبل عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون المسبب مقطوعا عام الشك في السبب
قوله وهو في التتمة قال بوقت لحرق التتمة تحذف مضافين وقال هو نائب
قوله كان سيري حتى ادخلها قال حيث لا يحتاج الى الخبر فهو صيرورة حتى ابتدائية
وكون ما بعدها مستانفة قوله واسر حتى يدخلها قال لان الدخول لسبب
السير وكلاهما مقطوعان وانما الشك في الفاعل وقال اي جاز ان هم لو كنا نحن
سار اي بحذف الفعل او بحذف الجار والسير معطوف على قوله كان سيري حتى ادخلها

لعدم صلاح تقييده بقولي التامة كالعطف عليه وكما في مثل اسلمت لادخل الجنة
وكلام المجرد قال المجرد الانكاد سميت بذلك لاستتارها في مقام الانكاد
لام تاكيد للعدل التي قال جر مبتداء محذوف اي وهي لام تاكيد والجملة معترضة
او جر بتواه والمجرد على هذا مثل وكان الله ليعذبهم جر مبتداء محذوف وقال وكان
هذه اللام في الاصل هي التي لنحو قولهم اسهد والحطبة لاعدمها اي مناسبها
لاعدتها وفيه انه لو كانت كذلك لما اختصت بجر كان المنفي وقال فان قيل
اللام في نحو امرت لاعدل بينكم وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
وما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ويريد الله ليبين لكم زايدة
واضمر بعدها ان كذا في المرجاح وحرج بذلك في الكشاف اي وقد ذكر المصنف في الحرف
التي يضمر بعدها ان جيء بكي ان يكون هذه اللام لام كي ويكون المعنى امرت بالعدل
لافعل العدل لاريد الله ذلك اي اقامة الصلوة واتياء الزكوة واطاعة الله ورسوله
ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الله الوضوء وافضل ليجعل عليكم من حرج
ولكن يريد ليطهركم ويريد الله ذلك اي ما ذكر لكم ويهديكم واعلم ان للمصنف اختيار
هذا والاولى ان يقال انها ملحقة بلام كي التي كونها داخلة على المراد والغرض فاكتفى
بلام كي عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقا بحيث يتناول لام كي ولام الجحود
اللام الزايدة وهو الاصوب لكان قال ستعلق النفي وفعل العطف كما في المغني ومعنى
كلام يكن ليفعل فعل من حيث الاستعمال ومثلها كان الله ليعذبهم قال

فان قيل جاء الفعل بمعنى المصدر كالعطية فكيف يصح الحمل فقيل على حذف
مضاف من الاسم اي ذو ملكان صفة الله اعظم من الجزاي وما كان الله ذا انتقام
او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم او توجيه الحمل بصورة
الفعل كما في بعض الشروح وفيه نظر والفاء برطاي قال الرضي صيرا بها ان
وقال ملتبس برطاي احدها السببية قال اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها
وقال الجزولي والجملة صفة برطاي او مستانفة وقال لان الاعدل من ارفع الى النصب
للتخصيص على السببية حينئذ لتغيير المعنى على تغيير المعنى قال فتصير السببية
لا تحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون ما قبلها قال الاعدل الاشياء التسه
وقال لعدم عدلهم الاساء عن دونهم ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
امر مجال مثال للامر نحو تنبي فاكرمك او نهي قال المثال الذي نحو
لا تشتمني فاضربك او استفهام قال نحو هل عندكم ماء فاشربه او تمني قال
نحو ياتانيا فنحدثنا او عرض قال نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا وقال ترك ذكر التخصيص
يكون اولى وقال نحو لا تنزل بنا فتصيب خيرا وقال ترك ذكر التخصيص
نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلنا اليهم رسولا فنتبع ايا تك
وانما حتى نحو اعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص
واجاز بركات ويدل عليه قراءة الذكر في نحو قراءة النصب والدعاء نحو اللهم اغفر لي
فانه لو لا قولك اغفر لي فاهلك لكان الاول مندرجا في الثاني معنى وانما اي ارسلية التي

وان كان على صيغة الترخيم والتالف مندرج في الكلام والسبي اتى بما على لفظها
غالبا فان قيل معناه عرض على المحبة كذا افاده الاستاذ العلامة دار الحبيبي الشريف
جمال الحق والدين وفقه قلت في كتاب المفصل وهذا المعنى معنى مصمت بقصد من شأنه
ان تاتي بجل الكلم جرا وانشاء ولكنه ساغ فيه لفظ الاستفهام والمستعمل لا سيما كذا
كذا في نجاح فاعتبر متمما على حدة راعيا المعنى وان كان متمما مندمجا في
الاستفهام لفظا اندماجا نظيا اتفاقيا غير متلق باختصاص معنوي يخالف
التخصيص لاستزامه بقي فعله فيندرج في التلقي والله علم طالب فيندرج في صيغ
الطلب من الامر والنهي قوله والواو بمعنى الجمعية قال حيرسيا واي بما الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك قال كلمة مثل ذلك اي يكون قبلها احد الاشياء المذكورة
وقال الخوارزمي او نفي او استفهام او عرض او تمن نحو ضربني وان زيدا
اي ليجمع ان الاتيان والاكرام او الضرب واللوم اي لا تجمع بينهما ولا تاتي
بالجمع بين الاتيان والحديث واسكت ولا تتكلم اي اسكت
تجمع بينهما ولا تزل بينا فنصب حينا اي لا تجمع بينهما وقال قاسم لما قصدت فيها
معنى الجمعية نصبوا للتضارع بعدها البتة لتقرر الفعل على تغيير المعنى واشترطوا
تقدم احد الامور الستة لتستقيم الاسناد في عطف الجملة على الجملة باسقاطه
كما في القاء واو تشريك معنى ثم قال الخوارزمي تركتك واعطي معنى مقال
وفي ادخلا ان معنى واسكت لانها مفتقدة بعدها الا واطن في معناها

والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما قال في العاطفة من الاربعة المذكورة ويقيد
بعدها ان المعطوف عليه اسما فيكون فعلا فيكون حكم ما ذكر لا بيانا لعدم آخر ولم يذكر
حال وقال معلى باحد حروف الاربعة المذكورة حتى والفاء والواو واو فلا يرد ما قيل
انه لم يذكر العاطفة في التعداد فكيف ذكرها في البيان وقال قائل ان اراد بالعاطفة
على الاطلاق كان ذكرا في المفصل لما لم يذكره في الاحوال السابق وان اراد العاطفة
من الحروف المذكورة فلم يتبادر فلم يحل عجبي ضرب زيد ثم بسر وكان المخصص في الواو
دالا على عدم الحكم في غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت فصل وقال الخوارزمي ساطلب
لك الدر عنكم لتقرؤا وليكب عينا اي الدموع بمعنى الصب ليكب بالواو والعاطفة
ليصح عطفه على الاسم صورة لدخول اللام وبجوز ان لا دخول لام كي في الجواب حيث
لا تذكر بعدي فلا دخول على الاسم الصريح في حبيك للاكرام واعجبني ضرب زيد
وعمرو وقد يصح ان يدخل على الفعل مع ان مقدرة نحو خذ حتى يعني الى ان لا تدخل
الاسم الصريح وحمل عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام الجحود لا يدخل على الاسم لاختصاصها
بجزء كان المنفي اذا كان ماضيا واما الفاء والواو واو وثم فانها لما اقتضت نصب
ما بعدها للتخصيص على معنى النسبية والجمعية والانتهاء صار بكونها للنصب
فلم يظهر ان المناصب بعدها قال الخوارزمي فاما ان يحمل على ما ذكر وان يقدر
وقال وما الحق بها من اللام الزايدة نحو ردت لان يقوم ويجب مع لا في اللام
قال الخوارزمي اجماع اللامين وقال الخوارزمي لئلا يعلم اهل الكتاب فيجزم بلم ولما

قال وانما الجزم بلم ولما لاختصاصها بالفعل وقد ذكر في المصباح في قسم النحو
ان كل ما لزم شيأ وهو خارج عن حقيقته ارضه وعرف غالبا بشهادة الاستقراء
وسمي الجزم لكونه لازما على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعرج في التعريف
وحرف الاستقبال كما يتوهم بعض الاجزاء لسلسة الامر اجراء معانيه عن خارجة
عن حقيقة ولام الامر قال وانما الجزم بلام الامر ولا في النهي لانها قيدان
ان الشرطية في نقل المضارع واخراجه على الصحيح من الحال الى حالة الاستقبال
واخراجه عن القطع الى السك ومن الام والنهي من الحال الى الاستقبال
واخراجه من الخبر الى الانشاء والنهي نوع من الكلام الدال على كون
الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى وسببية لها قال الي كلمات الشرط وقال جمع كلمة
اوحيني كما عرفت وعبارة النحاة ان تقول لي اكرمك فقال انما عملت ان
للاختصاص بالفعل كما ذكرنا فلم تدخل على غيرها لتضمنها اياها وعما قال
نحو ما تاتني اكرمك واما قال نحو وما تكرمني اكرمك وحيثما قال
حيث تجلس اجلس وان قال نحو ان تذهب اذهب ومتى قال متى
تخرج اخرج وما قال ما تصنع اصنع ومن قال من ياتني اكرمه ومن
تمر به اي قال نحو من يضرب يضرب وقال نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
واني قال نحو اني تذهب اذهب اما مع كيفما قال الي ما تكن من شيء فالحكم
مع كيفما فاسد وذهب الفراء الى الجزم نحو اهينك ان تولي ابي حتى اسر الجزاء

قال الي يجي في كلامهم على وجه الكثرة وقال الجرجاني محذوف يجوز
شاذ وان معتدل فلم تعمل المضارع قال الفناري للتفسير وقال الصفار المصدر الى المفعول
وقال نحو ان تضرب ماضيا قال مفعولان وعنه قال الاضافة المصدر الى المفعول
ولما مثلها قال اي لم في قلت المضارع ماضيا لفظا وقال وضيا معنى لتوقع اي
شيء فيها فعل من شرطه توقع وقت متوقع ويختص بالاستقبال قال بالاستقرار
ازمنة الماضي نفيا وقال الي اسد الشيء من وقت الانشاء الى وقت التكلم نحو ما تركت
الامر وجواز عطف على الاستقبال حتف الفعل قال الي يجوز حذف الفعل
وقال نحو وارب اليوم ولما اي لما دخلها وعلم اللام المطلوبة قال لصفة مسه
اللام ميا الفعل قال لوسطتها وقال الفناء للاستعانة وقال الجاربردي تعلق
بالنطق وقال مفعول لم يسم فاعل للنطق وكم الجازات قال الي كلمات الشرط والكلم
يدخل على الفعلين قال مفعول يدخل وقال الصحيح العائد الى الكلام المجازاة
فاعلة الجملة جزاء المبتدأ بسببه الاول قاله قيل للجاربردي منه بينما فلا يرد نحو ما يكن
من نافلة صلى الله ونحوه وسببية الثاني قال اي كون الفعل الثاني سببا
وليسميان شرطا وجزاء قال الجملة عطف على يدخل والصحيح العائد الى الخبر المحذوف
اي يسميان عند حذفها شرطا وجزاء او معرضة لسان الاصطلاح وقال اي يسمي النحاة
بعد كلم المجازاة وقال سمي الاول شرطا والثاني جزاء وفيه لف ونشر وقال من حيث انه
سمي على الاول والجزاء على الفعل فان كانا مضارعين قال نحو ان تزرني ازرك

او الاول قال عطف على الضمير المرفوع المتصل وهو ضمير كانا بلا تاكيد لكان
الفصل وقال الخبر مبتدأ محذوف اي الاول مضارع نحو قوله والى وعد ما للعرب
وقال قوله او الاول كان تزني ازدك وهو اضعف النحوه في الشرطية كانه في الصورة
سببه المستقبل الماضي على ان تاثير الحرف في جعل البعيد عني المستقبل مع علم
التاثير في القرب بعيد كما في بعض الشروح وفيه نظر فاجزم قال مجزوم
المضارع وقال منعني لدخول الجازم وهو ان او ما مع صلح المحل للجزم لكونه
معربا او كالمعرب المضارع ان كان المضارع قال الى المضارع عادوا ان كان
فالوجهان قال فالوجهان جايزان نحو ان اتاني زيد اتته واتيته وقال الجزم
لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لخلو الماضي عن الفصل
بغير المحول وان كان الجزاء ناصبا بغير قد لفظا او معنى قال تفصيل للماضي
وقال في الاثبات وبغيرها وقال في النفي حتى يحسن الفاء نحو ان استاذني اعتذر
استاذني امس وان تزني فما اهتك ظهر اتتني فاصر بنك فلا تشتمك وتركه
ذكر ما وقال هنا بغير الحكم وقال وبخلاف الحروف الموجبة للفاء نحو ما وان وان
الماضي المثبت لا يستغني عن هذا من زيادة لكن ما فيه او معنى كان ذلك في المضارع
مع لم وذلك بمعنى الماضي المنفي اللهم الا ان لم اخرج بمعنى انتفاء حرج فيكون
بمعنى الماضي المثبت معنى وقصد وقال اعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بسين
او سوف او لن وقد غير مصدر بقد اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية

محل الجزاء حيث يصح منه كان ذلك لم يجز الفاء قال التاثير حرف الشرط في المعنى
حيث حول الماضي بمعنى المستقبل فاحتيج الى الشرط بالفاء واذ كان مضارعا
مثبتا قال الا يكن منكم الف يقبلوا الفين وان عاد فينتقم الله منه وقال وفي
الطلاق فظرفية ترك الفاء في المضارع المثبت مصدرا بالسين او سوف
والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع والمانع مساه عن المواعيد وان يستغني
وفيه او منفيا قال تاتيني وان تاتني لا لك او فلدانيك وقال وقيد بقوله
ويكون منفيا بلن او اختارت بلم فانه يندرج في ما الكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب
فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى قال الوجهان قال اجازك او ففيه
الوجهان وقال الان اداة الشرط لم تؤثر في معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
وانت في معتبر المعنى حيث جعله بمعنى الاستقبال فيتراك الفاء لوجود التاثير
من وجه وان لم يكن قويا والا فالفاء قال وان لم يكن كذلك اي لم يكن ماضيا
بغير قد ونحوها من الحروف الماضية لفظا او معنى فيمتنع الفاء ولا مضارعا
مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلن او حملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء
واجب لان الاداة لم تؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا
حيث لم يجزم فلزمت الفاء للدلالة على التعلق بينهما وقال وقولهم من يفعل الحسنات الله
يكرمها محمول على ضرورة الشعر وقيل لمبرد من يفعل الحسنات والرحمن يشكرها
ونحو قولهم واذا تصبهم سيئة يقنطون فاذا هم ظرفية لا شرطية

ويجيء اذا قال اي اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية قال نحو قوله وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون موضع الفاء قال كر وقال
اذا
لكون المفاجاة للتعقيب كالفاء وان مقدرة بعد الامر والنهي قال في بعض
المواضع وقال نحو لا تشتمني يكن خيرا لك لان المعنى ان لا تشتمني يكن خيرا لك فلا يجوز
لا تشتمني اشتمك لعدم استقامة المعنى على تقدير النفي وقال فيما اذا كان السبب له ترك
الفعل نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد ياكلك فانه لا يجوز
لان سبب الاكل الدنو لا ترك الدنو والنفي لا تدل على الاثبات وجوزه الكسائي
والاستفهام قال نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء فاشربه والتمني
قال نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مالا انفقه والعرض قال الا تنزل
بنا تصب خيرا لان المعنى ان تنزل تصب خيرا وقال ولم يصح تقديرها بعد النفي مطلقا
لانه خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد
فيه فيتنافيان اذا قصد السببية قال اي كون ذلك الامر واخواته سببا بمضمون
هذا الفعل مثل اسلم تدخل الجنة قال ان تسلم تدخل الجنة وقال جواب الامر بغير
الفاء ولا تكفر تدخل الجنة قال اي ان لا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر
تدخل النار قال لان ترك الكفر ليس سببا لدخول النار وانما سببه الكفر والنفي
لا تدل على الاثبات وقال لانه ان قدر الشرط على وفق اللفظ منفيا فسد المعنى وان
قدر مثبتا كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات

خلافا للكسائي قال فانه اجاز تقدير الاثبات في الشرط بعد النهي بقرينة ترتب
المسبب وليس بمعتد ولو ساعده فعل لان التقدير ان لا تكفر قال بتقدير النفي
على وفق لفظ النهي وقال ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان عدم الكفر ليس
سببا لدخول النار مثال الامر صيغة يطلب قال صفة سببه بها الفعل
قال مفعول ما لم يسم فاعله من الفاعل قال متعلق يطلب وقال احتراز عما يطلب
بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول
المخاطب قال احتراز عن امر الغائب وفي المتكلم لدخولها في صيغة المضارع
لبقاء حرف المضارعة وان دخلهما جازم كلم يضرب بحذف حرف المضارعة
قال من المضارع للمخاطب وقال صفة اخرى لصيغة اي صيغة طلبه بحذف المضارعة
وحكم آخره حكم المجزوم قال مثل حكم آخر المجزوم قال حقيقة اي هو موقوف
اي مبني على السكون عند البصرية وحكمه حكم المجزوم وقال وعند الكوفيين مجزوم حقيقة
فان كان بعده ساكن وليس برباعي ردت همزة وصل مضمومة ان كان ما بعده
ضمة قال للموافقة ومكسورة فيما سواه في لفظ سوى ما كان فيه بعد الحذف
ضمة وقال سواء كان بعده كسرة او فتحة بقي الكسرة للموافقة وفي الصحة للحمل على الكسرة
بعد امتناع الموافقة للبس بصيغة المتكلم وحدها مثل اقبل قال مثال ما كان فيه
بعد الحذف ضمة وقال ذكر النظائر على وجه اللف والنشر اضرب قال مثال
ما كان فيه بعد الحذف كسرة اعلم قال مثال ما كان فيه بعد الحذف فتحة وان كان

وباعي قال ذا اربعة احرف نحو اكرم مفتوحة قال لجزء مبتداء محذوف والجملة
جزاء الشرط مقطوعة قال لانها همزة باب الافعال وهي مقطوعة فعل ما لم يسم
فاعله قال اي فعل المفعول الذي لم يسم اي لم يذكر فاعله والاضافة ادنى
ملابسة وقال الفعل الذي لم يسم فاعله واضافة الفعل اليه بيانية من اضافة
العام الى الخاص وقال تقسيم آخر للفعل الى المعروف والمجهول وهو ما
حذف فاعله قال ضمير فصل ان كان ما موصولة او مبتداء مصدرا فصل ان كان
موصوفة لنكارتها وقال ويرد عليه نحو ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي
ونحو اسمع بهم وابصر عندي جعل المجرور فاعلا وقد حذف من ابصر اللهم الا ان
يراد ما حذف فاعله مغيرا صيغة فان كان ماضيا ضم اوله قال نحو ضرب
واستخرج واكرم ودحرج وتدحرج هذك وكسر ما قبل آخره وضم قال
ليلا يلتبس الماضي المجهول بالامر عند المد والوقف نحو فاضعل وانفعل وقال
وانما غيرت الصيغة دفعا للبس واخير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب
فيختار له ما فيه غرابة بوجه ما الا ان نحو دحرج الضمة الى الكسرة وزنت
فعل بالخروج من الضمة الى الكسرة وان كان غريبا دليل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل فلم يحرك في اختياره لعدم حصول الدلالة مع همزة
الوصل قال لعدم الحاجة همزة وصل نحو افتعل واستفعل والباقي مع الباء قال
الزائد ٥ في اوله نحو تكلم وتقاتل وتدحرج وقال ليلا يلتبس بالمضارع من التفعيل

والمفاعلة والمفعللة وقعا حرف الليس قال مفعوله لقوله ضم وقال لا كما
اي في الماضي والامر والمضارع في الثاني كما عرفت ومعتل العين للاضح قاله
فقط بخلاف نحو طوى حذف من التصريف فانه لم يقل عينه لئلا يعرض الى
اجتماع امثالين في طوى ويرمى ول قال جزء المبتدء الثاني والجملة جزء
المبتدء الاول والضمير محذوف وبيع قال الاصل ما قول وبيع فعل انتقل
الكسرة من العين استثقالا وابدلها قول لتحرك العين بعد النقل بما يسكونها وانكسار
ما قبلها وجاز الاشمام والروم وقال الاصل المعرض بالاشمام من
بالاصل الذي اختير لغرض وقال لعلم في الاشمام في بيض انهم قصدوا بالسكون
هذا الوزن عرضا ما بقي في الاصل فان ادى مجيء الاصل عند تغييره ولا كذلك
في بيض وقال وهو اهون يجوز بكسر فاء الفعل نحو الضمة تثقيل الياء نحو
العود وهذا هو مراد الفراء والنحاة بالاشمام في هذا المقام وقال وقيل هو ضم
الشفتين فقط مع كسر الفاء فقط خالصا وهذا خلف المسموع هنا وانما
هو اشمام في الوقف والوار وقال فقيل قول لعدوع بالاسكان ليثقل وصل
الواو والياء لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله باب قال وما ذكر من الغلب
والاتمام وقال في الوجوه الثلثة المذكورة وقال اي باب الماضي المجهول
معتل العين من باب الافتعال والانفعال واخير والنقيضة ان كان الساكنة
في العلة دون الصحيح وهو اسهل وافيم قال اي دون المعتل العين من باب الاستفعال وباب

الافعال وقال اصلها استخوذ واقوم وقال حيث لم يجئ منها الا اخلص الكسر
دون الاشمام والضم لسكون حرف العلة منها اصلا وان كان مضارعا ضم
اوله قال حملا على الماضي وقال وهو حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر قال
لخفة الفتحة وعمل المضارعة بالارادة وقال نحو ضرب يضرب ويكرم ويستخرج ويتدحرج
وينتحرج وعمل العين بقلب فيها العين الفا قال حال واخير بقلب بحيله
بمعنى مصر وقال نحو تقيل وطيان وديستيان وقال ما عرفت من قواعد
التصريف ذلك كله موضع انفتح الواو والياء واسكن فاء الفعل بقلب الحركة الى
الساكن وابدل المنقول عنه بالالف ابدا لانه مصرح على التوجيه بناء اوقوعه على
الموانع المتعدي وغير المتعدي قال تقسيم آخر للفعل باعتبار المفعول به
وعلمه وقال مبتداء محذوف الخبر اوخبر محذوف المبتداء اي من الافعال اي
وهذا بيان المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف قال الفاء للتفسير
فهمه على متعلق خاص كضرب قال اي لا يتم معناه بدونه متعلق وقال
ولا يرد الفعل المبهم المتوقف على التمييز نحو طاب زيد نفسا لان تمامه بنسبته لا فهمه
ولا يرد توقف الفعل على الظرف لانه مما توقف عليه وجود الفعل لا مما كان ذا
متعد بالا فهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به وقال الفرق
بين المفعول به والمفعول فيه ان توقف الفعل ان المفعول فيه لانه لوجود والمفعول به
لانه للماهية ولذا قال ما يتوقف فهمه ولم يقل ما يتوقف وجوده وقال فاندفع

لا يتم بدون المضروب هكذا المتعدي بواسطة الحرف كرغبت فيه وعرض عنه
والعارض لا يتبان ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعرض عنه فهما متعدان
بالواسطة بخلاف نحو ذهبت فانه تام بدون تعقل متعلق اذ ان لحقه الباء
فيصير بمعنى انهبت فيكون متعديا بالعارض ولا يرد الافعال الناقصة لتوقف
فهمها على الخبر لانا نقول الخبر متعلق وهو فضله وهذا عمدة وديان مفعول
علمت عمدة اصالة وفيه انهما صلتان لجواز تركهما معا نحو فسجد الا ابليس
وقال او يقال لم يقصد بخبرها توقف فهمها بل ذكرت لتفيد الخبر والمسند
الخبر لاسنادها وانما هي بمنزلة الظرف والقيود فكان زيد قائما معناه زيد قائم
في الزمان الماضي صادق بدونه معناه زيد غني الان لا قبل هذا الزمان وعلى هذا
فقس وهي ليست مما يتوقف فهمه على متعلق وانما يتوقف كيفية ذلك المتعلق
على فهمه وما تا وغير المتعدي بخلافه قال بخلاف ما يتوقف على متعلق
والمتعدي يكون الى واحد واثنين قال واسمها عبارة عن الاول وخبرها صدقا عليه او لا
كاعطى قال ومثال ما تعدى الى المفعولين ثانيهما غير الاول نحو اعطيت زيدا
وعلم قال ومثال ما تعدى الى اثنين ثانيهما هو الاول وخبرها صدقا عليه نحو علمت
زيدا فاضلا وولي الى استقال اي يليه مفاعيل كاعلم واري واساء وساء وما جرى
مجراه وصف وقال نحو اعلمت او ارات واساء او احرى او حرى او حدث زيدا
زيدا عمرا فاضلا وقال وما جاز الاحتشى او اظن واحال الى الافعال القلوب

وهذه مفعولها الاول قال الصفة تولد مفعولها كمفعول اعطيت قال جزاك الله
والجملة عطف على الجملة الواقعة خبرا افعال القلوب قال وتسمى افعال الشك
واليقين وقال الصفار افعال القلوب في السبعة اصطلاحي باستقرائي
ظننت قال قدم افعال القلوب والشك على افعال اليقين لعلة الشك وتقدمه
وجدوا حسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت وجعلت تدخل على الجملة
الاسمية لبيان ما هي قال تلك الجملة وقال اعلم ذلك الجملة باعثة عنه من علم
او علم اظن او حسبان او نحو ذلك كذا في الشرح عنه قال اي صادرة وقال
اي بلسانه مصطلح حرفي قال اي حرفي الاسمية وقال على انها مفعول
لها ومن خصائصها قال افعال القلوب قال اي من خصائصها ذكر
المفعول الاخير حقه ذكر احد مفعوليها وقال لانه لو اقتصر على الثاني لزم ذكر ما
بعد ما هو توطئة ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطئة وترك
المقصد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر قال جزاك بخلاف الصفة وقال بخلاف
ما اذا لم يذكر كلاهما فانه جائز نحو من يسمع كلامه يظنم ظن السوء فكلا كلاه
المفعولين عبر عن مفعولها احدهما واحدهما وترك الاخر عبر عنه البعض من مفعول
واحد وترك البعض الاخر وقال قوله ولا تحسبن الذين يبخلون بما اسهم الله من
فضله هو خيرا لهم على قراءة الياء وجعل الذي فاعل بخلف المفعول الاول يتبدر
كلهم هو خيرا لهم قليل بخلاف باب اعطيت قال هذا ملتبس بخلافه باب اعطيت

فانه يجوز فيه ان تقول اعطيت زيدا درهما سكت وهنا
جاز الغاء اذا توسط او تاخر بخلاف المجرى كظننت قال فيتعاد عن
التأثير عند ضعف العامل بالتاخير عن كليهما او عن احدهما المكان استقلالها
كلها وعكن ان يجوز في باب العامل لقوته وانه يجوز الوجهان بخلاف اعطيت مثلا زيد
علمت قائم وهذا ملتبس بخلافه باب اعطيت لان مفعولي هما ليسا عين مفعولي
ظننت المعدم صحة العمل وقال فانه لا يجوز الالغاء اذا توسط او تاخر عنهما وقال اذا
التوسط وقال والمفعول به بمعنى المصدر الواقع ظرفا اي يديقا يجري على
معنى قال اي من خصائص افعال القلوب انها كافعال القلوب
تعلق قبل حرف الاستفهام قال نحو علمت ازيدا قائم وعلمت غلام اي رجلين قائم
وقال عمل من العمل اعطاء ويعمل بمعنى ما اخوذ من تعليق المرأة وهو ان يدعها ذات زوج
من طلاق فلا هي ذات زوج ولا فارغة قال اسم ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل
فتذروها كالمعلقة وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة
فيكون كالمعلقة وقال والتعليق بالحمل على الاتفاق وجهل تختلف عنه وقال ابو
لم يجعل التعليق من خصائصها بل جوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ابهم
في الدار وقال الي اذا دخل اداة الاستفهام على متضمنها وحرف النفي او لام الابتداء
على معمولها او ما اضيف اليه معمولها وقال والدليل على ما نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية
بينة وسيلونك ماذا ينفقون فليس من التعليق بل من تسديد القول الي اشل

بحي اسراهل قايلا وسيالونك قايلين او تبديل المفرد اي سل بحي اسرائيل جواب
هذا السوال سيالونك جوابه هذا السوال محي محل النصب على انها مفعول بها
وهي بمعنى الانقلاب المصاحبة بالمفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع
مثل هذه الجملة بدلا نحو شككت في زيد اهو كريم اي في كرمه والبقي نحو ما زيد
منطلق واللام قال علمت لزيد قايم وقال دخولها على المفعول الثاني لانه جيء
التعليق في الاول نحو علمت زيدا من هو وجيء بعضهم تعليقه عن المفعولين
وليس بقوي مثل علمت ان زيدا عندك ام عمرو وقال ذكر مثال التعليق بالاستفهام
فقس عليه مثال الخبر ومنها انها يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد نحو قال اي ضميرين مباينان عن شيء واحد وقال كان مفعولها الاول
غير مفعول حقيقة مثل توطئته والبقي هو ارادة اتحاد الفاعل والمفعول لتجاذب
غيرها من افعال مثل علمتني منطلقا قال وليحيى بها عدتني وقد تنبي
وقال قد رابني ان ابي اعصر خمرا وقال لا يجوز نصرتني ولا استمتني بالضرب نفسي
وشتمت نفسي وليعضها بعض آخر بقولهم قال غير المعنى انه يتعدى به الى
المفعولين بقال لبسبب ذلك المعنى الى واحد قال متعلق بقولهم قال
مفعول واحد فقط فطنت بمعنى ادركت وعلمت بمعنى عرفت قال وعرفت
وما كان من الافعال القلوبية لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا واخاطلها
القلوبية استعمالا لا على ذلت بمعنى ابرزته وحدت بمعنى احسنت

قال وحسبت

قال وحسبت بمعنى صرت ناخسا اي السوط فعلت بمعنى صرت نحو خال الجيش ذئبا
كفعلت به الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل قال واضافة المصدر الى
المفعول على صفة قال ظرف مستقر اي في وقال احتراز عما سواها من الافعال
وقال تلك الصفة هي الخبر وقال تقسيم آخر للفعل باعتبار التام والناقص ثم الناقص
معدودة فاريد هنا الذكر لتعليم اسوله تامة وهي كاد وصار قال وقد يزيد
ما يراد فصار نحو آل ورجع وقال وحال واستحال نحو انقلب سماء دون
اسعد وان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال صار وما بعده بيانا تامة على الاصل
واصبح واضحى وظل وامسى وبات وما فتئ وما برح وما انفك وما دام قال الكسائي في الغلطة
وهو ما قبل الزوال وما كان في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليلة ولو كانا بمعنى
رجع في الغداة ورجع في الرواح او دخل في الغداة ودخل في الرواح كانا تامين
وما زال وما انفك قال اي اصل هذه الاربعة ان تكون تامة بمعنى ما انفصل
لكنها صارت بمعنى كان ضارا لان زيدا عالما معنى كان زيد عالما دايما وكذا
لغواتها فيتصب بعضها كان وما فتئ وما برح وما دام وليس قال العلم ينكب بيتي
منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان يخص من الفاعل ضمائر
على الجر بالاضافة اليها غير محصورة وقد يجوز تضمن كثير من الملامة والناقصة كما يقول
سم الاسنة مهندة عمرة اي يصير عمرة تامة وكملت زيدا عالما اي صار عالما كاملا
وقد حاولوا قال فاعل حاولوا اي وقد حاز هذا الكلام وقال استفهامية ات

صمرها باعتبار الجرجاني في بين كاسكانها حلبت صاحبك قال على ان
حلبت ناصة وصيرها اسما وصاحبك جرها اي اناصاحبها حلبت صاحبك
وقال اول ما قاله الخوارج قالوا لابن عباس رضي الله عنهما حتى جاءهم رسولا
من على مص وقعدت كاسناحرية وقاله قول الاعرابي ارهف سمعه حتى قعدت
كاسناحرية وقال الاندلسي لا يجاوز بها اعني حتى ولا وضع الذي استعملتها
العرب فيه وطرحتصمم والمصدر والاطراد حتى الدرهمين ولا معنى لمجيء
حالا حسن فيه لانه جاء في هذه الحالة ولا اطراد وقد يقال قعدت كانت بل بين
قعدت كاسكونه مثل قعدت كاسناحرية وتدخل قال الافعال الحالية سابقة
على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر بحكم معناها وقال هذه الافعال وقال س
حتى ما زال وما اسماء ودولم وهو وصف وبقي بوصف فحي الاولى قال الجزء الاول
وقال الكوفيون فاعلة وقال سميت الجزء بها اسما والحق من تسميتها فاعلة وبيض
الثاني قال لانه بالمضي ليه في توقف الفعل مثل كان زيد قائما قال
وقعاد وضبا مثل وضع هذا الكلام وضيه وهو مثل ما هو كذا فكان يكون ناقصة
لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار قال عطف على قوله على ثبوت
خبرها وقال بعضهم كان من الكائنين اي صار ويكون تامة اي حدث
زيد قائم اي استقام ويكون تامة بمعنى ثبت قال الذي يتم بالفاعل ولا يحتاج الى خبر
وقال بعضهم كان فوق عشرة فظرفة الى عشرين اي وجد وثبت فوق عشرة وقال

وزايدة بخ قوله بن كان له قلب تفتح حيالى الوجوه كالاتجة وقال بخ وله سمى
الحكم سامي على كان المسومة العراب قوله وصار للانتقال قال بخ وصار
زيد غنيا اي انتقل من الفقر الى الغناء قوله واصبح قال بخ واصبح زيد صايما
قوله وامسى قال بخ وامسى زيد مسرورا قوله واضحى قال بخ واضحى زيد مقيما
قوله الاولى مضمون الجملة ما وما سا وال با الاوقات التي تدل هذه الافعال عليها
وقال الصباح والمساء والضحى وقال الاضافة هنا دلالية مادية قوله وبمعنى صار
قال عطف على الجملة الظرفية السابقة وقال بخ اظل زيد غنيا وبات زيد غنيا
اي صار وقال وقد يجيء ما معها بخ طلل ممكن كذا وسا طسا ولم
يذكر ذلك للقلة قوله وما زال وما فتئ وما انفك لاستمرار جريها لما قبلها
متصلة قال ظرف الاستمرار قوله وليس بها النفي فالاي ان كان فيما اولى

وان كان مضارعا قبلن اولم اولا اوما قوله وما دام للتوقيت قال ودما
في ما دام مصدرية وما في ما سواها من اخواتها نافية قوله امر عدة ثبوت
حبرها للفاعل فقال وما ثبت صيرورة ما دام بطرفان تابعة لما في تاويل الكلمة ولا
تاويل للفظ لان كلمة ما على حدة ولذا ذكر صيرورة احتاج وصير لانه ظرف
اللهم الا ان يجعل كلمة واحدة على سبيل التجوز قوله ومن ثم احتاج الى الكلام اي
اي لاجل ان ما دام لتوقيت امر ما دام عدة ثبوت حبرها للفاعل او قال
بدل من قوله ومن ثم او يقال الظرفية على الاحتياج الى الكلام وكون ما دام هو
علة على كونه ظرفا واذا تحقق الاحتياج بناء عليه فاذ يدما او من تعليق
العاملين بمعمول واحد قوله لا ظرف قال وليس لنفي مضمون الجملة حالا مال
في زمان الحال وقال اضافة المصدر الى المفعول وقال لخواص نديقا اي
قيله ضيف الان وقيل مطلقا قال زمانا مطلقا اي غير مقيد بكونه حالا او غيره
وقال بقي مضمون الجملة مطلقا اي سواء كان مقيدا حالا او غيره قوله ويجوز
تقديم اخبارها كلها قال تاكيدا او بدلا او تاكيد المضاف اليه قوله على اسمائها
قال متعلق التقديم وقال الافعال الناقصة وقال كتقديم حبر المبتدا على
المبتدا بل محلها في التقديم اوسع حيث يقدم معرفة وظاهره الاعراب بخلاف
المبتدا لمكان اللبس كما عرفت قوله وهي تقديمها قال في تقديم اخبارها فقال
واحيانا الافعال الناقصة وفيه ان قوله وهو من كان اه يابا ه وفيه على اصله تحقق

مضاف فيشامل قوله عليها انه اقسام قسم قال بجواز الحمل بكلا او مرفوع خبرا
محذوف المبتدا قوله ويجوز قال تقديمه على الافعال الناقصة وفيه وقال
تقديم خبرها عليه وهو قوله من كان قال لكون العامل فعلا يصح تقدم معموله عليه
ولا مانع ممنعه قوله الى راح قال وما بعد الى هنا داخل فيما قبله بالدليل وهو
الحصر المذكور وقال بالعاطف الى راح واصلاته قال صلة التوسع والوصول لا استدادة
حتى لزم خروج راح وفيه وقال وفي الى وهو ساقط لانها ان كانت استدادية لزم
خروج راح وفيه وكونها سفاطية لا وجه لها الحكم بخول ما بعدها مما قبلها
حتما وجعلها معي مع بابه من الابتدائية المجازية لذكر الغاية والقول بزيادة
من بداية الاثبات قوله وجعلها معي حتى بابه عدم كون راح مما ينتهي به
الافعال الناقصة والجواب قوله وقسم لا يجوز قال لا يجوز تقديم خبرها عليه وقال
تقديمه على الافعال الناقصة قوله وهو ما في اوله قال لتحقق المانع وهو نافية
اصدرية قوله خلافا لابن كيسان قال بخلاف هذا القول خلاف فلابن كيسان وقال
لعدم المانع معنى لتاويله اياها بالمسبب فان الدليل على عدمه كان زيد علما دائما
وفيه ان صورة ما سيحي الصدرية كافية في المنع وقد تحققت وان كان المعنى لاثبات
وقال وقول ابن كيسان في القسم الثاني خلاف الاختلاف فلا يندرج هذا
في غيرها دام قال وفيه قوله ابن كيسان وغيره في منع التقديم لتحقق المانع لفظا
قوله وقسم مختلف فيه قال الجار والمجرور مفعول لما لم يسم فاعله قوله وهو ليس قال

وقد قيل حكمه حكم ما نفيه اول بالمعنى النفي وقيل حكمه حكم كان لعدم ما صرفة
فم افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر قال لقرب جاء الخبز او حصوله او احدهما
بجاء او حصولا واحدا فيه قال وهو المتعلق في اول اجزاء الفعل قال
ذكرها بعد الافعال الناقصة لانها شاركتها في اقتضاء الخبر لكن خبرها اخص
فالاول عسى قال فالقسم الاول عسى قال اي الموضوع لدنو الخبر جاء
وقال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيان اموت وسعني الاشفاق الخوف فم وهو غير متصرف قال حيث
لا يجيء منه مضارع ومحبوب المراد فنفي الى غير ذلك من الامثلة فم تقول
عسى زيد ان يقوم قال اي قارب زيدا القيام فم عسى ان يخرج زيد قال
اي قرب خروج زيد وجاء عسى على هذه الاستعمال التامة فم وقد تحذف
ان قال مفعول لم يسم فاعله وقال تشبيها بكاد وقال نحو عسى الكرب الذي امسى
فيه يكون وراءه فرج قريب فم والثاني كاد تقول كاد زيد يخرج وقد تدخل ان
قال نحو قوله وقد كاد من طول البلى ان عسني فاذا دخل النفي على كاد نفاه كالافعال
قال كسائي كالافعال فم على الاصح قال الخليل عن قوله فتذبحوها وما كادوا
يفعلون انه نفي قرب الفعل قبل الفعل ولا تناقض بين نفي قرب الفعل في زمان
حصوله في زمان آخر وعن محطة دي الرمة انه شبهه وعن بعضهم اي لم اجدانا اساط
فم قيل الكون للاثبات قال اما في الماضي كقوله وما كادوا يفعلون لان المراد

اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول
ذي الرمة لم يكد رسس الهوى من حب مسه سرح فلو كان نفيه للاثبات
لما خطوه ولعمري الرمه بعد التحصيل لم احد رسس الهوى فلو كان نفي
للاثبات لما جر وما قبل التخطية فم وقيل يكون في الماضي للاثبات نفي
الاستقبال كالافعال عسكا بقوله وما كادوا يفعلون قال اذا اراد اثبات
فعل الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها فم وبقوله قال دليل على المنع الثاني
فم ذي الرمه اذا عير الهجر المحبين لم يكد قال عن الخطوط المهندسي فم
وشيش الهوى قال الاضافة من باب جرد قطيفة وقال الوسي احد ب فقال
الوسس حري بالسين حرصه يبرح قال جرام يكيه قال البراح سيفي نعلم
النفي في المستقبل نفي الخبر كسائر الافعال فم والثالث فعل قال القسم
الثالث هو ما وضع لقرب الاخبار في الخبر فم فطفق وكرب واحد
وهي مثل كاد واوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال قال التاء اتيته مما ان
وتان بعدها قال الخواوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد فم
العالم
هذا التعجب قال التعجب انفعال يحصل عند استعظام شيء خرج عن حد
نظائره وحتى يسمى بالاحادي وقال قد توهم عبر الكسائي من الكوفيين انهما اسمان
واستدلوا على ذلك بصغرهما الملح والجواب انه سادت بمنزلة الاسم في
جوازه وقال علو قال هذا السجيبا افعله وافعل به لكان لخبر واسلم لان

التحديد لانضباط الجزئيات فلما انحصر في جزئي او جزئيين لا يحتاج الى
ذلك وقال التعريف مع قصد الفردين في المحدود مشكل الا ان يثبت
ان اضافة السببية كاضافة الجمع جعل المضاف جنسا اللهم لم يصرحوا بذلك
على ان ذلك عند العهد في الجمع مسبب ايضا ولا خفاء هنا في عهدية
الفعلين فلا معنى للجنس فيلزم التعريف في الفردين فيقال انه تعريف
لفظي لا بيان ماهيته والمعنى فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب
فيكون بيانا لما يفهم من الملابسة في اضافة قوله فعلا التعجب قوله
ما وضع لانشاء التعجب قال وهو كلي وحد منه جزئيان وهما ما افعله وافعل
به فقط كما ان الشمس كلي وحد منه جزئي واحد فقط وقال ويدخل في الحد
نحو قاتله الله من شاعر لانه لانشاء التعجب وليس بمحض اللهم الا ان يقال التعجب
فيه استعمالي لا وضعي قوله وله صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفة
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل
وقال وشذ نحو ما اعطاه وجوز سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن
قول غير سيبويه وقال وقل ما اشهره وما اشغله كما في اسم التفضيل قوله ويتصل
في الممتنع قال مفعول ما لم يسم فاعله قوله بمثل ما اشد استخراجه قال متعلق بيتصل
وقال بناؤه من فعل لا يمتنع بناؤه منه وايقاع الممتنع مفعولا ومجرورا بالباء
وقال اي الذي امتنع بناؤه وهو مما ليس بثلاثي مجرد من غير الالوان والعيوب

بل رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب قوله باشد
باستخراجه قال لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران
كما لا يغير الامثال قوله ولا يتصرف فيهما قال اي صيغتي التعجب وقال مفعول
ما لم يسم فاعله قوله بتقديم قال تقديم المفعول والمجرور وتاخير الفعل عنهما
فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن قوله وتاخير قال وفي ذكر التاخير
تاكيد كما جاء في قوله لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وقال مستدرك
لان تقديم شيء يستلزم تاخيره غيره لا محالة وينفصل احدهما عن الاخر بالقصد
دون التحقيق فكانه اعتبر القصد قوله ولا فصل قال بين الفعل ومعموله وبين ما
والفعل قال وجاز الفصل بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ويقاس عليه
خلافا لابن كيسان وسد الفصل باصبح وامسى نحو ما اصبح ابردها والضمير
للغداة وما امسى اوفاها والضمير للسنة او هو مقصور على السماع قوله
واجاز المازني الفصل بالظروف قال نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا واحسن
اليوم بزيد وقال نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وقال اي بالظرف المتعلق
بصيغة التعجب بخلاف نحو لقيته ما مما احسن زيد فانه لا يجوز وقال واجاز
ابن كيسان الفصل باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا نطق زيدا
وقال حيث يتسع في الظروف ما لا يتسع في غيره قوله وما ابتداء نكرة قال اي لفظ
ما مبتداء ويكون تامة بمعنى شيء قال فمعنى احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه

جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب والمجيء عند معنى الاول بدليل جواز
ما قدر الله وما ارحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير قوله عند سيبويه قال
الاخفش في احد قوليه وقال خبر مبتدا محذوف اي ذلك عند سيبويه
او متعلق بمفهوم الكلام اي وقت ما مبتدا مع النكارة عند سيبويه وقال
وما استفهامية مرفوع المحل على الابتداء عند الفراء وهو قوي قل فيه جهات
الضعف وما قيل انه يستلزم فيه النقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من
الانشاء الى الانشاء لم يثبت ففيه نظر لان الاستفهام اريد به الامر في فهل انتم
منتهون والغرض في الا تنزل والتمني في الا ماء فاشر به الى غير ذلك من النظاير
وله غير نظير قوله وما بعدها الخبر موصولة قال خبر آخر اي ما موصولة وقال
والضمير يرجع الى ما بعده اي موصولة ما بعده اي كلمة ما موصولة وما بعدها
صلتها وخبرها محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء قوله عند الاخفش قال
في احد قوليه قوله والخبر محذوف قال اي ما الموصولة الواقعة مبتدا وقال
والمعنى الذي جعله حسنا شيء عظيم قوله وبه فاعل عند سيبويه قال خبر مبتدا محذوف
اي هذا الحكم عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اي يثبت كون به فاعلا عند
سيبويه قوله فلا ضمير في افعل مفعول عند الاخفش قال لكون به فاعلا والفاعل
واحد ليس الا وقال وافعل امر بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة وكالين والمر
والباء زائدة في الفاعل وقال كما في كفى بالله وقال وفيه ايضا على الشذوذ وقال

وفيه ان

وفيه ان الفاعل في صيغة الغائب لا يكون الا مظهرا او مستترا قوله والباء للتعدية
قال لجعل اللازم متعديا وقال والمعنى صيره ذا حسن اي صفة بالحسن قوله او
زائدة فيه ضمير قال مثلها في نحو ولا تلقوا بايديكم وقال هو فاعله اي احسن انت
بزيد او زيد اي جعله حسنا بمعنى صفة به وقال على ان يكون احسن متعديا بنفسه
ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج قوله افعال المدح والذم ما وضع قال اي
افعال وضعت وذكر وضع باعتبار لفظ ما قوله لانشاء مدح او ذم قال
احتراز عن نحو مدحت وامدح وذممت واذم ونحو مما وضع للاخبار بالمدح
او الذم وقال فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشات بان نعم الرجل وفيه
ان نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك وفيه انه لازم لذلك غير موضوع بخلاف
نعم الرجل حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بين كم رجلا لقيتهم وكثير
من الرجال لقيتهم فاعرف فهذا دقيق قوله فمنها قال من افعال المدح والذم قوله
نعم وبئس قال اصلهما فعل بكسر العين وجاز فيه اتباع الفاء للعين واسكان
العين في الوجهين ففيها اربعة اوجه نعم وهو الاصل ونعم بالاتباع ونعم
باسكان العين في الاصل ونعم باسكانها بعد الاتباع وهذه الوجوه مطردة في
كل فعل على فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا في اسم على فعل ثانيه حرف
حلق كفخذ قوله وشرطها قال اي شرط نعم وبئس معنى شرط فاعل نعم وبئس قوله
ان يكون الفاعل معرفا باللام قال للعهد الذهني وقال وهي لواحد غير متعين

ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل
وقال وليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي ولا للاشارة الى ما في الذهن
من الماهية كما قال المص لامتناع حمل زيد عليه في الصورتين اللهم الا ان يغير
الحمل على التجوز والمبالغة كما في انت الرجل كل وزيد كل جنس الرجال قوله او مضافا
الى المعرف بها قال نعم صاحب الفرس وان شئت فرد قوله او مضمرا مميزا بنكرة
منصوبة قال على التمييز وقال نحو نعم رجلا خالد قوله او بما مثل فنعما هي قال
اي نعم شيئا هي وقال لا حاجة الى قوله او بما في التحقيق لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة
لان المعنى في نعما هي نعم خصلة هي الا انه ابرز نظرا الى الصورة قوله وبعد
ذلك المخصوص وهو مبتداء ما قبله خبره قال خبر الجملة صفة لقوله مبتداء
قوله وخبر مبتداء محذوف قال اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستانفة
للبيان وقيل لا يجوز فيه الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتداء عليه
وحكى الاندلسي ذلك عن سيبويه ايضا قوله مثل نعم الرجل زيد قوله وشرطه
مطابقة الفاعل لاتحادهما في ما صدقا عليه قوله وبئس مثل القوم قال مبتداء بتاويل
هذا الكلام بتاويل وقال جواب سوال حيث وقع المخصوص جمعا مع افراد الفاعل قوله الذين
كذبوا وشبهه متاول قال بتقدير مثل الذي او بتاويل الذين صفة القوم
وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص
قال بالمدح والذم قوله اذا علم نحو نعم العبد قال اي ايوب في قصته قوله فنعم

الماهدون وساء مثل بئس قال في افادة الذم قوله ومنها حبذا وفاعله ذا ولا
يتغير قال فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وقال عن حاله فلا يثنى
ولا يجمع ولا يونث وقال لجريانه مجرى الامثال التي لا يتغير قوله وبعده قال بعد ذا
وقال خبر متقدم على المبتداء قوله المخصوص قال كما في نعم قوله واعرابه قال
المخصوص بعد حبذا قوله كاعراب مخصوص نعم قال في الوجهين وقال بعضهم
المخصوص بعد حبذا عطف بيان وقيل ذا زائدة والمخصوص فاعل حبذا قوله
ويجوز ان يقع قبل المخصوص قال حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وقال
ولم يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص وقال وجاز ترك التمييز هنا دون نعم
وبئس لفضل الظ على المضمر ولعدم لبس المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف
نعم وبئس قوله او حال على وفق مخصوصه قال نحو حبذا محمد رسولا وحبذا
رسولا محمد وقال صفة تمييز او حال وقال لكونه عبارة عنه وقال اي موافقة
المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وقال وضع المظهر
موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل
وغيره قوله الحرف قال لما فرغ عن الاسم والفعل شرع في الحرف قوله ما دل على
معنى في غيره قال اي باعتبار غيره وقال في بمعنى الباء او على الحقيقة وقال اي علامة
لتحقيق معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وقال كاللام فانه يدل على التعريف
الذي هو حاصل في الاسم فانه يدل على النفي الذي هو حاصل في الفعل وقال اي مدلول

لغيره دلالة تضمني كما في اللام فان التعريف مضمون الاسم بالوضع الكلي او مطابقة
كما في نعم وبل قوله ومن ثم احتاج في جزئيته قال اي كونه جزءا من الكلام وقال
الحرف يصح ان يكون جزءا من الكلام وان لم يصح ان يكون ركنا له الى اسم او فعل
قوله وحروف الجر قال قدمها لكثرتها ولكثرة دورها وقال انما سمي حروف الجر
لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء وتجر الاسماء قوله ما قال موصولة او موصوفة
قوله وضع قال صلة او صفة وقال ضميره العائد الى ما فعله قوله لافضاء الفعل
قال كمررت بزيد قوله او معناه الى ما يليه قال كانا مار بزيد وزيد في الدار
او على السطح وقال ضميره فاعله يرجع الى ما الثانية وضميره مفعوله الى ما الاول
او على العكس قوله وهي قال اي حروف الجر قوله من وحتى وفي واللام ورب
وواو القسم وياءه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا قال قدم
من لانها للابتداء تفي بالابتداء اخرى واعقبها بالى المطابق لكونها للانتهاء
واعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهاء ايضا واعقب الثلثة بفي لمناسبتها اياها
لتعلق الابتداء والانتهاء بالمكان الذي هو احد قسمي الظروف واعقبها بالباء
لمجيئها بمعناها نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واعقبها باللام لمناسبتها اياها
في لزوم الحرفية والكسر ولكونها على حرف واحد واعقب ما سبق بما هو نص في
الحرفية وبما وقع الاختلاف في كونها او حرفا وهو رب واعقبها بذكر واوها
لكونها فرعا لها واعقبها بذكر واو القسم لمناسبتها في كونها واوا وفرعا واعقبها

فرع الواو واعقبها بذكر اشتراك بين الاسم والفعل والحرف وقدم عن لكونها
بالحرف انسب منه بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف
على ثم قدم على على الكاف وان كان الكاف قريب بالحرف لوضعها على حرف
واحد لعلة مداخلها حيث لا يدخل المضمر وقدمها على مذ ومنذ لكونهما
اقل منهما مدخلا حيث لا يدخل الظروف الزمانية خاصة ثم اعقبهما بما فيه
جهة الفعلية وقدم منه ما كان فيه جهة الفعل اضعف وهو حاشا على ما فيه
جهة الفعلية اقوى هو خلا وعدا فاعرف قوله فمن للابتداء قال نحو سرت
من البصرة وقال لابتداء الغاية اي لابتداء المعنى قوله والتبيين قال نحو عشرة
من الدراهم وقال وعلامته ان يصح حمله على ما بينه وقال ومن خواص التبيين
ان يكون عامله محذوفا وجوبا كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي
الكائن منه قوله والتبعيض قال نحو اخذت من الدراهم قوله وزائدة في غير
الموجب قال نحو ما جاءني من رجل قوله خلافا للكوفيين والاخفش
قال فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم الجنس ايضا قوله وقد كان من
مطر وشبهه متاول قال مبتداء بتاويل هذا التركيب وقال لقد كان بعض
مطر او شيء من مطر قوله والى للانتهاء قال نحو ثم اتموا الصيام الى الليل وقال
اي لانتهاء الغاية قوله وبمعنى مع قليلا قال ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
قوله وحتى وكذلك بمعنى مع كثيرا قال اي زمانا كثيرا وقال اي جاء بمعنى مع مجيئا

كثيرا وقال اكلت السمكة حتى رأسها اي مع رأسها قوله وتختص بالظاهر قال
اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه وحتاك اسعفاه عنهما بالى والاصوب التمسك
بالاستعمال قوله خلافا للمبرد قال فانه اجاز دخولها على المضمر انصه كالى قوله
وفي المظرفية قال لكونها تعرب ظرفا قوله وعجبي على قليله قال زمانا قليلا
وقال نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل قوله والباء للالصاق
قال نحو مررت بزيد وبه داء قوله والاستعانة قال نحو كتبت بالقلم قوله والمصاحبة
قال نحو دخلت عليه بثياب السفر قوله والمقابلة قال نحو اخذته بدرهم قوله والتعدية
قال ذهب به قوله والظرفية قال نحو جلست بالمسجد نحو لاطلبوا العلم ولو بالصين
قوله وزيادة في الجر وهي الاستهامية قال في وقت الاستهام وقال نحو هل زيد بقائم
وقال مبتدأ في مطلق الاستهام قلت يقال لزيد بقيام وقال في اطلاق الاستهام والنفي
نظر لعلمك ان الاستهام والنفي المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور
قوله والنفي قياسا قال بزيادة قياسية او زيادة قياس وأزيادة زيد في القياس
وقيل ليس منها المشبهة وقيل بل السريانية قوله وفي غيره سماعا قال زيادة سماعية
اذ زيادة سمع قوله نحو بحسبك درهم والتي بيده اي بنفسه قال بحسبك زيد
وبحسبك درهم في هذا المثال مبتدأ وعدم جره وبحسبك زيد على العكس قوله
واللام للاختصاص قال نحو ضربت للتاديب وخرجت لخافتك قوله وفاقا قال
نحو خذه ردة فلكم اي رد فكم كان رد في معتد بنفسه قوله وعجبي على مع القول

قال نحو ظننت له انه لم يفعل الا سراي ظننت عنه قال الله ٢ وقال الذين كفروا للذين
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا قوله وعجبي الحاد قال عطف على قوله زايدة قوله في القسم
قال متعلق بالظرف وقيل صفة الواو قوله لتجيء قال نحو لانوخرالاجل قوله وجب
للتقليل قال لتقليل ما دخلت عليه وقلت اذا كان الجواب امرا عظيما قال نحو
سطار الذ باب وقال وقيل هو اسم لكم الخبرية وتشكل وفيتها نحو رب رجل كريم
لعنه اكرمت بنفسه وفيه ان الحرف لضعف العامل بالتاخير وفيه ان التقوية
انما جاء باللام فقط وتشكل ايضا بحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى
الى مفعولين بحرف والى ضميرهما لا يقال لتقديم رتبته وفيه ايضا تشكل بحو مررت
برجل كريم جاء في جواب من قال ما جاء في رجل وتتضح المضايقة بظهور
الفعل في نحو رب رجل كريم حصل وسيقع نحو مررت على وجه القيام لا على
وجه الوقوع فان كل ذلك دليل على الاسمية قوله ولها صدر الكلام قال على كم
الخبرية التي هي تقتضيها الكونه للتقليل وكونه كم للتنكير قوله بنكرة موصوفة
قال لان الوصف يليق التقليل وقال لان التقليل انما يجيء بالنكرة واما المعرفة
فجيء ما يتعين فلسانا كالمفرد والمثنى وكثرتها كالجمع قوله على الاصح قال على مذهب
ابي علي وابن السراج ومن معهما وقال وقيل لا بحسبك لا غير والاولى الموجب ولذا
قال الاصح وقال الوجود والاستعمال على ذلك قوله وفعلها ماض قال لكونها
للتقليل المحقق الواقع وذا لا يتصور الا في الماضي قوله محذوف غالبا قال لحصول

العلم وقال حنفا غالبا او زمانا غالبا وقال وقد جاء رجل كريم حصل
وقد تدخل على ضميرهم قال لخويه رجلا ليسي له معاد معين غير نكرة منصوبة
قال على انها تميز وهي حينئذ نكرة قال به رجلا وبه امرأة وبه رجلين
وبه رجالا خذ فالكوفيون في سطانقة التمييز وقال ضيقوا ثوبه وبهاذ
رجالا حسن بها امرأة وبها امرأتي وبهن نسوة ولحمها ما تدخل قال ماء
الكافة اي المانعة عن العمل على الجر قال وصفة يكون سازايدة ضيخل الاسم
وبحر يخوض به لسيف وطعنها قال اي بها او سبد وقال ولو قيد احدها
وجب تحي عنها من حروف الجر يستاح يحمل على النكرة الموصوفة مثل ولبلد
ليس لها انيس الا النعام وحوا والقسم قال اما استعيرت
الواو للقسم بمعنى الباء لوسعة لصاق القسم فلو اظهر الفعل لم يبق استعارة عادة
او يكون الكلام ضمنا يعني القسم اغا يكون قال اي لا يكون الا عند حذف
الفعل عند حذف الفعل لجزء السؤال مختصة قال فلذا يقال اما جاء
بالظاهر قال لحصول الاختصاص قال فلذا يقال تالله لا فعلن كذا وقال الباء دخلت
في المختص دون قال الحطار بتبعه عن رتبة الاصل وهو الباء بخصصه
باحد القسمين وخص بالظاهر لاصالته والتاء مثلها قال سئل الواو في الاختصاص
عند حذف الفعل وكونها لجزء السؤال مختصة باسم الله قال يخونا الله لا كيدن
اصنامكم ولا يقال تالرحمن وتالرحيم وقال بعليه في الحاشية كما قال احلها وهو

الواو بالتخصيص ببعض المظهرات وخص منها ما هو اصل في باب القسم وهو
اسم الله به والباء اعم منهما قال من الواو والتاء حيث يجوز فيها اظهار الفعل
نحو اقسمت بالله واستعمالها في قسم السؤال نحو بالله احبس واستعمالها في كل مقسم
ظاهر او مضمر نحو بالرحمن ربك لافعلن كذا وسلي القسم باللام قال مع اللام نحو
تالله لاكيدن اصنامكم وان قال كلها في الاثبات وحرف التبيه قال
في الي نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى وقال نحو ان ربكم
لسئتي في جواب والليل اذا يغشى نحو ليحيفن جوابا اذا اعترض قال لخويزيد لا
قام وقال وقد تعترض المقسم بين جزئي المقسم به او تقدمها قال فاعل
تقسم بعد عليه قال صلة او صفة وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء
قال لاستعلاء شئ على شئ وقال لخويزيد على السطح ودون علا وقد يكونان
اسمين بدخول من قال لخو عدس من علا اي من فوق وقال لخو من عن معنى اي من
جانب عيني والكاف للتشبيه قال والكاف في قولهم خلق الانسان كما شاء
وحمد به كما يجب كما والسه وليس به سبقا معنى آخر وقال بعد ذكر ان للقران
في الوقوع نحو اتيتك كما طلع النجم وقال قوله كما تكونوا يولى عليكم لتشبيه
لسد الوله بالكون في الملابسة بجر او سر وزايدة قال ليس كمثله شئ
اي ليس هو شئ ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زايدة لئلا يكون من باب نفي المثل
على سبيل الكناية وقد يكون اسما ويختص لا بالظاهر قال نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف

يمثل وقال وشخص نحو قولهم ما اكاب ومذ ومنذ للزمان قال وقد تجيء
للابتداء كمن في الماضي قال نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي انتقل رؤيتي اياه
من يوم الجمعة وقال منصور منذ للابتداء الغاية في الزمان الماضي والظرفية
قال اي عمرو في في الحاضر قال ربما خلت على المستقبل لوصفها الماضي والحال
وصفها نحو ما رايته مذ شهر ناد منذ يومنا قال اي انتفى رؤيتي اياه شهرا وفي
يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء قال نحو جاءني القوم حاشا زيد قال
عدا زيد وخلا زيد قال ولكن حاشا في الاستثناء عن سوء لسر هو نحو اساء
القوم حاشا زيد قال واللام في حاساه زائدة وتعلق حاشا في حاشائه
ما علمنا فاعرفه محذوف اي ينتفي كل موجود بالسوء حاشا الله فلا يبرأ يوسف
عن كل سوء الكناية ما علمنا عليه من سوء فاعرفه فانه من مظان الاشكال
الحروف المشبهة بالفعل قال في انفصالها الى ادنية او باعية والبناء على الفتح
كالماضي واقتضاءها للاسماء ان وان وكان وكأن وليت ولعل لكونهما
للانشاء نحو الاربعة السابقة لها صدر الكلام سوى ان ومعنى ان كما قال
بعكس معناها وقال الى يلزم فيها عدم الصدر المتعلق بغيرها وبقيتها
ما قال الكافة قليلي على الاصح قال وقد يجر وقال لان الكافة تكفها عن العمل
وقال هذه الحروف نعبر بحرفيتها ويدخل قال هذه الحروف حرف على
الاصل قال اي حيث اذا نحيتها وقال نحو انما حرم عليكم الميتة وقال لان ما الكافة

اخرجها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم فان تغير معنى الجملة قال بل تزيدان
مع حملتها في حكم المفرد وقال وربما تحمل مصدر الجزء اضافة او مصدر الجزاء الى
الاسم او مضافا الى ما يضاف اليها اذا كان سببيا طلبا لكون الجزء او الجزاء مصدرا مقيدا
مصدر فعل عام وصيان كذلك ومن قال من اجل ان لان لا تغير معنى الجملة قال بل تزيدان
تحملها في حكم المفرد وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت
همزة ما دة ان ابتداء قال في ابتداء الكلام وبعد القول والموصول قال نحو
قلت انه قيام فاعله قال نحو بلغني انك قائم ومفعوله قال نحو عرفت
انك قائم ومبتدأه قال نحو عندي انك قائم ومضافا اليها قال نحو حصل
علم انك قائم وقال بتسميتها فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا مجازا لان الفاعل
هو ان مع ما بعدها لا ان وحدها وكذلك البواقي وقالوا ولها لانك
لانت سيد ها قال عند البصريين وقال والمبتدأة انما تكون مفردا طوانك قال
ثبت كذا وقال الله وانهم صبروا لانه قال لانه ما بعدها فاعل قال
لسقوط محذوف دعا اليه بد لالة ان وقال الفاعل انما تكون مفردا فان جاء
قال فاعل جاز قال تغليبا للمفرد والحملة ان جاز الامران قال فتح ان وكسرها
مثل بلغني فاني اكومه قال فهو على تقدير كسر ان حملة اسمية جزائية وعلى تقدير
فتحها تاويل مفرد مبتدأ محذوف الخبر اي صاحب اني اكومه والحملة جزاء اذا انه
عبد القفا واللهازم قال اي جسم يحدم قفاه اي يمنعه ان يكسر لياكل ويعظم قفاه

وهلم جرا وقال الي من كان همته ما يدخل في حوزة بقعته ما لحج من حوزة وقال
اللهمان في اللحيين بحالا ذبابي فهم الشاعر بارادة ما خوفها واحدا وبارادتنا
مع حرفها مختلبا ولذلك قال ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كما
اسم المنصوب في محل الرفع لانها كالعلم لا دقامتها التاكيد فجاز العطف
على محل ذلك الاسم جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا قال لخوان زيدا
قايم وعمرو ادحكما قال لخو علمت زيدا قايم وعمرو وقال هي التي بعد العلم
قالها وان كانت مفتوحة حتى بمعنى المفرد فانها في حكم المكسورة لسدها مسد
الجزءين حيث قامت مقام مفعولي علمت بالرفع قال ملحسا وقال معلق
العطف دون المفتوحة قال حاد اي منجاوزا عن المكسورة وقال وقيل ان
المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل مثل ان زيدا قايم وعمرو وعمرا
قال في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الجزء لفظا قال اضافة المصدر
الى المفعول وقال لخوان زيدا قايم وعمرو او تقديرا قال لخو فاعلى انا ولستم
بعاه ما بقي سعاد لها سعاد واسم بعاه خلد قال الكوفيون قال فانهم لم
يشترطوا مضي الجزء تمسكين بمجيء فاعلى انا ولستم بقاة ما بقينا في شقاق وسيجيء
محمل على تقدير الجزء ولا ان لكون مسا قال في الجواز بدون مضي الجزء وقال
في البيت محل في قوله ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى
بطفه الصابئون على محل الذي قبل مضي الجزء عند بناء الاسم وهو الذين

خلد

خلد قال المبرد والكسائي قال الفراء وهذا مذهب الكسائي كما
هو مذكور في كتب النحو وقال فانما فرقا بين اسم المعرب والمبني في ذلك فاجاز
في المبني قبل مضي الجزء شرطا في المعرب مضي الجزء في مثل ان زيدا ذاهبان
قال بتجويز الحمل على محل اسمها قبل مضي الجزء لكون الاسم وهو المكان مبنيا
ولكن كذلك قال اي مثل جواز ان في جواز الحمل على اسمها ولذلك دخلت اللام
مع المكسورة وقال لاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة وان المفتوحة
محلها معنى المفرد وقال لان اللام انما يدخل لتاكيد الجملة المكسورة مع اسمها وخبرها
جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد وقال لخوان زيدا لقايم ولدونها على الجزء
اصلي الاسم قال معلق دخلت وقال وكان حقها ان تدخل اول الكلام لكن لما كان معناها
هو معنى ان اعني التاكيد وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروها وصدروا
ان ترجيحا للعامل بقيد على ما ليس بعامل منهما فادخلوها على الجزء المنفصل عنها
بالاسم او متعلق المقدم او الاسم المنفصل بالجزء وذلك عندكونه ظرفا متقدما
لاخر او اذا فصل بينه قال اي بين الاسم وبينها قال ان زيدا لطعامك اكل وهو
في الكوفيين ضعيف قال والحاق لام الابتداء في لكن ضعيف قال ذهب الكوفيون
الى دخول اللام مع لكن اذا كان منفكين بقوله ولكنني من حبها لعميد انما تغني
معنى الجملة كان فيلحق بها والبصريون استضعفوه وقال سيجيء امتناعها في ان
اذا لم تطل صدر الكلام بالتوسط كذا عسر بها لقوة مناسبتها الاتحاد معناهما

فتحي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذوذ كقولهم الجليس بحر وسده
اعلى ان الاصل عماني على الماء والشيء في اي شيء قوله وتخفيف المكسورة قيل نعم
اللهم قال اي الكلام الابتداء وعندي علي واتباعه ليست هذه والا يجب التعليق في
علمت زيد القائم او لما دخلت فيما لا يدخل الكلام الابتداء نحو علمت لسلما والجواب
ان التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وهنا ليس كذلك نحو قلت
لسلما ساذ وقال المكسورة بعد التخفيف اللهم ان عملت واعملت اما في الاهمال فللفرق
بين المخففة والباقية واما في الاعمال فللطرد والحمل على عدم لزومها في الافعال عمار
بحصول الفرق بالعمل وقال اي مالك يلزم اللهم مع الاعمال عند حرف الجر وذلك
في المس والعصود قوله ويجوز الغاءها قال عن العمل نحو ان كل لما جميع لدينا محضرون
وقال ويجوز اعمالها نحو ان كلا لما ليوفينهم تخفيف اي وعند الكوفيين يجب الغاءها
والاية حجة عليهم قوله ويجب حذفها قال ان بعد التخفيف قوله على فعل من افعال
قال اي كان قد علمت واخواتها قوله المبتداء قال ح يلزم اللهم اذا كان ذلك
الفعل دعاء لان الدعاء لا يدخل ان النافية فلا ليس قوله خلافا للكوفيين قال ع الف
هذا القول خلفا وقال لم يدر ح ان عن اصلها بالكلية في التعميم حذفها على كل فعل
وقال عسكر انجود بالسكت ان قبل سلما وحسن عليك عقوبة المتمادي بسكت
نفسك وان تشك فهمه وذلك عند البصرية شاذ قوله وتخفف المفتوحة فيحذف اسمها
ضمير شان مقدر فيدخل الجمل بعدها قال ان المفتوحة بعد التخفيف قال سواء كان

اسمها او فعلية وقال حذفه لا مطلقا او زمانا مطلقا قوله وشذ اعمالها قال
ان المفتوحة بعد التخفيف قوله في غير قال غير ضمير الشان قوله ولين مانع الفعل
قال اي لزم الفعل التصرف نحلف ان ليس الانسان الا ما سعى وان عسى
ان يكون قد اقترب وقال فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم الحك وانت
صديق قال الفرق بينهما وبين ان المصدرية لان ان المصدرية لا يفصل
بينهما وبين الفعل شيء مما ذكرناه وقال ومع الاسمية يجوز التصدير نحو
اشهد ان لا اله الا الله وبادأة الشرط نحو علمت ان من ضربك اضربه او بكم نحو
علمت انكم غلام لي ويجوز التجرد عن ذلك نحو قوله في قصة كسيوف الهند قد
علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل قوله السين قال نحو علم ان سيكون منكم
مرضى قوله او سوف قال او اعلم تعلم المراد سيفعله ان سوف اتي كلما قدروا قوله
او قد قال نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم قوله او حرف النفي قال نحو افلا
انهم لا يرجع قوله وكان للتشبيه قال نحو كان زيدا الاسد فقد يكون للشك
نحو كانك بكفي يسيء قوله وتحيف ضليع على الاصح قال نحو ونحن مرزوا اللوب
كان ندياه حمان قوله ولكن للاستدراك قال لطلب درك السامع بدفع
ما عسى ان يتوهمه وقال هي مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان
المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصلها لا كان فقلب كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة قوله بين وسط بين كذا وبين متغايرين معنى قال سواء كان النفي

نعطا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ او نحو زيد حاضر لكن عمرو امس قوله يخلف
فلبغي قال الاخفش وينوس جاز اعمالها مخففة ولا اعرف له شاهدا كذا في الهمع
قوله ويجوز معها الواو قال وهي عاطفة الجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر
قوله ولذلك التمني قال نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما اقال
بعض المحدثين قوله واصل الترجي عسى الخ قال نحو قوله لعل الله احدث امرا
قريب وقال في بيان المغلق حرف اشكال وقال والفرق بين التمني والترجي ان
التمني مستحيل او مستبعد والترجي ممكن جدا قوله الحرف العاطفة الواو والفاء وثم
وحتى وحد ولما ولم وبل ولكن قال وقدم الواو لكونها اصلا في باب العطف
ولكن لكونها لمطلق الجمع واعقبها بذكر ما يشاركها في الجمع ثم قدم منها الفاء
على ما للتراخي والتدريج واخر حتى لانها للتدريج فجمعها التاخير ثم ذكرنا لاحد
الامرين وهي اما وام ثم اعقب ما للنفي والاضراب والاستدراك فاعرف قوله
والاولى الاول للجمع قال الجمع بين المفردين في كونهما مسندين او مسندا اليهما
او مفعولي او حالين فان قلت بم حصول هذه المعية بلا عطف بهما فالمعية
العطف قبل الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بالمعية وكون الاول غير مقصود
او غلط قالوا والاولى بقيد النص على كونهما مقصودين وعلم كون الاول غلطا قوله
قالوا وهو مطلقا لا يترتب بها والفاء للترتيب ثم منها بمهلة وحتى بمنزلتها قوله
ومعطوفها جزء من متبوعه قال اي جزء من متبوعه حقيقة او حكما نحو اكلت السمكة

حتى رأسها وقال التبريزي حتى غاية للمبالغة او حتى الصباح قوله قالوا
في المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير او صعدا قالوا نحو قدم الحاج حتى المشاة وقال
سيأتي معنى الكلام كانه قال المعطوف بها جزء من المتبوع لمصدوه او صعدا الا ان
عطف الجزء على ما تعلق بالنسبة حملة يكون من حيث المعنى تاكيدا او تخصيص
بعض الاجزاء بالتاكيد دون بعض لا يكون الا بتحقق تميزه عن غيره من الاجزاء
فيوجب احتماله في ثبوت الحكم فيه من قوة او ضعف فلما استلزم صحة عطف الجزء
بهذا الاعتبار وبقبل ذلك ليصدق ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف
في محل تلك النسبة وهذا ما هو ملحوظ طي وصعدا حتى وضعت المتدرج اي
بها لعطف بها جزء من المعطوف لافادة هذا الغرض ولما كان تلاقي في الواو وغيرها
اعم لكونه بقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة افاده ما هو
في حكم الجزء حكما قوله واو واما وام لاحد الامرين سيما قال وهي في غير الوجب
نحو لا تطع منهم آثما او كفورا على اصلها والعموم مستفاد من وضع الاحد للبهم
في سياق النفي وقال والفرق بين او واما انك في اما سابق اول كلامك على
انك في او بنى على القطع ثم تظهر الشك وقال واو لما سواء في المعنى
الا في شيء واحد وهو ان او يجيء بعدي الى الواو ولا يجيء امر للاضراب نحو قوله
ماية الف او يزيدون اي بل يزيدون ومعنى الاضراب الاول كان احدا
عليها عند الناس فاضرب عما غلطه الناس من عددهم فقال او يزيدون

اي ارسلنا في جماعة عدد هم عند الناس مائة الف او الا عشرين كذلك بل يزيدون

قوله ام المتصلة قال احتراز عن المنقطعة قوله لانه لهمزة الاستفهام قال وحده لان الهمزة عرفية في الاستفهام وقال لو قدرنا لتحرز لعمري ما ادري ان كنت دارياً بسبع دسن الحسوا ام سمان قوله لكنها احد المستويين قال اي يجوز ان يجاب ويتصل بها وقال لتحاور جلي في الدار ام امرأة وقال واضرب زيداً ام اكرم قوله والاخر قال والامر الآخر قوله الهمزة قال بل الهمزة فقال همزة الاستفهام قوله لحدوث احدهما قال عند المتكلم قوله لطلب التعيين قال متعلق بليها قال اضاف المصدر الى المفعول قوله ومن ثم كان لم يجز قال ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة لم يجز هذا التركيب حيث لم يل احد المستويين والاخر الاخر الهمزة لان المستويين لم يليا عمرو ولم يليها احدهما بل الواو التي هو ليس احد المستويين

قوله اثلثة يلوم عمرو اقال سيبويه هو جائز حسن واذ يلوم ايام عمرو احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى اثلثة يلومون ايام عمرو قوله ومن ثم كان يجوز قال لم المتصلة وقال ولاجل انها لطلب التعيين قوله بالتعيين دون ثم لو لا قال او يبقى كليهما لاحتمال الغلط في اعتقاد المتكلم تحقق احدهما وقال ليقال في جواب اوجلي في الدار ام امرأة رجل او يقال امرأة بتعيين احد الجنسين ولا يقال نعم ولا قوله والمنقطعة قال اي ام المنقطعة وحدها وهي لاستفهام مستأنف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار اذ العطف بالتأويل لانه اضراب عن الاول لا شك

في الثاني في نحو قال لعمرو انما لابل لست كذلك وشك فيما فقال لم ساءلك على هذا الوجه من حيث قوله هل قال اي المضارع عن الاول مع الشك في الثاني

قوله والهمزة مثل انها لابل ام شاة قال بل اي ساءه وقال اي ليس هذا القطع لابل هو ساءه قوله ولما قبل المعطوف عليه قال مفعولا لما لم يسم فاعله قال وقد تقرر نحو

لم يلده وقد تقدم عهدها واما باسوأ الم حالها قوله لانه مع اما جائز مع او قال فيخرج جاءني اما زيد او عمرو وقال فيضعفها النحاة اطال الكلام على الشك طما قال فيخرج جاءني اما زيد او عمرو وقال فيضعفها النحاة اطال الكلام على الشك طما قال او فيخرج ان يجعل كذلك مصدراً يستقيم اما قبل المعطوف عليه ويخرج ان يجعل دالة على عروض الشك وقال وذهب ابو علي الى ان اما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه واجيب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة والواو زائدة لتاكيد العطف لجيئها غير عاطفة امم وصل لقارنتها عن العاطفة في التركيب بخلاف اكن قوله ولا بل ولكن لاحدهما معينا قال ولا تقيم الحكم عن مفرد بعد الحاله للمتبوع فلا يجيء الا بعد الايجاب ولا تعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قليل وقال الاضراب بحسب الاول موجبا او غير موجب كالمسكوت عنه يحتمل ان يكون صحيحا او غلطا كانه غير ملفوظ واصلا وما بعدها في الموجب موجب بالاتفاق وفي غير الموجب اختلف فما جاءني زيد بل عمرو معناه بل جاءني عمرو وقيل ما جاءني عمرو وقال للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا او اثباتا من حيث المعنى كما مر في لكن المشددة قوله ولكن لا

للنفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ففي نحو ما هو لا لكن لكن الحكم به غلطا منك عما
حسب لكن حذفوا لوضوح الخاطب بان عمرو لم يجئ ايضا ف ص حرف التنبيه قال ضايد تنا
توكيد مضمون الجملة وقال اما لتاكيد مضمون الجملة ببداءة بها الكلام لايقاظ السامع
ليتمكن الجملة في ذهنه ويتعاضدان على الجملة جديرة بالعناية لاجلها او استفتاحا
او تنبيها او غير ذلك دون المفرد نحو هذا فانها تدخل المفردات وتكثر في اسماء الا شارات
ويفصل بينها وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحو هاالله هاوها لعمري هاواما
بالنصب الموضع المنفصل نحو ها انتم اولاء واما بغيرهما قليل نحو فقلت لهم هنا
لناها وهانا اولاء وطاءها ف ص حرف النداء يا اعما قال الجرجاني محذوف
اي هي اعما والجملة معترضة وقال الزمخشري ليس ببعيد حمله على ذكره المصاحبة لاستعمالها
في القريب والبعيد على السواء ف ص واما وهيا للبعيد اي للهمزة للقريب
قال سما للقرب والجملة معترضة وقال والتنبيه وقد يستعمل للنداء ف ص حرف
الايجاب قال سماها حرفا لايجاب تغليبا والا فنعم ليست لايجاب النفي السابق
بل هي مقررة لما سبق ايجابا او نفيا وقال العاريد بلا لايجاب لايجاب النفي السابق
لم تتناول نعم ولا يريد به اثبات ما قبلها اي تقديرا وتحقيقا كما هو بقيا
او ايجابا لم تتناول ف ص نعم وعلى واحل وحس قال يا لكر والفتح ف ص ان نعم
مقررة لما سبق ومختصة بالايجاب قال نفيا وثباتا حيرا واسنا تماما وقال
وهي اربع لغات نعتجين وكسر العين في نعم بكسر ثم وبعم بفتح النون حيث وقال

لم يقل نعم لتصديق ما سبقها لان التصديق انما يكون للخبر ونعم يعم الخبر
الخبر والاستفهام وقال نعم في جواب اقام زيد معناه قام زيد في نعم معناه نعم
وبلى في جوابه معناه ظلم زيد ضعني بلى في جواب الستربكم انت ربنا ولو قيل في
موضع بلى هنا نعم لكان كفرا وهذا قول ابن عباس وقيل يجوز استعمال نعم ههنا
الهم لحملها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي ويؤيد هذا القول ما ورد
في حديث الخثعمية من قولها نعم لو يقبل لم يكن على ابيك دين فقضيته اما
كان يقبل منك وانه ايجاب للجواب لا تصديق النفي وقد اشتهر هذا القول في العرف
كذا في الشرح ف ص وبلى مختصة بايجاب النفي قال فلا تقع بعد الايجاب ولا بعد
النفي لتصديق النفي بل يجعله ايجابا هو والاثبات بعد الاستفهام وابن ما التقسم
قال وذكر بعضهم انها يجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي معنى نعم وهذا
مخالف لما ذكره الشيخ ابن الحاجب وقال وفي اي هذا اذا انجرد عن هاء التنبيه
وجره حذف الياء الساكنين وكسر الكاف والجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة
على حرف الايجاب وصونه آخرها من التحريك والحذف فاذا كان ثم اجتماع الساكنين
على غير حده لكونهما في كلمتين او احدهما مجهدة كلمة واحدة وهذا ايضا من خصائص
لعمر الله وقال فلا يستعمل الا مع القسم فيقال لعمر الله اي قسمي ولا يصح نفعل
القسم بها فلا يقال اي صنت قسمي ف ص واجل حرف جواب تصديق الخبر قال
كان الخبر موجبا او منفيا وقال لا تقع بعد الاستفهام وساء ما فيه معنى الطلب

وقال في قوله بكرا عواذل في الصحيح تمسي والوه وقيل تشيب فتعاذلك فقد
كمت فعلت لئلا يحتمل ان يكون المصدق المصدق بالهاء هاء السكت ويحتمل
ان يكون من الحروف المشبهة والهاء ضمير الحبر محذوف اي انه كذلك وقال العيني
ان المصدق الدعاء اهم نحو قول ابن الزبير قال لي الله ياذا حملتني الملك اذ كرها
اي لتجي الله ذلك الذاكرة وكرها وهذا خلاف ما ذكره المصنف كون ان للتصدير
المجرد ف حروف الزيادة ان وان وما وكاف ومن والباء واللام قال اي التي
من شأنها ان تقع زايدة لانها لا تقع الا زايدة وسميت حروف الصلة ايضا
وقال فائدتها في الكلام التاكيد او تزيين النظم او كلاهما وسميت زايدة لكونها
تسقط على اصل المعنى وقال نحو في ما لا عند ارادة اللفظ الحكاية والا
ولم يضعفه بزيادة الف محمولة همزة للساكنين ف قال مع ما التافية قال
لتاكيد النفي كثيرا ف وقلت مع المصدرية قال حال كونها مصاحبة مع ما
وقال قلت اي ان زيادتها محققة المضاف من الضمير اة الصحيح عائد الى زيادتها
اذ التقدير قيل ظن زيادة ان مع ما قال نحو انتظرها ان جلس القاضي ف ولما
قال عطف على المصدرية وقال الكسائي بمعنى اذ قال للفجاءة وقال نحو لما قام
زيد قمت انا مع لما قال عطف على قوله قال مع ما وقال للحال الزايدة كما
مع لما وقال نحو قلما ان جاء البشير ف وبالي واو القسم قال عطف على
نحو والله ان لو قام زيد قمت ف وقلت مع المضاف قيل انها احد حروف الجر

والمضاف

والمضاف كثرة مجرورة والجر وبعدها بيان هنا قال نحو سميا زيد اي سمي زيد
ومن عمرا حرم ومثلي ما انكم ستطقون ف ولا مع الواو بعد النفي قال نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو وقال والنفي نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا وقال ولو معنى نحو
غير المغضوب عليهم ولا الضالين ف وبعد ان المصدرية نحو قوله ما منعك
ان تسجد اذ امرتك وقال عطف على قوله مع الواو ولا على قوله بعد النفي لفساد
المعنى ف وقلت قبل القسم قال اي قيل مجيء الاسم الزايدة والسر في زيادتها التنبيه
على مجيء القضية بحيث تستغني عن القسم فيتميز لذلك في صورة تلقي القسم
ف وشذ جمع المضاف قال نحو في سر احور سري وما سر ف ومن والباء
واللام تقدم ذكرها قال في باب حروف الجر ف حرفا التفسير اي وان قال اي
تفسير لكل مفرد كجاءني زيد اي ابو عبد الله او جملة كقوله ورسمي الطرفاء اي
انه يسب وتعشى لكوالك لا اقلي ف وان مختصة باتي معنى القول قال
وشرط ان يكون ما بعدها غير متعلق بما قبلها نحو ه او عمل فقوله واخر دعوى
ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لكون ما بعدها جزءا لما قبلها وقال
طرحه اعتمادية او على القلب نحو ناديناه ان يا ابرهيم وكتب الله قسم وامراه
ان ادهب واوحينا الى ام موسى ان ارضعيه وقال والفعل ما قبلها اما حذف
منه مفعول عام وهي تفسيرية او مصدرية اللام المحتاج الى التفسير نعني قولنا وناديناه
ان يا ابرهيم اي ناديناه شيئا او تلفظ هو قولنا يا ابرهيم او يقال معنى ناديناه

فحذف النداء فاحتاج الحيان المنادى فقدره مستاقها به فقال ان يا ابرهيم وقد
يكون مفعولا الاول العام به فيقدره نحو كسانيه ما سعدان قم ونحو امرتك ما تعلم به
اذا حسن ذلك ونحو قوله واوحينا الى امك ما يوحى اذ اقتضيه وقال ونحو ما قلت
الا مرتين ان اعبدوا الله تفسير للحرة المتعلق للقول وقوله وحروف المصدر ما وان
واى حروف يجعل الجملة مصدرا قال الا اضافة لادنى ملابسة وقال وقد جاء
كى ولو مصدريين في بعض الاستعمالات وقوله فالا وكان قال ما وان وقوله للفعلية
قال هذا عند سيبويه وجوز غيره مجيء ما المصدرية الاسمية كقوله اعلاه ام
الوليد بعدما ان رأتك كالتزام المحلس ولما ان ضلها نقل مصرفها ماضيا
ومضارعا واجاز سيبويه امرا وجيها وقوله وان الاسمية قال الجملة الاسمية
وقال تحمل في جرتها وقال بجعلها مصدرا قد عرفت كيفية ذلك وقال
خاصة الا اذا احتففتا كفت بما فيجوز فيها الاعمال وقوله حروف التحضيض
قال اي حروف تدل على التحريض على الفعل الاتي واذا دخلت على الماضي
افادت التنديم والتوبيخ على ما فات وقوله هلا ولا ولولا ولوما لها صدر الكلام
قال لدلالتها على احد انواع الكلام ليدل من اول الامر الى الكلام من ذلك
النوع وقوله ويلزم الفعل لفظا او تقديرا قال لان التحضيض والحث انما يتعلق بالفعل
وقال وتجيء الاسمية بعدها في الضرورة نحو قولهم يقولون لي ان رسلت
شفاعة الي فهلا نفس شيئا وقوله حروف التوقع قال اي يجب ما بعدها

موقفا

متوقعا كقولك ينوقع ركوب الامير وتنتظره وقد ركب وقوله وقد في الصادع
للتقليل قال وقد تخرج الفعل بعدها نحو قوله اوادا رحل غراب وكانبا ما نزل
ركبانا وكان وقال ستعمل للتكثير في موضع المدح نحو قد علم النبي وقد ارى
القراء مصرا انا ما قال لتقليل الفعل ان كذب وقد يصدق وقوله حروف
الاستفهام سقطت النون السببية بالاضافة وقوله الهمزة وهل لهما صدر الكلام
قال لانتفاء ما سائر حروفها وقال لانهما يكادان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام
ذلك
فيحتاجان من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع فتقول ان زيدا قايم وانقايم زيد
وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا لكونها اي الهمزة اصلا في الاستفهام واحضر
البتي
من هل حتى بكثرة الاستعمال النفي وقال ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليها
الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف نحو هل زيد قايم وقال لان حيث ان
هل لا يدخل عند وجود الفعل في الكلام دون هل لكونها في الاصل بمعنى
قد المختصة بالفعل فاذا وجدت تذكرت الحد السابق فيه حيث لم يصل
بغيره وما اذا لم يجده فانها يصير ذهنه عنه فقد يجوز هل زيدا خرج ويجوز ان
ضرب بخلاف هل زيد قايم ومن حيث انها تستعمل للانكار دون هل لانها
لا تستعمل بهذا المعنى مطردة وهل لا تستعمل الا كذا ومن انها لا يدخل على حرف
العطف بخلافها هي بخلاف هل وقوله لا تقول ان زيدا ضرب وانت ضرب زيدا وهو
اخوك قال يعني انكار ضرب زيد في حال الاخوة ولا تقول هل تضرب زيدا

وهو اخوك لانها لا تستعمل للانكار قوله وازيد عندك ام عمرو قال ولا تقول
هل زيد عندك ام عمرو لان ام لا يقابل الا الهمزة وقال واذا دخلت الهمزة على
العواطف فصاحب الكشاف حمل على حذف المعطوف عليه فقدر في نحو اوكلما
عاهدوا عهدا نبذه فريق منه اكفروا وكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم
وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والا لجاز وقوعها في اول الكلام
قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ منه الا مبنيا على كلام مقدم فجعل قوله
اوكلما عاهدوا الاية على ان لها قوله واثم اذا ما وقع قال بدخول الهمزة العاطفة ولا
تقول هل ثم وقال اي اذا كان وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم به وح لا ينفع
الايمان قوله افمن كان قال على بينة من ربه وقال افمن كان على بينة من ربه كمن يرد
الحيوة الدنيا فهو مبتداء محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوفة على مقدر
اي افمن كان مؤمنا كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن يرد الحيوة الدنيا
واو كان دون هل قال باستعمال الهمزة دون هل وقال مبتداء خبره قوله كمن
مثله في الظلمات والجملة معطوفة على مقدر اي امن كان يؤمن ومن كان ميتا
فاحييناه كمن مثله في الظلمات قوله حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام
فان للاستقبال وان دخل على الماضي قال نحو ان خرجت خرجت قوله ولو عكسه
قال اي لو للماضي وان دخل في المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم قوله
ويلزمان الفعل قال نحو ان تكرمني ولو طلعت الشمس قوله للمضي لفظا او تقديرا

قال وان احد من المشركين استجارك ولو فات سوار لطمتني قوله ومن ثم قيل لو انك
بالفتح قال ولاجل انهما يلزمان الفعل قوله لانه فاعل قال باعتبار لزوم الفعل بعد لو
قال دليل على ترتبه على ذلك الدليل فلا يلزم المتعلقات من جنس واحد قوله
وانطلقت بالفعل موضع قال عطف على قوله لو انك اي قيل في خبر لو انك انطلقت
بصيغة الفعل قوله منطلق ليكون كالعوض قال عن بيت المحذوف وقال اي
ايراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو قوله فاذا كان جامدا
جاز قال نحو لو ان زيدا رجل قوله لتعذره قال نحو ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام قوله واذا تقدم القسم قال احتراز عن صورة التوسط قوله اول الكلام قال
ظرف تقدم بتضمين الدخول اي واذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام
والا فلا يصح تركه لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما قوله على الشرط لزمه المضي لفظا
او معنى قال بدخول لم على المضارع وقال لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده
[illegible] وقال لانه لما انقطع عن عمله في الجواب فالتزم الماضي في الشرط لئلا يعمل فيه
ايضا فيتوافق في عدم عمل الحرف قوله وكان الجواب للقسم لفظا قال وللشرط معنى قوله
والله ان اتيتني او ان لم تاتني اكرمتك قال مثال الماضي المعنوي قوله وان توسط
بتقدم الشرط او غيره قال ان تعتبر قال اعتبار القسم والغاء قوله وان تلغى قال نحو انا
والله ان تاتني اتك وان لم تاتني والله لاتيك قال باعتبار القسم والغاء الشرط قوله
وتقدير القسم قال اي القسم المقدر كالملفوظة قوله كاللفظ قال كتلفظ القسم وقال

في اعتباده والغاية كامرة قوله مثل الذين حرجوا وان اطعتموهم قال انكم لمشركون قوله
واما التفصيل قال فجاء الاستيناف بين عنزلة قولهم الجمال بخواما الواقعة
في اوايل الكتب قوله والتزم حذف فعلها قال لتضمنها معنى الابتداء وقال مفعول
ما لم يسم فاعله قوله وعوض قال عن الفعل المحذوف قوله بيننا وبين فاصلا حرفا في
خبرها قال مفعول ما لم يسم فاعله وقال اما مبتداء بخواما زيدا منطلق وعاما مفعول
لما وقع بعد القاء بخواما يوم الجمعة قريبا منطلق وقال فيكون داخلا في الجواب
مطلقا قال نعما نا مطلقا وقال سواء كان ما بعد اما عما يتشبث تقدم ما في حيزه أو لا
وقال وهذا لم نذهب اليه احد اختار المص قوله وقيل هو معمول المحذوف مطلقا
قال سواء كان مرفوعا او منصوبا قوله مثل اما يوم الجمعة قريبا منطلق قال تقدير
اما اذكر يوم الجمعة قريبا منطلق وردة بانه لو جاز حذفه تقديرا ذكر كان وضمه
تقديرا حصل لكنه لم يجز وكان نصب زيدا في اما زيدا منطلق تقديرا مهما اذكر زيدا
ضمه منطلق لكنه لم يجز قوله وقيل ان كان جايزا قال نحو اما يوم الجمعة فاما خارج قوله
التقديم فمن الاول قال فمن القسم الاول الذي هو جزء الجزاء وقال اي معمول الشرط
المحذوف قوله والثاني قال لان لم يكن جايزا التقديم وقال لضرورة امتناع
كون جزء الجزاء لامتناع التقديم وقال نحو اما زيدا فاني ضارب لان ان يقطع
ما بعدها على العوامل ما قبلها وحمل ابو العباس المبرد وجعل لها اختصاصا
يصحح التقدم لما يمتنع تقدمه قوله حروف الردع قال المنع والزجر وقال معناه ليس

الامر كذلك وقال معناه الجزاء للطالب نحو قوله كلا لعل رب ارجعون لعلي اعمل صالحا
ولكلا قوله وعمي حتما قال نحو قولك كلا لمن قال فلان يبغضك وقال نحو كلا ان
ان الانسان ليطغى وقال نحو ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا لتحمل الوجهين
لكونها الردع عما ذكر او نفيا حقا قوله تاء التانيث الساكنة لحق الماضي قال نحو ضربت وضربت
هند لتانيث المسند اليه قوله واما الحاق علامة التثنية قال على نحو الحاق علامة
التثنية وقال بخلاف ضمير التثنية والجمع قوله والجمع بضعيف قال لجبر صبغة محذوف
وقال للزوم نحو وصورة الفاعل وقال واجاز ذلك في اسم الفعل نحو هاها وها
لعالما ولعالوا بلا صفحة قال نحو واما اخول وقالوا اخوتك وعمي اخول
بخلاف نحو ضمير التثنية والجمع وقال في الفعل للدلالة على ان المسند اليه مونث
وقال هذه العلامة ليست بضمير بل حرف يزاد للدلالة في اول الامر على ان المسند
مثنى او مجموع عامة ذكرا او مونثا كتاء التانيث تدل على ان المسند اليه مونث وتدل
على انه كان ضمير الامتناع الواحدي عن العقلاء كما كان في البارعين والنون في الذكور
العقلاء نحو يقصرون قادرين قوله التنوين نون ساكنة قال وضعا قادرين
لاجتماع الساكنين قوله تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل قال احتراز عن النون
الخفيفة وقال نحو اذهبن واخرج وعدم تنوينه تابع حركة الوسط لكنه بعد ما صار اخرا
بحذف الاخر يسامتها قوله وهو للتمكن في التنكير والعوض قال عن المضاف اليه
وقال ونحو يومئذ وقال نحو اذ روح حينئذ اي اذ كان كذا وحين اذ كان كذا قوله والعلامة

قال نحو مسلمات والترنم قال وهي التنوين اللاحقة قافية الشعر مطلقا او مقيدة
وقال نحو اقلي اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت ولا اصابن وقايم الاعماق خاوي
المخترق ويحذف من العلم موصوفا قال حال من العلم وقال تحقيقا لطول اللفظ و
ثقل العلم وكثرة الاستعمال وقال ويحذف ح الف ابن خطا للتحقيق في الكتابة والدلالة على
بابن مضافا الى علم آخر وقال وحذفها في غير ذلك نحو قل هو الله احد الله الصمد
صخر قرار من السواد ولا ذكر الله الا قليلا على الضرورة وقال نحو قوله جارية من قيس
ابن ثعلبة نون التاكيد خفيفة ساكنة قال قدم الخفيفة وان كان فرعا
لخفتها وثقيلة مفتوحة مع غير الالف قال نحو تضربنان واضربنان وقال مكسورة
معها لتشبيهه بنون الاعراب والتعادل بين ثقل الكسرة وخفة الالف تختص
بالفعل المستقبل قال جملة مستانفة وقال كل واحد منها وقال سواء كان الف الضمير
والالف الزايدة في جمع المونث وقال لانهما وضعا لتاكيد الطلب والطلب انما يتعلق
بالمستقبل الذي يكون امرا او نهيا او نحوهما مما ذكر في الامر والنهي والاستفهام
نحو هل تضربن والتمني قال نحو ليتك تضربن والعرض قال الا تنزلن بنا
فتصب خيرا والقسم قال والله لافعلن وقال تشبيها لجوابات القسم بالمطلوب
لدلالة القسم على اعتناء بشانه وزيادة اهتمام به كالمطلوب وقلت في النفي
قال في انت لا تفعلن تشبيها له بالنهي وقال ويلحق بالنفي فلما تقولن وربما تقولن لان
العلة تلحق بالعدم وحمل عليه للمصادر كره ما تقولن ولزمت في مثبت القسم

قال نحو والله لافعلن وقال الاضافة من باب جرد قطيفة وقال اي مثبت جواب القسم
خلافا للكوفيين وقال لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يوكدوا الفعل بامر منفصل
عنه وهو القسم من غير ان يوكد بما لحقه ويتصل به وهو النون بعد صلاحه وكثرت
في مثل اما تفعلن وقال نحو اما ترين من البشر احدا وقال اي في الشرط المؤكد حرفه بما فيه
فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا يعض المعض عن غيره وما قبلها مع ضمير
المذكرين قال للدلالة على الواو المحذوفة للساكن ومع المخاطبة قال اي ضمير المخاطبة
وقال اي الانثى المخاطبة اي الانثى التي خوطبت مكسورة قال للدلالة على التاء
المحذوفة للساكنين وفيما عدا ذلك مفتوحة قال للخفة اذا لم يكن ما قبلها الفا
بدلالة قوله وتقول في التثنية والجمع والمونث آه وقال حقيقة نحو اضربن او حكما نحو
اضربان اذ الالف في حكم الفتحة او في حكم العدم لانها غير حاجز حصين لسكونها
وضعفها وما قبلها مفتوح تقول في التثنية والجمع المونث اضربان واضربنان
بزيادة الالف للفصل لئلا يجتمع النونات وقال واغتفر التقاء الساكنين لجعله التقاءهما
على حده باعتبار الاتحاد الحكمي لخوف اللبس بالواحد في التثنية ولزوم اجتماع
النونات في جمع المونث بخلاف الالف ولا تدخلهما الخفيفة قال التثنية والجمع
المونث وقال لانهما لو بقي فيهما الالف لزم التقاء الساكنين لا على حده لعدم التشديد
ولو حذفت لزم اللبس واجتماع النونين خلافا ليونس قال يخالف هذا القول خلافا
وقال فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي

عند الاكثر وهما قال اي نونا التاكيد الثقيلة والخفيفة في غيرهما قال غير التثنية
والجمع المونث مع الضمير البارز نحو اضربوا قال نحو اضربن واضربن واضربن وقال
المص هنا بيان حكم الغالب المستعمل عند اتصالها كالمنفصل قال في حذف
حرف العلة وتحريكها على التفصيل وقال اي يجب ان يقابل اخر الفعل مع النونين مقابلة
مع الكلمة المنفصلة من الساكنة الصدر من حذف او تحريك فان لم يكن فكالمتصل
قال فهو كالساكن المتصل وهو الف التثنية ومن ثم قال ولاجل انه مع غير الضمير
البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين وترون قال ترون
بضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحذف لالتقاء الساكنين على تحريكها كذلك في الكلمة
المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال اخشوا القوم وقال لانهما لما كانت مع غير الضمير
البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكونها الاخر لازما فيعود ما حذف للسكون
فيقال ترين بتاء مفتوحة واشبهت الف التثنية في الاتصال فلم يقل اللام بها
نحو هل ترين وهل ترين كما لم يقل مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريان وهل ترميان
وترين قال بكسر الياء للساكنين كما في احسن الله واغزون قال مثال الامر
وقال باعادة الواو المحذوفة لزوال سكون الاخر بما هو كالكلمة المتصلة كما في
اغزوا وارميا واغزن واغزن قال بحذف الواو كما اغزوا الجيش ولو كان النون
كالمنفصل لكان من التقاء الساكنين على حده لكون الاول مدة والثاني مدغما
فيما هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال والمخففة تحذف للساكنين قال

لما فات

لما فات الساكنين بعدها وقال تشبيها بحروف المد في امتداد الصوت وحطا
عن التنوين اللاحقة بالاسم وقال اللام للوقت اي النون المخففة تحذف وقت
ملاقات الساكنين بدليل عطف الظرف وهو قوله وفي الوقف وفي الوقف
فيرد قال لانها لما اشبهت بحروف حذفت للساكنين ولم تحرك حذفت في الوقف
ايضا مثلها وقال اي اذا لم يكن مفتوحا ما قبلها وقال اي اذا حذفت في الوقف
فيرد ما حذف محال لزوال التقاء الساكنين وقال نحو اضربوا في اضربن واضربي
في اضربن والمفتوح ما قبلها قال مفعول ما لم يسم فاعله للمفتوح يقلب
الفا قال للوقف وقال مفعول ثان بتضمين الجعل وقال ذكر التنوين ونوني
التاكيد المختص بالاخر وفي اخر الكتاب ثم اخر النون المختص باخر الفعل عن التنوين
اذ الفعل يستحق التاخير عن الاسم ثم ضم بحث النون
بانقلابها الفا في الوقف وهذا كما ترى
من باب حسن المختم تم الكتاب بعون
الملك الوهاب في يوم
السبت حادي عشر

روزي كه چرخ بر من مسكين جفا كند — من شهر رجب در زير خاك بند زبندم صبا كند
يارب نگاهدار تو ايمان آن كسي — سنه تسع وعشرين والف — كين خط من بخواند و بر من دعا كند

كتبه الفقير الحقير عبد القادر بن ملا مسعود في مدرسة المرجانية

١٩٢

قوله الفعل عليه اعتراضات الاول كلامه المتقدمين شيء دل على معنى مقترن بالزمان الماضي فليكن فعلا وكذا ما يتكلم من الزمان المستقبل الثاني خلق الله العالم
لم يقترن بزمان لان الزمان يبدأ حركة الفلك ولم يكن ح فلك الثالث خذ يدل على الفعل فليكن ضرب زيد عمرا شيء على معنى
مقترن بالزمان الماضي فليكن فعلا وكذا يع الفعل حركة والكلمة لفظ فلا يكون الفعل كلمة عن الفعل ليس اسما لكون معناه
مقترن ولا فعلا لكونه مسندا اليه ومعرفا باللام والجواب عن الاول انا نقول قولكم مقترن بالزمان ان كان صفة
للمعنى فمسلم انه فعل وان كان صفة لشيء فلا نسلم انه يلزم ان يكون فعلا وعن الثاني ان الخلق واقع قبل هذا الزمان
وهذا هو الفرض وعن الثالث ان المراد من لفظ ما كلمة والحد ليس بكلمة وهذا هو الجواب عن الرابع وعن الخامس الفعل حركة باعتبار
اللغة واللفظ باعتبار الاصطلاح وعن الخامس الفعل الاصطلاحي ليس اسما واللغوي ليس فعلا فافهم فانه
فعلا بدل لطيف

198

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

هذه فايدة توضح الالحاق لمن يشتغل بقراءة المختصرات التعريفية سميتها الحاق جعل مثال على مثال
اريد به ان يعامل معاملته اي جعل مثال موزونا بالمثال الاخر ليعامل معاملته كالتصغير والتكسير يحرر فردا فانه
جعل موزونا بالجعفر واعطي له حكمه يقال فريدد وفواد كما يقال جعيفر وجعافر ليس المراد من الموازنة
في الحركات والسكنات فقط وانما هو وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به واما كاد
ثم زاد فلابد فرق وتوضيح مماثلة الملحق مع اعتبار المواقعة المذكورة ودليل الحاق على التحقيق هو الذي
ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وهو عدم كون حرف الالحاق لمعنى وضعت الكلمة بدونه ما اعتبر غيتي
فرق بين الكلمتين في المصدر لشمول الاول للاسماء والافعال وتقييد الثاني بالافعال فللاول فعل
كلام صاحب المفصل في شرحه خارج التحقيق اذا تقررت هذه الاصول فاعلم معرفة هذا الدليل
موقوف على معرفة الحروف الزايدة وتميزها عن الاصلية فلابد لكلما من ميزان يوزن الكلمة به ويعرف
الزايد والاصلي فيهما بنظر الى الزايد للالحاق او لغيره ولا يكفي في التمايز بالتكرار والعين واللام كما اعتبرت
في بعض المختصرات تقسيما للمبتدي اذ يلزم من هذا بعده سلفنا اعتماد التمييز بهذا الطريق اذ يلزم في
نحو جليب وحرف اصليا حيث يقال جليب على وزن فعلل وحرف على وزن فعلل وانما الطريق في الحكم
بزيادة الحروف الاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة في الموضع والترجيح عند تعارض الطريقين كما
في المطول ثم المعرفة بالاشتقاق بان اذا اوردت الكلمة عليك وفيها بعض حروف الزوايد
وهي التي جمعتها بسالتمونيها وبانت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة الذي
يوافقها في المعنى والتركيب كحكمت لزيادة ذلك الحرف مثل ضارب مثلا فان فيه بعض
حروف المذكورة وهذا لا يوجد ذلك في بعض مايوافقه في التركيب والمعنى مثل ضرب
مصدرا وضربا ماضيا فيذ للحكم بزيادة الالف وما يعرف معلم النظير مثل التاء في
ترتب فانه للحكم بزيادتها لكان فعلل بضم اللام الاولى ولا نظير له في الاصول
فيحمل على وزن وبغلبة الزيادة كالهمزة في افكل للكثرة زيادتها في اوايل على ما مثلا احمر
واصفر فانها يكون زيادتها بعد الهمزة فيه ثلثة اصول بحكم الاشتقاق اقساما يعرف بالترجيح
كهمزة افعى فانه يحتمل ان يكون على افعل وان يكون على فعى فالحمل على الاول يوجب
زيادة الهمزة كنظايرة والحمل على الثاني يقضي اصالتها فترجح الاول لغلبة ولان افعل على فعلى وعلى
هذا فيكون الملحقات فانه الدليل على زيادة الواو في جورب وهرول والياء في شريف مسقر كثرة
اي لعلم كثرة زيادة الواو والياء فهي ثلثة احرف بالاشتقاق حكم على زيادتها حتى يثبت
لم يثبت الاشتقاق الان بمنع مانع فيحكم بالاصالة نحو الياء في حريم فانها لو كانت زايدة
لوجب ان يكون الملحق الاولى اصلية فلزم ان يكون وزنه فعيل وهذا ليس في الكلام فاذا
وزنت الكلمة بالموازين المذكورة ووجدت فيها حرفا زايدا فعليك ان تنظر ان زيادته
للمعنى اصلا فان كانت للمعنى فلا يكون للالحاق وان لم تكن للمعنى فان تحقق الموازنة في
صيغة اخرى فزيادتها للالحاق والا فلا وقد علم مما ذكر مسائل بانيك تفصيلها منبها ان خط تستخرج
بالنسبة الى احرف على خلاف ما ذكر في الموازنة اعني بنيتها في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية
فلانه اي ج وهو فلا وقعت مواقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون لا تقع
في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعهما فلا تكون ملحقا به ومنها ان مثل
اكرم ليس ملحقا بدحرج وان حصلت الموازنة لكون الزايدة فيه للمعنى ومنها ان افعنسس
واسلنقى من الملحقات باحرنجم لتحقق ما اشترط فيه فان قيل ليس لحاري زكت
في استلقى لسقوط آخرها اجيب عنه بان اواخر الكلم لا اعتداد بها في البنية لانها محل التغيير كما في شرح

المفصل ومنها ان جعل باب تفعلل وتفاعل في الملحقات يتلخص كما جعلا في الكافية ليس كما
ينبغي لكون ما زيد فيهما للمعنى كما لا يخفى فيكون بنى طلاي ابي حاجب في الكافية وشرح
المفصل متناقض وقع سهوهما ومنها ان تفسير الزايد للالحاق بما يفسر به الاصل كما
في جليب وجورب على مثال فعلل يجعل بازاء جليب مقابلا للام والالف في جورب
مقابلا للفين كالاصل انما هو بقلة الالحاق اذا لغرض في الالحاق ليس الا ان
يجيء الملحق احكام الملحق به وتتخلف ذلك عن اسلنقى حيث يقال انه على فعللى
للشبه على ان الالف لا تقلب ان تكون مقابلا لاصول الا بنية تكونا اضعف الحروف
فليدة فحكمهما بانهما لا تزاد للالحاق في الاوآخر اولى من حكمهما بانهما اصليتان
بما ذكرنا في الملحق فلانه على خلاف الاصل في الاواخر اعني الملحقية والمدغم فيه بمنزلة الحرف
الواحد وكذا احدهما اصلية اعطى الزايدة حكم الاصلي في ذلك ترجيحا لما عليه بدليل
انهما انما كانا زايدين فوق يفسر انما بما يماثل
في الباب كما يقال اجلاذ على مثال افعوعل

تم بالخير محررة بكفه
هندي

الوضع النوعي وهو عبارة عن وضع امر عام جعل علما لالفاظ
مخصوصة بازاء معنى ليعلم وضع كل منهما بازائه كما يقال وضع فاعل
من كل لفظ لمن قام به مدلوله ومفعول لمن وقع عليه يفهم حال
ضارب ومضروب من غير تعرض لهما بخصوصية ١٢ ابهري